الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١٦
الجمعة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس تولت الرئاسة السيدة عطايفة (تركمانستان)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/53/345/Add.4)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): في رسالة واردة في الوثيقة A/53/345/Add.4 يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور رسائله الواردة في الوثائق A/53/345 والإضافات من ١ إلى ٣ قامت فانواتو بدفع المبالغ اللازمة للهبوط بمتأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ليبريا، معالي السيد موني ر. كابتان.

السيد كابتان (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحمل معي إلى الجمعية العامة تحيات الرئيس تشارلز تايلور وحكومة ليبريا وشعبها.

وبالنيابة عن وفد ليبريا وبالأصالة عن نفسي، أتقدم بخالص التهاني إلى السيد أوبيرتي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن انتخابه بالإجماع لهذا المنصب السامي لهو تكريم لا لشخصه فحسب بل لبلده الموقر أيضا. أؤكد له دعم وفدي الكامل وتعاونه معه، وأتمنى له كل نجاح في أداء واجباته.

ويطيب لي أيضا أن أسجل تقدير وفدي للسيد هينادي أودوفينكو، سلف الرئيس المرموق، الذي كان

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

آنذاك وزير خارجية أوكرانيا، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة الثانية والخمسين. إن الكثير من أوجه النجاح التي تحققت أثناء ولايته، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح هذه المنظمة، يشهد على مهاراته الدبلوماسية وفهمه للمشاكل التي تواجه المنظمة، وجهودنا التي تتسم بالتصميم على بناء نظام دولي أكثر عدالة وإنسانية، نظام يستجيب للتطلعات المشروعة للبشرية جمعاء.

ونتوجه بشكرنا الخاص إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على سعيه الدؤوب لتنفيذ الولايات التي أوكلتها إليه الجمعية. ويشيد به وفد بلدي أيضا على جهوده الرامية إلى التنفيذ الناجح للإصلاحات الإدارية للأمانة العامة، والتركيز الهام الذي أولاه لقضايا التنمية وجهود حفظ السلام وبناء السلام وخاصة في أفريقيا، باعتبارها أفضل ضمان لتحقيق التنمية المستدامة.

وتقرير الأمين العام (A/53/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، يوفر تحليلا متعمقا للعلل الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت القارة، والتي نوقشت باستفاضة في الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الأمن. ونحن نتفق معه تماما في تأكيده أنه في حين يتعين على الحكومات الأفريقية أن تكون في النهاية مسؤولة عن المشاكل التي تواجه بلدانها، فلا بد من أن تتخذ هذه المنظمة خطوات هادفة لتقديم الدعم للتدابير الوطنية الرامية إلى تخفيف حدة هذه المشاكل.

وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أنه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لإنشاء عمليات حفظ السلام. وأفريقيا لا تزال تستفيد من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة بهدف حل النزاعات في القارة عملا بالفصل الثامن من الميثاق. ومع أن ليبريا ترحب بهذا التعاون، فإنها تدعو مجلس الأمن إلى توخي الحياد وعدم الانتقائية في تنفيذ دوره الأساسي، وهو صون السلم والأمن الدوليين.

ولا يزال الوضع السياسي الدولي متسما بجهود متواصلة ترمي إلى صون السلم والأمن. وفي حين أنه لم يحدث أي اندلاع رئيسي لمواجهة عسكرية بين الدول، فالنزاعات داخل الدول والحروب الأهلية في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، والسودان، وكوسوفو، والنزاع الإقليمي بين إثيوبيا وإريتريا، استأثرت بانتباه منظمات إقليمية ودون إقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وهذه المنظمات والهيئات الإقليمية، تحاول جاهدة، مع الدعم التكميلي للأمم المتحدة، أن تبحث عن حلول سلمية تفاوضية لتخفيف حدة الأزمات الإنسانية وتدفقات اللاجئين والنزوح الداخلي بسبب النزاعات والحروب.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، يشعر وفد بلدي بقلق عميق من عدم إحراز أي تقدم، وخاصة بالنسبة لمؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو. ونرى أنه ينبغي القيام بمبادرات جديدة لاستئناف عملية السلام، مع التركيز على التفاهم الذي تتوصل إليه الأطراف. وستدعم ليبريا جهود المجتمع الدولي المتجددة التي تسعى إلى الوصول بالوضع المتفجر في تلك المنطقة إلى نتيجة عادلة ومنصفة.

إن تزايد أعمال الإرهاب يهدد استقلال جميع الدول وسيادتها وحريتها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن الإرهاب لا يمكن تبريره كوسيلة لحل الخلافات السياسية. وحكومة ليبريا، بالتالي، تدين بشدة عمليات الهجوم بالقنابل التي وقعت في دار السلام وتنزانيا ونيروبي وكينيا. وقد أصبح من الحتمي اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة هذه الظاهرة البغيضة التي لا تعرف أي حدود. وليبريا توافق على اقتراح الرئيس المصري حسني مبارك بعقد مؤتمر دولي بشأن الإرهاب، للتداول حول هذه القضية.

يواجه العالم احتمالا يثير الهلع بحدوث زيادة في عدد الدول التي تملك قدرات نووية، علاوة على انتشار الأسلحة التقليدية. ومن ثم، فإننا نطالب بانضمام مزيد من الدول إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك حاجة عاجلة إلى الحد من الاتجار بالأسلحة الصغيرة والنهوض بقدر أكبر من الوضوح في عمليات نقل الأسلحة.

أما ذلك الوبال المتمثل في مشكلة المخدرات التي اتخذت أبعادا عالمية، فقد استوجب عقد مؤتمر قمة للمخدرات في نيويورك، في حزيران/يونيه من هذا العام. ومن دواعي القلق أن مبيعات المخدرات فاقت حجم التجارة في سلع أساسية أخرى، وأن القيمة النقدية لهذه

التجـــارة غير المشروعة تربو على ٤٠٠ بليون دولار سنويا. وحكومة بلدي تؤكد من جديد التزامها بمعالجة مشكلة المخدرات داخل حدودها، والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفقا للإعلان السياسي والمبادئ التوجيهية التي تم تحديدها في نهاية مؤتمر القمة.

لقد وصف عقد التسعينات بأنه عصر العولمة. ومع ذلك، فإن النمو السريع في التجارة الدولية والتدفقات المالية أثر تأثيرا عميقا على معظم الاقتصادات. فهذه العولمة تهدد الضعفاء والمستضعفين بتهميشهم في النظام الاقتصادي العالمي.

وبالنسبة لمعظم البلدان النامية أصبحت الديون المعلقة والمشاركة غير المتكافئة في تنظيم أسعار السلع الأساسية، وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات رأس المـــال، تمثـــل مشاكـــل مستديمة تعرقل تنميتها الاقتصادية واندماجها في الاقتصاد العالمي. ووفد بلدي، بالتالي، يشارك في الدعوة الموجهة إلى البلدان الصناعية بتحقيق المساواة في الإطار التنظيمي للأسواق المالية وأسواق العملة.

وفي هذا الصدد، تؤكد ليبريا من جديد تأييدها لموقف مؤتمر القمة الذي عقدته حركة عدم الانحياز مؤخرا في ديربن بجنوب أفريقيا، والقائل بضرورة حث البلدان المتقدمة النمو على التعجيل بإعادة النظر في النظام المالي العالمي، حتى تكفل أن تكون تدفقات رأس المال داعمة للتوسع في التجارة والعمالة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى زيادة المعونة الإنمائية المقدمة من البلدان الغربية، وإزالة الشروط التقييدية المربوطة بتلقي المساعدة الدولية.

وترحب حكومتي على وجه الخصـوص بالدعوة التي وجهها الرئيس ويليام كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بعقد اجتماع في واشنطن العاصمة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، لـــوزراء المالية ومحافظـــي البنـــوك المركزيـــة فـــي دول مجموعة الـ ٧، والاقتصادات الناشئة، لمناقشة الخطوات الواجب اتخاذها لدعم النظام المالي العالمي المتداعي. إن إعادة تأكيده على هذا الاقتراح، بالإضافة إلى تعهده أمام هذه الجمعية يوم ٢١ أيلول/سبتمبر الماضي، بصوغ علاقة شراكة مع أفريقيا، أمر جدير بثنائنا وتأييدنا. كما أننا لا يمكن أن نكون أكثر اتفاقا مع الأمين العام في تأكيده على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة طرفا في هذا النقاش، فمشاركتها ستضفي مزيدا من المصداقية الدولية على القرارات التي قد تنبثق عن هذا الاجتماع.

ومع أن المؤشـــرات الأخيرة تبيـــن وجود تحسن في اقتصادات عدة بلدان أفريقية، فلا تزال الأغلبية العظمى منها تشهد نموا سلبيا. إن أكبر عدد من أقل البلدان نموا يوجد في أفريقيا، والآثـــار المعوقـــة الناجمة عن الديون الخارجية الباهظة وتدني الاستثمارات والتدفقات المالية، كانت الأسباب الرئيسية لسوء الأداء الاقتصادي في تلك البلدان. وهناك حاجة إلى عمل دولي متضافر لتصحيح هذا الوضع. ومبادرة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لدعم تنمية أفريقيا، هي خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويرحب وفد بلدي بمقرر الدورة المضمونية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقـــدت في تموز/يوليه من هذا العام، والبيان الوزاري للمجلس عن وصول صادرات البلدان الأقل تقدما إلى السوق، وكذلك بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية الموجودة. وهذان المقرران يستحقان كل التأييد وينبغي للدول الأعضاء أن تنفذهما.

وفي هذا الصدد، فإن المبادرة الهامة التي اتخذتها حكومة اليابان، وهي عضو بارز في مجموعة الـ ٧، لمعالجة التنمية في أفريقيا معالجة فورية تلقى أعظم ثناء من حكومة بلدي وترحيبا من كل الدول الأفريقية. ووفد بلدي يتطلع إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع الوزاري الهام الذي يعقد في طوكيو في الشهر القادم بشأن الانتعاش الاقتصادي في أفريقيـــا. وفضـــلا عـــن ذلك، فإن هذه المبادرة جديرة بالدعم الصادق من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو.

ويلاحظ وفد بلادي مع الارتياح جهود الأمـم المتحدة لتنسيق قضايا التنمية والبيئة. وفيما يتعلق بالبيئة، فإن المقرر الذي تم التوصل إليه بشأن جدول أعمال القرن ٢١ أثناء مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ أهم جهد شامل اضطلع به المجتمع الدولي للارتقاء بالوعي بتدهور البيئة وبالحاجة إلى عكس اتجاه هذه النزعة السلبية. ونرجو أن تظل قضية البيئة تحتل الأولوية في جدول الأعمال العالمي.

وأحد المنجزات الهامة التي لا نزاع فيها والتي لمنظمتنا أن تفخر بها هي السمة العالمية للمنظمة. ومع ذلك يجب بذل المزيد من الجهود لضمان عضوية كل بلد في هذه المنظمة. وفي هذا الصدد يعتقد وفـــد بلدي أن الحالة الاستثنائية لجمهورية الصين بشأن تايوان لا بد من

دراستها بغية توحيد الشعب الصيني بناء على إرادته وقراره. ونرى أيضا أن هذه المنظمة مسؤولة عن توفير الزخم اللازم لتوحيد الصينيين. والتاريخ مليء بالأمثلة على عضوية البلدان المقسمة في هذه المنظمة، حيث جرت تسوية التوحيد سلميا تحت رعاية الأمم المتحدة. ولدينا الثقة في قدرة الأمم المتحدة على السماح للتاريخ بأن يتكرر في مسألة مماثلة لها أهمية خطيرة بالنسبة لهذه المنظمة. وحرصا على الإنصاف وصيانة السلم والأمن الإقليميين، يدعو بلدي إلى التمثيل المتوازي في الأمم المتحدة لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان.

ومسألة الإصلاح لا تحتاج إلى تبرير. فهي أمر واجب للمحافظة على أهمية الأمم المتحدة. فالمنظمة التي تضم ١٨٥ دولة عضوا لا بد بحكم طبيعتها أن تسمح بسيادة العدالة والديمقراطية، وليس بحكم النفوذ القوي. وأسس ميثاق الأمم المتحدة لا تخضع للمبدأ القائل بأن "الحق للقوة" بل تحترم المبادئ المستنيرة للقانون الدولي التي نجمت عن الحاجة الموضوعية إلى التعايش السلمي. وما لم تعترف الدول القوية بهذه القاعدة، فإن النظام الدولي سيتحرك صوب الفوضى الدولية بدلا من تحركه نحو نظام عالمي أكثر إنسانية وسلما واستقرارا.

ولن يكون لهذه الإصلاحات معنى إلا إذا تحققت إصلاحات موازية في مؤسسات بريتون وودز، وهي لب النفوذ العالمي المرجح وغير الديمقراطي.

وفيما يتعلق بزيادة العضوية في مجلس الأمن، فإن ليبريا تعيد تأكيد تأييدها لزيادة العضوية بالنسبة لأفريقيا والمناطق الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا على أساس التمثيل الجغرافي العادل، تمشيا مع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

وأثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، كان مما يشرفني أن أقرأ النص الذي أعده السيد تشارلز تيلور، رئيس جمهورية ليبريا، لهذه الجمعية. وفي ذلك الوقت، لم يكن قد انقضى إلا شهران على توليه قيادة ليبريا بعد سبع سنوات من الحرب الأهلية وإجراء انتخابات ديمقراطية في البلد.

ومنذ ذلك الحين، اتخذت الحكومة تدابير لبناء البلد من جديد، وللمصالحة الوطنية، وإعادة التأهيل، وإعادة النازحين إلى الوطن وإعادة الاستيطان.

وعلى ضوء ذلك، شارك شعب ليبريا من ١٩ تموز/يوليه إلى ١٢ آب/أغسطس في مؤتمر وطني للتداول حول مستقبل ليبريا في إطار موضوع "رؤية ٢٠٢٤". وهذه العملية التاريخية لم تؤكد من جديد التزام الرئيس تيلور بالديمقراطية القائمة على المشاركة فحسب بل وأتاحت فرصة فريدة لليبريين في الداخل والخارج للتداول بشأن بناء ليبريا جديدة ولاقتراح حلول لذلك بكل حرية.

وفي نهاية المؤتمر أنشئت لجنة وأعطيت مسؤولية السعي وراء التنفيذ الكامل للقرارات التي جرى التوصل إليها. وتراوحت هذه القرارات بين لا مركزية الحكومة وسن تشريعات تغطي كل جوانب المجتمع.

وتعلق حكومة بلدي أولوية قصوى على تنفيذ قرارات المؤتمر الوطني حيث أنه ساعد على وضع جدول أعمال يكمل جدول أعمال الحكومة ويحدد القضايا والتدابير وكذلك سبل العمل التي يمكن الأخذ بها بغية تحقيق الاستقرار والتنمية في ليبريا.

إن الرئيس تيلور يدرك أن التوصل إلى الاستقرار والتنمية في ليبريا يعتمد على تعزيز المصالحة الحقيقية بين أبناء ليبريا. ولجنة حقوق الإنسان التي أنشئت عند تولي الحكومة لا تزال تعمل. وستظل حماية حقوق الإنسان أحد الدعامات الرئيسية في سياسة ليبريا الداخلية. ولهذا تتخذ حكومة بلدي الآن إجراء تشريعيا للتصديق على كل صكوك حقوق الإنسان وللانضمام إليها كدليل ملموس على التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ليبريا.

وإن الحكومة اقتناعا منها بأنه لا غنى للتنمية عن الديمقراطية، فقد اتخذت أيضا تدابير للتدليل على نيتها في بناء مؤسسات لتوطيد العملية الديمقراطية في البلد. وقد شجعنا استمرار وجود ونمو ١٣ حزبا سياسيا شاركت في الانتخاب التي أجريت مؤخرا. ونجري مشاورات منتظمة مع هذه الأحزاب بشأن القضايا الوطنية. ونعتقد أن هذه الجهود ضرورية للتطور الدينامي لليبريا الحديثة. وفي نفس الوقت، لا يزال الدعم الدولي ضروري لكي تجد ليبريا طريقها للأمام وتوطد المكاسب التي حققتها بالعودة إلى الحكم الدستوري المدني.

والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعطي مجلس الأمن الصلاحية لتقرير التدابير التي يمكن أن تتخذ للإبقاء على السلم والأمن الدوليين أو لاستعادتهما، بعد أن يقرر

المجلس وجود أي تهديد للسلم أو انتهاك له أو أي عمل عدواني.

وفي عدد من الحالات، فإن فرض نظام للجزاءات أو حظر من جانب المجلس قد أسفر، مع إحداث ضرر ملازم ضئيل، عن النتائج التي سمح من أجلها باتخاذ التدابير العقابية. ومع ذلك، أدت الجزاءات في حالات أخرى إلى أزمات إنسانية خطيرة ولا تحتمل، حرمت أعدادا ضخمة من السكان الضعفاء والأبرياء، ومعظمهم من النساء والأطفال، من احتياجاتهم الأساسية للغاية، في حين أنها لم تحقق أهدافها المرجوة.

وفي هذا السياق، تعتقد حكومة ليبريا أن أي نظام للجزاءات يجب أن يحدد بوضوح التدابير العقابية، وهدفها المعين، وإطارها الزمني المحدد، والإعفاءات لتخفيف العواقب الضارة وغير المقصودة التي تحل بجميع السكان في بلد معين وبسكان الدول المجاورة.

وفي عام ١٩٩٢، أثناء حرب ليبريا الأهلية، فرضت المجموعة الإقليمية الفرعية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حظرا للأسلحة على ليبريا كوسيلة لتيسير عملية السلام وتخفيض مستوى العنف. ثم ناشدت الجماعة مجلس الأمن أيضا تيسير التنفيذ العالمي للحظر، وكانت مناشدة استجاب لها مجلس الأمن بطريقة إيجابية فاتخذ قرارا بفرض حظر للأسلحة على ليبريا.

وبحلول عام ١٩٩٧ كانت الحرب الأهلية في ليبريا قد انتهت من خلال عملية التسوية السياسية التفاوضية، ونزع السلاح، والتسريح، وإجراء انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة. وبعد تولي الحكومة الدستورية والمنتخبة، رفعت الجماعة الاقتصادية كل الجزاءات وأوجه الحظر المفروضة على ليبريا ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ نفس هذا الإجراء.

ومنذ أن تولت حكومة ليبريا الحكم، دعت مجلس الأمن مرارا إلى رفع حظر الأسلحة، ولم يصغ أحد لهذا النداء. وحكومة ليبريا تقع على كاهلها مسؤولية دستورية ولها حق سيادي في حماية الجمهورية والحفاظ عليها والدفاع عن استقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن حظر الأسلحة المفروض حاليا على ليبريا غير منصف بشكل واضح حيث أنه لا يحدد فترة زمنية يرفع بعدها ولا ينص على أية معايير لرفعه، كما هو الإجراء المتبع في حالات مماثلة أخرى. وفضلا عن ذلك، فإن النية من وراء حظر الأسلحة عام ١٩٩٢ والقصد منه تحققا من خلال الحل السلمي للأزمة المدنية في ليبريا عن طريق إجراء انتخابات ديمقراطية في ليبريا وتشكيل الحكومة برئاسة الرئيس تشالز تيلور في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧.

وليبريا بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي سوف تستجيب لرغبات مجلس الأمن لو قرر المجلس أن هناك تبريرا للإبقاء على الجزاءات ضد ليبريا على أساس حقائق ملموسة أو انتهاك للقانون الدولي أو العهود الدولية. غير أن القيام بذلك في ظل نظام الجزاءات الذي لم يعد له أساس سليم، ليس له ما يبرره ويلحق الضرر بالبلد.

وتطلب حكومة ليبريا إلى مجلس الأمن أن يحيط علما بأماني ليبريا المشروعة والتزامها الدستوري تجاه شعبها. وجدير بالملاحظة أنه على الرغم من تأييد شعب ليبريا لحكومته، فقد يظل هناك بعض المواطنين المتذمرين وبعض العناصر الفاعلة الخارجية التي تسعى إلى الإخلال بالسلم وعكس اتجاه التقدم الذي أحرز حتى الآن باستغلال ما يتصورنه من عدم وجود قدرة كافية لدى الحكومة على حماية نفسها بسبب حظر الأسلحة المفروض حاليا على البلد. وأن يضع مجلس الأمن دولة عضو في هذه المنظمة في مثل هذا الموقف الصعب، فهذا ما يتعارض مع مصالح حكومة وشعب ليبريا ويتناقض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وتدعو حكومة ليبريا مجلس الأمن إلى أن يتحمل مسؤوليته بموجب الميثاق دون تحيز بأن يعالج على وجه السرعة ما يعد إجحافا بحق ليبريا عن طريق رفع حظر الأسلحة المفروض على البلد منذ عام ١٩٩٢ بناء على الأسباب السالفة الذكر.

ولا بد أن ندرك، ونحن نقف على مشارف القرن الحادي والعشرين، أن الإنجاز الكامل لأهداف وأغراض هذه المنظمة قد قوضه إلى حد بعيد طول فترة الحرب الباردة. وقد ولد زوال الحرب الباردة الأمل في أن تنتفع الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة بعوائد السلام.

ومن المؤسف أن الحال ليس كذلك الآن. ولكن، في إطار روح متجددة تستلهم التكافل، يمكن للمجتمع الدولي أن ينشئ وسائل فعالة للشراكة والتعاون لتحقيق المساواة

في مجالات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي كشرط لازم للحفاظ على السلم والأمن العالميين.

وإذا فعلنا ذلك، نكون قد صممنا جدول أعمال قابل للتطبيق يدفع بالأسرة الدولية إلى السير بخطوات حثيثة نحو ألفية جديدة والأمل يراودها في نشوء نظام عالمي عادل يلبي احتياجات جميع سكان كوكبنا المشترك على النحو المتوخى في الميثاق.

واسمحوا لي أن أؤكد أن ليبريا ما زالت ملتزمة بتحقيق هذا الهدف الأساسي بنفس الطريقة الحاسمة التي وقعت بها على ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية البحرين معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، الذي أدعوه الآن.

السيد آل خليفة (البحرين): أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنني على ثقة بأن خبرتكم ومهارتكم تمثل ركائز كفيلة بتحقيق أفضل النتائج لأعمال دورتنا هذه.

ولا يفوتني في الوقت ذاته أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادة السيد هينادي أودوفينكو لما حققه من نجاح مشهود في إدارة أعمال الدورة الثانية والخمسين.

ويسرني أن أعرب لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة عن جزيل الشكر والتقدير على الجهود المستمرة التي يبذلها لترسيخ مصداقية الأمم المتحدة وتعزيز دورها في تحقيق السلام والاستقرار في العالم.

إن تطلع شعوب العالم ودوله إلى أوضاع مستقرة تستند إلى الأمن والسلام والرخاء والتقدم، باعتبارها الهدف الثابت للمجتمع الدولي، يتطلب منا أن ننظر بواقعية، عاما بعد آخر - في هذا المحفل العالمي - إلى تضاريس الواقع الدولي الذي تعتبر الأمم المتحدة، المؤشر الأصدق، والمرجع الأشمل لمتغيراته كافة في مختلف الميادين، وذلك كي نرى - معا - مدى اقترابنا من هدفنا الإنساني، أو ابتعادنا عنه.

وخلال هذا العام أثبتت أحداث الشهور والأسابيع الأخيرة في مختلف أنحاء العالم، وما نجم عنها من انعكاسات وردود أفعال، على مختلف الأصعدة الدولية، إن عالمنا هذا رغم الجهود المبذولة، ما يزال بعيدا عن الاستقرار المنشود، وأنه لا توجد قوة أو أمة أو كتلة مهما كانت قوية ومؤثرة تستطيع أن تنأى بنفسها وبأمنها عن حالة عدم الاستقرار السارية في الأوضاع العالمية، ما لم تتم معالجة هذه الأوضاع في الشمال والجنوب، وفي الشرق والغرب، برؤية واحدة منسجمة وعادلة وبإرادة متوازنة ومتكاملة، تعالج الأزمات والمشكلات من جذورها وفي أسبابها العميقة، وتتجنب ازدواج المعايير، والحلول الجزئية أو المؤقتة، وتأجيل المشكلات المزمنة إلى أن تبرز من جديد بشكل أو بآخر. فمن تفجر السباق النووي في آسيا، إلى عرقلة مساعي السلام في الشرق الأوسط، إلى تزايد أعمال الإرهاب والعنف في مختلف بقاع العالم دون تمييز، إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في عدة مناطق من العالم، نرى أن المجتمع الدولي لم يستثمر فرصة انتهاء الحرب الباردة كما ينبغي، وأن الأوضاع الدولية عادت لتمر بحالة من السيولة الخطرة، بما يتطلب من الجميع معالجة أكثر شمولا، وإرادة أكثر حزما.

ويبدو من تفاقم ظاهرة الإرهاب من ناحية، وتباعد الآراء بشأنها من ناحية أخرى، أن الأمر يتطلب تفاهما دوليا أعمق، وتنسيقا مشتركا أكثر فعالية مما يستدعي عقد مؤتمر دولي على أعلى المستويات لمكافحة الإرهاب. ومن غير المنطقي إدانة الإرهاب على صعيد، وإيواء أشخاص لهم علاقات به على صعيد آخر.

وإذا كانت مثل هذه المهام الجسيمة لا يمكن أن تقوم بها أية دولة أو كتلة بمفردها، مهما أوتيت من إمكانات، فإن ذلك يضعنا من جديد أمام المسؤولية الكبرى المتجددة والملقاة على عاتق منظمتنا الدولية، التي أخذت المعطيات الجديدة والتحولات العميقة في البيئة الدولية تتطلب منها أساليب عمل فعالة، وغير تقليدية، لمواجهة هذه الأوضاع المستجدة، والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني.

وذلك ما يعطي أهمية متجددة، وينبغي أن يعطي دفعة جديدة أيضا، سواء لبرنامج "إصلاح الأمم المتحدة" الذي تقدم به الأمين العام في السنة الماضية، أو للتوجهات المتعلقة بتفعيل أداء مجلس الأمن الدولي حسبما ترتضيه المجموعة الدولية في الأمم المتحدة من صيغ أكثر فاعلية

لكيفية تشكيله، وطريقة مزاولته لمسؤولياته، بعد مراعاة التمثيل الجغرافي العادل والزيادة المتناسبة في عضويته مع تزايد أعضاء المنظمة. وإنها مدعاة اعتزاز للبحرين أن تكون حاليا ممثلة للمجموعة الآسيوية في مجلس الأمن.

لقد أثبتت التجارب أن انتهاء حقبة، والانتصار في مواجهة لا يعني نهاية الأزمات أو المواجهات في العالم، وأنه لا بد من يقظة دولية مستمرة وعمل مشترك دائم للحيلولة دون تراخي الإرادات وتجدد الأزمات. ولا بد من رؤى خلاقة وأساليب مبتكرة لمعالجة التحديات المستجدة. وهو ما يعني أننا لم نصل إلى "نهاية التاريخ" كما تصور البعض، وإنما بلغنا مرحلة لم يسبق لها مثيل من مراحله. هذا على الصعيد العملي والسياسي المباشر للوضع الدولي.

أما على الصعيد النظري والفكري، فإنه مهما تعددت الآراء والاجتهادات في مختلف ثقافات العالم وحضاراته بشأن ظاهرة العولمة وأبعادها وآثارها المتوقعة - سلبا أو إيجابا - وهي أبحاث وحوارات تشغل عالمنا اليوم، كما لم تشغله قضية واحدة بمفردها من قبل، فإن الأمم المتحدة، وقد مر أكثر من نصف قرن على تأسيسها، تبقى بلا منازع المؤسسة الأم لظاهرة العولمة والتجسيد الأبكر لفكرتها في تاريخ العالم، في وقت لم تصبح فيه العولمة ظاهرة ناضجة وشاملة كما هي اليوم.

وإذا كانت ثمة مرجعية عالمية مؤهلة للبحث المتوازن والموضوعي في أبعاد هذه الظاهرة، التي لم يتم الاتفاق بشأن أبعادها وآثارها بعد، فهي هذه المؤسسة الدولية المشتركة التي ينبغي أن تكون "المصهر المشترك" لمختلف الرؤى والاجتهادات المتباينة بشأنها في المشهد العالمي، أيا كانت المنطلقات الثقافية والحضارية والروحية لأصحابها. وبما يتجاوز الشائع في الخطاب المعاصر عن "صدام الحضارات" الى توافقها وتحاورها.

أما إذا لم تتمكن الأمم المتحدة - بمؤسساتها وفكرها - من استيعاب هذه الظاهرة العالمية ومستجداتها في الواقع الإنساني والدولي، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي الى خلق واقع عالمي مختلف ومناقض لروح الأمم المتحدة وفلسفتها قد يصبح من الصعب احتواء تداعياته وضبطها على المدى البعيد ضمن أطر الشرعية الدولية والتعاون الدولي القائم، كما يبدو من تزايد أعمال الإرهاب وتجاوز الأعراف المتبعة في أكثر من صعيد.

وغني عن البيان أن الأمم المتحدة لن تتمكن من الوفاء بالتزامات تاريخية بهذا المستوى، ما لم تنل الدعم الكافي من دولها الأعضاء سواء على صعيد الالتزامات المالية أو التسهيلات العملية أو تقديم الدعم السياسي اللازم - وهو الأهم - لبرامجها وخططها. فالأمم المتحدة، في التحليل النهائي ما هي إلا حصيلة الإرادة السياسية المشتركة للدول الأعضاء. ومحصلة عملها - سلبا أو إيجابا - ليست إلا تعبيرا في نهاية الأمر عن مدى قدرة هذه الإرادة السياسية على العمل الدولي المشترك.

إلا أنه، على الرغم من هذه المحاذير والمخاطر التي تبدو في الأفق الدولي، فإن المستقبل في الألفية الثالثة يحمل للبشرية وعودا وآمالا وإمكانيات جديرة بالتضحية والعمل من أجل غد أفضل.

فالتقدم العلمي والتكنولوجي المتصاعد، وثورة الاتصالات والمعلومات المتسارعة، والتوجهات نحو تعميم الاقتصاد الحر، ونشر التجارة العالمية الحرة، والتفاعل المتعمق بين الأمم والثقافات والحضارات، كلها عوامل تحمل الكثير من الأمل في قيام عالم أفضل للبشرية جمعاء.

إن البحرين، وهي ترصد هذه التطورات الإيجابية المستجدة في المشهد العالمي، لا تشعر بأنها غريبة عليها بحكم جذورها الحضارية الممتدة في عمق الزمن.

لقد كانت البحرين، قبل خمسة آلاف سنة، من أبرز الموانئ التجارية في العالم. ومثلت بحكم هذا الانفتاح القائم على حرية التجارة وملتقى للحضارات والثقافات والأفكار، وكانت رمزا في تراث العالم القديم للتعايش والتفاعل بين هذه العطاءات الإنسانية، بما أهلّها لأن تكون جزيرة للسلام ومركزا حضاريا وروحيا لمحيطها الطبيعي والإنساني في الخليج العربي منذ ذلك الزمن المبكر. ولا تزال آثار حضارتها القديمة تحمل شواهد ذلك كله.

وتأسيسا على ذلك، ومنذ بدء نهضتها المعاصرة، عملت البحرين على استيعاب متطلبات التقدم الحديث في التنظيم الإداري، والعمل الاقتصادي، والتنوير التربوي والثقافي، وبناء المجتمع المدني المنفتح القابل للتطور والمستند بالدرجة الأولى الى عطاء الإنسان البحريني وقدراته وحقوقه الأساسية في الحياة الكريمة الحرة

بما جعلها نموذجا للتحديث المتزن والمحافظ على الأصول في تلك المنطقة من العالم.

ومن منطلق هذا الدور المتميز تضطلع دولة البحرين اليوم - على صغر حجمها - بمسؤولية إقليمية ودولية كبيرة على ثلاثة مستويات في وقت واحد.

المستوى الأول؛ باعتبارها المركز المالي والمصرفي لمنطقة من أهم مناطق العالم على الصعيد الاقتصادي.

المستوى الثاني؛ بصفتها حلقة أساسية متقدمة في استراتيجية الدفاع المشترك عن تلك المنطقة الحيوية من العالم. وذلك على مدى نصف القرن المنصرم دون انقطاع وبما يتزامن مع تأسيس الأمم المتحدة.

المستوى الثالث؛ باعتبار البحرين النموذج الاجتماعي والثقافي والحضاري المنفتح منذ مطلع هذا القرن للأفكار والإصلاحات الحديثة والتنمية البشرية المتقدمة للرجل والمرأة على قدم المساواة في مختلف مجالات التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والوطنية المسؤولة. وذلك كما تجلى أخيرا في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث صنفت البحرين في المرتبة الأولى في العالم العربي، هذا العام، وللعام الرابع على التوالي. هذا فضلا عما تمثله منجزات التنمية الاقتصادية والصناعية فيها من تنويع نموذجي لمصادر الإنتاج بما يتعدى الاعتماد الكلي على النفط.

وبناء عليه، فإن البحرين، وهي تشارك الأمم المتحدة هذا العام الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنما تفعل ذلك من واقع مشاركتها الحقيقية والتاريخية في بناء الأساس الاجتماعي والتربوي والإنمائي لهذه الحقوق الإنسانية الأساسية، في صميم البنية العامة للمجتمع، وبما يتعدى الشعارات ومحاولات تسييس هذه القضية الإنسانية الجليلة التي ينبغي أن تراعى، لدى النظر إليها، الخصوصيات التاريخية والتشريعية والقيمية لكل مجتمع وديـن وحضارة، بما لا يؤدي الى فرض تصورات نظم في جزء من العالم على نظم أخرى لها خصوصياتها المشروعة.

لقد كان للأمم المتحدة دور إيجابي في نزع فتيل الأزمة بين العراق وفرق التفتيش الدولية في وقت سابق من هذا العام. وقد رحبت دولة البحرين بتوصل الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة العراقية الى مذكرة التفاهم بين الجانبين. ومن واقع حرصنا على استتباب الأمن والسلم في منطقة الخليج، فإننا نشيد بالدور الفعال الذي قام به الأمين العام لنزع فتيل الأزمة وتجنيب المنطقة تداعياتها الخطيرة. ونؤكد مجددا على ضرورة استمرار تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. كما يتعين الاعتراف أيضا بأي تقدم يُحرز في هذه المجالات كخطوة أولى نحو رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق الذي أكدت دولة البحرين حرصها التام على وحدة بلاده وسلامة أراضيه ومعارضتها لأي تدخل في شؤونه الداخلية.

على صعيد آخر فإن استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة يبقى مصدر قلق واهتمام بالنسبة لدولة البحرين وشقيقاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وإننا نأمل أن يفضي استمرار ما جرى من اتصالات بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الى حل قضية هذه الجزر عبر المفاوضات الثنائية الجادة، وغيرها من الوسائل السلمية الأخرى الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي.

أما على صعيد الوضع العام في الخليج، فلا بد من الترحيب بتخفيف التوتر والتوجه نحو حالة من الانفراج والحوار بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية لما في ذلك من مصلحة لشعوبها كافة، واستقرار السلم في تلك المنطقة من العالم.

لقد أثبتت الأحداث المؤلمة التي مرت بها منطقة الخليج خلال العقدين الماضيين أن مسألة الأمن الإقليمي تبقى من المسائل التي توليها دولة البحرين أهمية بالغة لما لها من انعكاسات وتأثيرات خطيرة على أمن واستقرار وسلامة الدول وشعوبها. وأن ما تشهده منطقة الخليج من ادعاءات إقليمية أو مطالبات حدودية تهدف الى تغيير الحدود القائمة والمتعارف عليها تؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي رأينا أن السبيل الأمثل والأحكم لتفادي ذلك هو احترام الوضع الراهن دون مطالبات كلية أو جزئية، وحل ما قد ينشأ عنها من خلافات بالوسائل السلمية التي ترتضيها أطراف الخلاف. كما وأن إرساء العلاقات بين دول المنطقة على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول، مع الإقرار بالسيادة الوطنية لكل دولة من العوامل الأساسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط لم يشهد هذا العام أية تطورات أو مستجدات إيجابية في مسيرتها على الرغم من الجهود المبذولة لتحريكها. وفي اعتقادنا أن عدم إحراز أي تقدم في العملية السلمية سيؤدي الى تصعيد التوتر والتطرف والعنف في المنطقة.

إن البحرين التي أيدت عملية السلام منذ أن خطت خطواتها الأولى في مؤتمر مدريد باعتبارها خيارا استراتيجيا لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة لتشعر بالقلق البالغ للجمود الذي ينتاب عملية السلام نتيجة لإصرار الحكومة الإسرائيلية على انتهاج سياسات المماطلة والتهرب من تنفيذ التزاماتها التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية، وإقامة المزيد من المستوطنات سواء في القدس الشريف أو في الجولان السوري. فضلا عن مصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، لذلك فإننا نطالب المجتمع الدولي، وخاصة راعيي عملية السلام مضاعفة الجهود لإنقاذ العملية السلمية المتعثرة، وتلافي فشلها وإعادتها الى نهجها الصحيح على كافة المسارات لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وإعادة الأراضي الفلسطينية الى أصحابها وفي مقدمتها القدس الشريف، والإقرار بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل الى خط الحدود القائمة في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والانسحاب من الجنوب اللبناني المحتل دون قيد أو شرط وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وعلى صعيد نزع أسلحة الدمار الشامل، فلا بد من التذكير بأن الموقف الإسرائيلي ما زال يقوم على التهرب من الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بوقف السباق النووي بين دول المنطقة، وهو موقف من شأنه أن يدفع دولا أخرى الى الدخول فيه كما حدث في جنوب آسيا، وكما يمكن أن يحدث في أي منطقة أخرى من العالم.

صادف هذا العام الذكرى الخمسين لإنشاء النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، وخلال تلك الفترة ساهمت الجولات المختلفة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إقامة منظمة التجارة العالمية. ويحدونا الأمل في أن تؤدي جولة المفاوضات التجارية المقبلة المؤمل الشروع فيها قبل نهاية هذا القرن، الى إيجاد بيئة مواتية لتنمية وتنويع التجارة العالمية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

إن الأزمة المالية في عدد من دول ومناطق العالم، قد أدت الى هزات اقتصادية وأثرت بشكل ملحوظ على اقتصاديات العديد من الدول، مما يؤكد ترابط النظام الاقتصادي العالمي. وتتطلب تداعيات هذه الأزمة من المجتمع الدولي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة الجوانب الاقتصادية التي تؤثر على معدلات النمو في العالم وإيجاد الحلول الفعالة لها.

وإننا نرى بأن الحوار والتعاون بين دول الشمال والجنوب لمعالجة الأوضاع الاقتصادية سيعزز من استقرار الاقتصاد العالمي وسيؤدي الى تدفق الموارد المالية اللازمة لأغراض التنمية وحل المشاكل المتصلة بالمديونية ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمارات الدولية.

تشكل قضايا البيئة المختلفة تحديا رئيسيا يواجه البشرية خلال القرن الحادي والعشرين. وتتطلب جهودا دولية متضافرة لمعالجتها وتلافي الأخطار الناجمة عنها. وعلى هذا الأساس، فقد أيدت دولة البحرين البروتوكول الذي توصل إليه المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، المعقود في مدينة كيوتو باليابان في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي. ونتطلع الى قيام البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك البروتوكول.

وختاما، وفي الوقت الذي نخطو فيه نحو عتبات القرن الحادي والعشرين نجد أن التسليم بأهمية إحدى الحضارات على حساب الحضارات الأخرى لا يتواكب مع فجر عصر عالمي جديد أساسه التعايش السلمي بين الحضارات والتكامل فيما بينها وإثراء بعضها بعضا، والتعامل على قدم المساواة. فالتجارب التي شهدتها منظمتنا منذ تأسيسها أثبتت أن الاختلاف والتنوع في الثقافات سبيلان للتقارب والاسجام وليس التحارب والانقسام. لذلك فإن المطلوب منا خلال المرحلة القادمة هو بناء العلاقات ما بين سائر الأمم والشعوب والدول والثقافات على أسس التعاون والتقارب والتفاهم

لا المواجهة أو الهيمنة أو التصادم. فلنعمل سويا من أجل النهوض بالصلات بين الشعوب والثقافات وجعلها دائمة ووثيقة في عالم يسوده الترابط والإخاء. ولتكن التعددية القومية والثقافية عوامل تضامن مثمرة وعناصر تفاهم متبادلة لبناء عصر من السلام والطمأنينة. إن هذه المنظمة التي قادت البشرية خلال الخمسين عاما الماضية نحو تفاهم وتعاون وتنسيق أكبر يمكنها مواصلة دورها التاريخي والاضطلاع بدور إيجابي في التطور المستمر للمجتمع الدولي خلال القرن المقبل. لذلك فإنه ليس من المبالغة القول إنه لم تمر على العالم لحظة تاريخية، كهذه اللحظة، هو أحوج ما يكون فيها الى رؤية دولية مشتركة، وعمل دولي متضافر للعبور الى بر الأمان الذي نتطلع إليه جميعا.

خطاب يلقيه دولة السيد برنابس سيبوسيسو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

اصطحب السيد برنابس سيبوسيسو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب برئيس وزراء مملكة سوازيلند دولة الرئيس برنابس دلاميني وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد حضرت إلى هنا حاملا التحيات والتمنيات القلبية من لدن جلالة الملك مسواتي الثالث، وجلالة الملكة اندلوفوكازي، الملكة الأم، والحكومة وسائر الأمة السوازية، إلى جميع أنداننا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وباسم مملكة سوازيلند، أود أن أتوجه بتهانينا الحارة إلى السيد بيرتي على انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ولنا ملء الثقة بقدرته على إدارة مداولات هذه الدورة، وأود أن أؤكد لكم على دعم وفد بلادي الكامل وتعاونه.

وأود أن أهنيء سلفه، السيد هينادي أودوفينكو، على ترؤسه بمهارة للدورة الثالثة والخمسين.

وأود كذلك أن أشيد بالعمل الذي أنجزه إبان الشهور الـ ١٢ الماضية، أميننا العام، السيد كوفي عنان، وموظفو الأمانة العامة في الأمم المتحدة. لقد أعجبنا بقوة التزامهم بالتصدي للتحديات العديدة الي تواجه منظمتنا، وإننا لنفخر بانجازاتهم الهامة.

ولقد تشجعت مملكة سوازيلند بالتقدم الذي تحقق في مجال إصلاح الأمم المتحدة. والكثير من الفضل يعود للأمين العام ولموظفيه على تنفيذهم تدابير الاقتصاد في النفقات وما أبدوه من التزام بإنشاء منظمة أكثر كفاءة.

ومن جانبنا، فإننا نعتقد أنه يجب على الدول الأعضاء أن توفر الموارد المالية للمنظمة لكي تضطلع بالمهام التي حددناها. وبالتأكيد لا يمكننا أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها الحالية، ناهيك عن التحديات الجديدة التي نضعها على كاهلها، إذا تأخرنا في تسديد اسهاماتنا. وتبذل مملكة سوازيلند كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها المالية دون تخلف وبالكامل، وفي الموعد المحدد ودون شروط - وإننا نناشد أنداننا الدول الأعضاء أن تفعل نفس الشيء.

وبالرغم من ذلك تشعر مملكة سوازيلند بالقلق إزاء درجة التقدم البطيئة جدا في المناقشة بشأن إعادة تشكيل مجلس الأمن. والتأخير يبعث على الاحباط لا سيما وإننا نعرف أن هناك توافقا عالميا في الآراء بشأن ضرورة جعل العضوية الدائمة في المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا بالنسبة للعالم النامي. وكانت هذه المسألة مدار المناقشات التي جرت أثناء اجتماعات مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية. والتأييد بالاجماع لإجراء تغيير ما زال مستمرا.

وفي هذا الصدد، لا تزال مملكة سوازيلند تؤيد الموقف الأفريقي المشترك، الذي يدعو من جملة أمور أخرى، إلى أن تستند العضوية في مجلس الأمن إلى صيغة جغرافية منصفة. وتطالب أفريقيا بشغل مقعدين دائمين، مع التمتع الكامل بحق التصويت والنقض وهما ما تتمتع بهما الدول الأعضاء حاليا. ومع ذلك، نعتقد أن حق النقض، ينبغي أن يكون، في الأجل الطويل، موضوع استعراض، إذ أنه لا يتماشى والممارسات الديمقراطية المعترف بها إذ أنه يعطي وزنا لا إنصاف فيه لوجهة نظر الأقلية.

وإذ نحتفل بالذكرى الثلاثين لاستقلالنا وبالذكرى الثلاثين لميلاد ملكنا، فإن مملكة سوازيلند تواصل بهدوء

وسلام تطوير جميع جوانب الحياة وفقا لرغبات وتوقعات شعبنا. ويتمثل هدفنا العام في رفع مستويات المعيشة لجميع أبناء شعبنا وضمان إمكانية الوصول إلى جميع المتطلبات الأساسية للحياة الإنسانية الكريمة للجميع. ولقد أضطلعنا بعدد من المبادرات التي تستهدف تحديد مجالات العمل ذات الأولوية القصوى وطلبنا إلى أبناء الشعب أنفسهم أن يسهموا بأفكارهم وآرائهم بشأن طريقة التغلب على التحديات التي تواجهنا. ونعتقد على الدوام أن أفضل طريقة لتحقيق التنمية المستدامة في بلدنا هي عندما تتوفر المشاركة والدعم والتفهم من جانب أبناء الأمة جميعا. وإنه لهذا السبب نواصل التشاور مع الشعب بشأن مسائل ذات أهمية وطنية في محافل مفتوحة، ونعطي بذلك لجميع السوازيلنديين الفرصة للإعراب عن آرائهم ودراستها.

وأن تنفيذ أهدافنا الإنمائية يتضمن نهجا ثنائي المسار، يتمثل الأول في جدول أعمال للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يغطي الأجل القصير، ويتمثل الثاني في استراتيجية إنمائية لتوفير خطة عمل للسنوات الـ ٢٥ القادمة. وهذان المساران نتيجة التوصيات التي قدمها الشعب السوازي نفسه وتجسد رغبات جميع السوازيين.

وعلى غرار ذلك، وفي استجابة أخرى لطلب الشعب، فإننا نقوم بإجراء استعراض لدستورنا، وأبلغ جلالته الجمعية العامة في العام الماضي عن إنشاء لجنة الاستعراض الدستوري، وتشارك الأمة بكاملها في هذه العملية البالغة الأهمية، ويسرني أن أبلغ أندادنا الدول الأعضاء بأنه تم تحقيق تقدم كبير إبان الشهور الـ ١٢ الماضية. وستعكس النتيجة النهائية بصدق إرادة الشعب نفسه، ونحن واثقون بأننا سنضع دستورا يخدم على أفضل وجه مصالح جميع السوازيين لأجيال عديدة قادمة.

وشعرنا بالامتنان الكبير للدعم الذي تلقيناه من الأمم المتحدة للاضطلاع بهذه العمليات الهامة في بناء الدولة، وإننا نُقيم تقييما كبيرا استمرار تقديم الدعم والتشجيع من العديد من أصدقائنا وشركائنا في المجتمع الدولي فيما يتعلق بجهودنا الإنمائية.

ومثلما هو الحال في كل بلد تقريبا، نجد أن البطالة ما زالت تمثل أكبر التحديات التي تواجهنا. ونحن ندرك أنه مع تدهور الحالة الاقتصادية العالمية واتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فإن مهمة توليد فرص العمل أخذت تزداد صعوبة أكثر فأكثر. واستجابة لذلك، فقد وفرنا حوافز لاجتذاب الاستثمار من المصادر الداخلية والخارجية، وأنشأنا سلطة تشجيع الاستثمار لتكون بمثابة العامل المحفز لنمو الاستثمار بسرعة. وهذه المبادرات الوطنية تستهدف تهيئة ظروف مؤاتية لشعبنا لكي يصل إلى مستوى معيشي كريم ويستمر في التمتع بالسلام والاستقرار اللذين كانا نعمة أسبغها الله علينا طوال تاريخنا.

ونلاحظ مع الأسف أن الشهور الاثنى عشر الماضية شهدت ارتفاعا مزعجا في حالات الصراع الداخلي في العديد من الدول الأعضاء وحالات العدوان الخارجي فيما بينها. وعلاوة على هذا هناك حالات كثيرة انتقلت فيها الصراعات الداخلية عبر الحدود مهيئة الظروف لعدم الاستقرار الإقليمي. والحالة في منطقة كوسوفو في يوغوسلافيا وكذلك حالة التوتر المتصاعد على الحدود بين إيران وأفغانستان مجرد مثالين يثيران القلق الكبير للمجتمع الدولي.

وهذا الاتجاه المزعج يؤدي الى تحويل موارد عالمية قيمة بعيدا عن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تقويض جهودنا المشتركة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في العالم.

وثمة أعداد غفيرة من أخوتنا وأخواتنا بني البشر وجدوا أنفسهم محصورين في موجة لولبية من العنف التي لا يبدو لها نهاية، وقد أجبر الملايين على العيش خارج أوطانهم ومن ثم أدرجوا في الاحصائيات الأخيرة بين الأرقام المؤسفة للاجئين. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على مواصلة تحسين آلياته بغية اتخاذ الاجراء اللازم بسرعة وحزم لمنع الصراع ورفع البؤس الناتج عنه.

وفي سياق مماثل، ما زال ركود عملية السلام في الشرق الأوسط يحبط جهود الراغبين في السلم الحقيقي الدائم في تلك المنطقة المضطربة. وتحيي مملكة سوازيلند الدول التي تعمل بجد من أجل إعادة العملية الى مسارها، ونواصل حث المعنيين على احترام أحكام اتفاق أوسلو للسلام بوصفه الأساس الوحيد لإعادة بناء مناخ الثقة الضروري جدا للمضي قدما بالعملية.

وفي الوقت ذاته، في قارتنا الأفريقية، فإن الصراعات في مناطق من بينها القرن الأفريقي وفي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وليسوتو وغينيا - بيساو تتحدى إلى أبعد حد المهارات

الدبلوماسية لنا جميعا في المجتمع الدولي في سعينا لإحلال السلام الدائم في قارتنا.

ومن دواعي القلق البالغ لنا جميعا في منطقة الجنوب الأفريقي تجدد الحرب المدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستئناف الأعمال القتالية في أنغولا والاضطرابات الأخيرة في ليسوتو. ويذكر أشقاؤنا الأعضاء جهود الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، من بين جهود أخري، من أجل إيجاد حل للحالتين البائستين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، اللتين تعوقان التعاون بين دول أعضاء في الجماعة. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ترى مملكة سوازيلند أن الأمم المتحدة لها دور تلعبه بوصفها صانع سلام كيما تكمل جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وأيا كان الحال، نحن ندعو الله إيجاد حل لإنهاء إراقة الدماء والوقف الدائم لإطلاق النار والسماح للمفاوضات بين الطرفين المتعارضين. وندعو الله التوصل قريبا الى حلول دائمة لجميع حالات الصراع الأفريقية، ومن أجل خلاص جميع أشقائنا الأفارقة من أشكال المعاناة التي ما فتئ يعاني منها كثيرون جدا منذ وقت طويل.

ومملكة سوازيلند تثني على التقدم المحرز صوب إيجاد تسوية دائمة في أيرلندا الشمالية. ونعلم أنه لا يزال هناك شوط طويل لا بد من قطعه، لكن في ضوء تاريخ الاضطرابات الطويل الذي امتد لقرون فإن الإنجاز الذي تحقق رائع جدا. ونثني أيضا على هؤلاء الذين أدلوا بدلوهم في العملية ونحيي بصفة خاصة شعب أيرلندا الشمالية الذي اختار أن يمسك بزمام أمره بيده وصوت لصالح السلام. وهذا يوفر نموذجا ممتازا على ما يمكن تحقيقه إذا ما توفر الالتزام الحقيقي بالسلام من جانب جميع أطراف النزاع.

إن الأزمات الجديدة في قارتنا أوضحت مرة أخرى أن أفريقيا يجب أن تكون مستعدة على نحو أفضل لمواجهة الصراعات المحتملة وذلك عن طريق الحوار والمفاوضات دونما إبطاء، ويجب أن يكون تحت تصرفها مجموعة من حافظي السلام من أجل العمل حيثما اقتضى الأمر ذلك.

ومملكة سوازيلند ترحب بتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة النهج المتكامل لحل الصراع في قارتنا كطريقة لتعزيز التعاون بين أفريقيا وبقية العالم والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة لنا.

ومملكة سوازيلند انخرطت بالفعل في الجهود الرامية الى زيادة المشاركة في حل الصراع. وتحقيقا لهذه الغاية رحبنا بدعم المملكة المتحدة والولايات المتحدة في إعداد قوات دفاعنا للمشاركة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا وبقية العالم.

ومن دواعي القلق البالغ ظهور دليل في العام الماضي على انتشار أسلحة الدمار الشامل، واستخدام أدوات العدوان والتخويف. ونحن في مملكة سوازيلند نؤكد من جديد رأي حركة عدم الانحياز بأنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر أخلاقي لملكية هذه الأسلحة أو صنعها أو استخدامها.

وننضم إلى غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الدعوة الى التزام جميع البلدان التزاما حقيقيا بنزع السلاح العالمي وإنشاء عالم حر وآمن لصالح الأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تصبح أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك.

قد يقال إن الأزمات التي أشرنا اليها حتى الآن هي نتيجة لأسوأ الصفات في الإنسان وبالتالي لا داعي لها ويمكن تفاديها. لكن هذا لا يصدق على الكوارث الطبيعية العديدة التي وجهت ضربات قوية لدول عبر الكرة الأرضية بغض النظر عن حالة نموها.

إن "ظاهرة النينيو" أدت الى مجموعة من الكوارث الطبيعية، وآخر مثال على هذه الكوارث الفيضانات الواسعة الانتشار في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وأجزاء من أوروبا. وفي الوقت ذاته، من سخرية القدر، أننا في الجنوب الأفريقي يتعين علينا أن ننتظر مرة أخرى لكي نعرف ما إذا كنا سنتلقى أمطارا كافية لمحاصيلنا هذا العام.

إن إنشاء الأمم المتحدة لمكتب الشؤون الإنسانية جاء في وقت مؤات تماما، ومملكة سوازيلند تؤيد تأييدا كاملا عمليات هذا المكتب. ونأمل أن يتضمن دوره مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء آليات للإغاثة في حالات الطوارئ حتى نكون جميعا أفضل استعدادا للتصدي للكوارث من جميع الأنواع في المستقبل.

لقد حذر الأمين العام مؤخرا من تدهور الحالة الاقتصادية العالمية واتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة. والأزمة في آسيا كان لها دور مدمر على شعوب تلك المنطقة، والآن فإن كل المؤشرات تشير الى أن الاقتصادات في بقية العالم ستضار أيضا. والأمران المؤكدان هما أن الأسوأ لم يأت بعد وأن العالم النامي ستكون مصيبته شديدة.

في عالمنا المترابط هذا، تدرك مملكة سوازيلند أهمية مفهوم الشراكة بين الدول. ونحن نوافق على أنه لا يمكن لدولة أن تظل معزولة وأن هناك التزاما - بل ضرورة اقتصادية - بقيام البلدان الأكثر تقدما بدعم ومساعدة بلدان العالم النامي.

ونعتقد أن المبدأ الأساسي لأي شراكة ينبغي أن يكون مبدأ الاحترام المتبادل وتفهم وجهات نظر كل شريك ومعتقداته ومواقفه. ونحن نتطلع إلى العمل مع شركائنا في المجالات التي اختارها شعبنا باعتبارها أولوياته الإنمائية، في مناخ من الثقة والوضوح، خال من فرض أي شروط يمكن أن تؤثر سلبيا على قدرتنا على التحسن.

إن عملية العولمة قد أحرزت تقدما حسنا الآن. وتعتقد مملكة سوازيلند أننا، نحن في البلدان النامية، بحاجة إلى الكثير من الزمن والإعداد قبل أن نصبح مستعدين لتحمل المسؤوليات الإضافية التي تأتي مع العولمة.

والأمم المتحدة توفر المحفل الأمثل لمناقشة هذه الأمور؛ فلنستفد من منظمتنا على نحو كامل، في مناخ من الاحترام الحقيقي بن الشركاء، حتى يتسنى تفهم مواقف الجميع وتقديرها.

وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعرب مملكة سوازيلند عن تقديرها لجهود الأمم المتحدة لإدماج موضوعات حقوق الإنسان في جميع سياساتها وبرامجها.

وقد أخذت حكومة سوازيلند وستظل تأخذ بجدية التزاماتها نحو شعبها فيما يخص مسائل حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعم المبادرات الرامية إلى تحسين مركز المرأة، والشباب والأطفال. فإن لهم دورا أساسيا في تنمية الأمم في جميع أوجه الحياة. والاستعراض الدستوري الجاري حاليا يشجع، في جملة أمور، الحوار بشأن مسائل حقوق الإنسان.

ومن دواعي الأسف أن نرى حتى ونحن نحتفل بمرور خمسين سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دولة يبلغ عدد سكانها ٢١,٨ مليون نسمة محرومة من حقها في عضوية الأمم المتحدة. وأشير إلى مسألة جمهورية الصين في تايوان.

وما فتئت مملكة سوازيلند تثير هذا الموضوع بسبب اقتناعنا بأن ميثاق الأمم المتحدة ينص على تمثيل جميع الأمم في العالم. وعلاوة على ذلك، فقد برهنت جمهورية الصين في تايوان بصورة جلية جدا على أنها دولة لديها الرغبة والقدرة على لعب دور بارز ومسؤول في شؤون التنمية العالمية، ولكنها لا تزال حتى الآن مستبعدة من أنشطة المنظمة الوحيدة العالمية حقا في مجال التنمية.

وينص مبدأ العالمية، كما يرد في ميثاقنا التأسيسي، على أن من حق جميع مواطني العالم أن يُستمع إليهم في هذه القاعة، ولكن حقيقة الأمر أنه في الوقت الذي أتكلم فيه هنا لا يتمتع شعب جمهورية الصين في تايوان بالتمثيل، وبالتالي لا يستطيع الإسهام بموارده وخبراته لصالح المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة.

وقد برهنت جمهورية الصين في تايوان على أنها دولة محبة للسلام، وذات مستوى رفيع من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولها سجل ممتاز في دعم الأنشطة الإنمائية في جميع أرجاء العالم. وتعتقد مملكة سوازيلند أن الوقت قد حان ليعاد إلى جمهورية الصين في تايوان حقها في عضوية الأمم المتحدة. ونحن نشارك بقية زملائنا من الأعضاء في اقتراح إجراء استعراض لهذا الموضوع، مع المراعاة الكاملة لتغير الظروف منذ صدور المقرر الذي أدى إلى طرد جمهورية الصين في تايوان من منظمتنا.

وتمثل مشكلة إساءة استخدام المخدرات والاتجار بها ظاهرة جديدة نسبيا بين مواطني سوازيلند، ولكنها تتحول بسرعة إلى تهديد كبير للتنمية في بلدنا، وخاصة بين الشباب الذين يبدو أنهم يمثلون أسهل الأهداف.

وقد رحبت مملكة سوازيلند بدورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن المخدرات، التي عقدت في حزيران/يونيه من هذه السنة، باعتبارها مبادرة جاءت في وقتها وضرورية، وبالتالي فإننا نعقد آمالا كبيرة على التوصيات التي انبثقت من الدورة الاستثنائية، ونلتزم تماما بتنفيذها. ومع ذلك، فإننا ندرك أن تجارة المخدرات تجارة عابرة للحدود ودولية بطبيعتها، ونحن نعمل عن كثب مع جيراننا وشركائنا الإقليميين لتبادل الأفكار والموارد في إطار جهد مشترك لمنع انتشار الاتجار بالمخدرات.

وتدين مملكة سوازيلند الإرهاب الدولي في جميع أشكاله ومظاهره. ولا نعتقد أنه يمكن أن يكون هناك أي مبرر لنوع الهجوم الوحشي الذي شوهد مؤخرا في نيروبي، في كينيا؛ ودار السلام، في تنزانيا؛ ومدينة "كيب تاون" في جنوب أفريقيا. ومن المؤكد أن موت ذلك العدد الكبير من الناس الأبرياء لا يمكن أن يعود بأي سمعة حسنة للذين خططوا لهذه الأفعال ونفذوها، أو يكسبهم تأييدا. ونتوجه بدعواتنا مرة أخرى إلى الضحايا وعائلاتهم وإلى جميع من تأثرت حياتهم بشرور الإرهاب. ونحن نؤيد جميع المساعي الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة ومنع تفشي استعمال التكتيكات الإرهابية.

وفي هذا الصدد، ترحب مملكة سوازيلند بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب مؤتمر روما. ونعتقد أنها جيدة التوقيت ومبررة، ونرى أن الطبيعة الدولية للإرهاب والاتجار بالمخدرات تجعل من الضروري أن يدرجا ضمن الجرائم التي تقع في إطار اختصاص المحكمة. ونحن واثقون من أن الجمعية العامة ستعطي أولوية عاجلة لإنشاء اللجنة التحضيرية حتى تبدأ المحكمة عملها في أسرع وقت ممكن.

ولا تزال الأمم المتحدة تمثل المحفل العالمي الوحيد الذي يمكن أن يكون فيه أي أمل للعالم في تحقيق الأهداف التي نجاهد جميعنا لتحقيقها. وتحقيق السلم والاستقرار بين جميع الأمم، والإرتقاء بالتنمية المستدامة للجميع، والأمل في تحقيق الرخاء والازدهار في المستقبل لجميع شعوبنا؛ هي أمنيات وآمال الذين نمثلهم هنا.

وتتطلع شعوبنا إلى هذه المنظمة لتهيئة الظروف الملائمة لجعل هذه الأشياء ممكنة. ولا يمكن أن نخذلها. وأود أن أؤكد أن مملكة سوازيلند ستعمل جاهدة لدعم الأمين العام وموظفيه في جهودهم الرامية إلى تحسين كفاءة وفعالية الأمم المتحدة. ونحن في غاية الامتنان للمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في دعم المبادرات التي نضطلع بها في بلدنا.

وأخيرا، باسم جلالة الملك، وجلالة الإندلوفوكازي، الملكة الأم، وحكومة عموم الأمة السوازية، من دواعي فخري أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد التزام المملكة بمثل وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيس وزراء سوازيلند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بارناباس سيبوسيو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الخارجية في رومانيا، السيد أندريه غابريال بليسو.

السيد بليسو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني سرورا خاصا أن أهنئ السيد أوبيرتي تهنئة حارة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. واسمحوا لي أيضا بأن أنضم إلى الذين أعربوا عن تقديرهم للعمل الذي أداه الرئيس السابق، السيد هينادي أودوفينكو، خلال الدورة الماضية.

لما كانت هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة في هذه الجمعية، أود أن أعرب للأمين العام كوفي عنان عن مشاعر الاحترام والتأييد لنشاطه، وبخاصة لجهوده في النهوض بإصلاح وتجديد صورة الأمم المتحدة.

تؤمن رومانيا بأن دور الأمم المتحدة في الحياة الدولية المعاصرة لا يزال أساسيا، بالنظر إلى أننا، في وجه التحديات الجديدة للأمن الدولي، لا يمكننا أن نتفاعل بطريقة متماسكة فعالة إلا على هدي نظام فريد من القيم، مثل النظام المؤلف من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المقبولة بشكل عام والتي لا تزال وجيهة بلا جدال.

إن بلدي يرغب في الاسهام بشكل نشط في عملية إعادة تحديد دور الأمم المتحدة وتحديث أدائها، ويؤيد إصلاح المنظمة في مجموعها.

إن الدور المفيد لدبلوماسية الأمم المتحدة الوقائية، الذي ظهر خلال السنوات الماضية، وكذلك النهج الجديدة المتعلقة بالمعونة الإنسانية وحفظ السلام وإعادة البناء فيما بعد الصراع، أمثلة واضحة على فائدة العمل المشترك المنسق على المستوى العالمي. ورومانيا تشارك بشكل نشط في النهوض بهذه المفاهيم والاتجاهات وتشارك، بقدر طاقتها، في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. واشتراك جنود رومانيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة، وأنغولا، والكويت، والصومال ورواندا يمثل اسهامنا في تطبيق هذه المفاهيم.

إن الإرادة السياسية لرومانيا في أن تكون عنصر استقرار على الصعيد الدولي ثبتت مرة أخرى أمس عندما وقعنا على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة تتعلق بترتيبات الاحتياط. ويكمل هذا الحدث، علاوة على ذلك، انضمام رومانيا مؤخرا إلى اللواء الاحتياطي المتعدد الجنسيات العالي الاستعداد التابع للأمم المتحدة. لقد أبرزت الخبرة المحصلة في عمليات حفظ السلام ضرورة دعم قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع.

إن رومانيا تشعر بقلق بالغ بشأن حالات الصراع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وتود أن تنتهز هذه الفرصة لتنادي، مرة أخرى، بالحوار بين الأطراف المعنية لتيسير الحلول التي يتفاوض بشأنها المشتركون في النزاع مباشرة.

من المهم ألا نفقد زخم الحوار الذي من المحتمل أن يؤدي إلى السلم. لأنه توجد دائما لحظة مواتية للسلم، تماما مثلما يوجد أحيانا، للأسف، وقت يمكن أن يؤدي إلى الصراع. ومن رأينا، أن الشرق الأوسط على سبيل المثال يواجه اليوم فرصة فريدة للسلام. وإذا لم تغتنم الأطراف المعنية هذه الفرصة، فإن الأزمة قد تستمر إلى ما لا نهاية. فلنبذل قصارى جهدنا لتجنب حالة مؤسفة تكون الفرصة فيها قد ضاعت. ولقد كنا على وشك تضييع الفرصة في البوسنة، وفي أيرلندا الشمالية، ولا نزال معرضين لخطر تضييع الفرصة في كوسوفو.

إن تطور الأزمة في كوسوفو لا يزال يثير القلق البالغ. ولا تزال رومانيا تؤيد التسوية السلمية لهذا الصراع، ونؤيد جهود المجتمع الدولي في هذا الاتجاه، بما فيها جهود فريق الاتصال، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. ومما يتجاوز أي شك أن البلدان في المنطقة يجب التشاور معها باستمرار فيما يتعلق بالتدابير التي يتقرر اتخاذها لتسوية الصراع.

إن البلقان، وعلى نطاق أوسع جنوب شرقي أوروبا، منطقة تعاني، في جملة أمور، من مشكلة تتعلق بالصورة. فمجمل النزاعات المحلية يستحوذ على الاهتمام أكثر مما تستحوذ عليه قصص النجاح. وننسى أن عددا من هذه البلدان نجح في التحول من الدكتاتوريات والاقتصادات المركزية إلى الديمقراطيات واقتصادات السوق. إنها عملية صعبة ولكن هذه البلدان قامت بها بشجاعة. صحيح أن عليها دائما أن تحسن صورتها السياسية - لا بتزييفها، ولكن، على العكس، بجعلها أكثر دقة. إن هناك حاجة إلى بعض الفخر الإقليمي، وإلى تطلع مشروع إلى إبلاغ العالم بأنها ليست فقط منطقة يسيطر عليها شبح الصراعات داخل الإقليم، وإنما أيضا منطقة زاخرة بالإمكانية الاقتصادية والثقافية المبشرة بالخير التي تستحق كل اهتمام وتشجيع.

تشعر رومانيا بقلق خاص بشأن حالة الصراع التي لم تحل بعد في المنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا. ونحن نعتقد أن هناك أسبابا جادة تثير القلق من عدم إحراز تقدم في حل المشكلتين الكبيرتين في هذه المنطقة - وهما انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا، والتفاوض بشأن الوضع السياسي للمنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا. إننا نؤيد ضرورة استئناف المفاوضات بشأن مركز هذه المنطقة والتنفيذ العاجل لاتفاق ١٩٩٤ بشأن انسحاب الجيش الروسي الرابع عشر من أراضي جمهورية مولدوفا.

ونعتقد بأن مجلس الأمن الدولي سيواصل الاضطلاع بدور حاسم في صيانة السلم والأمن الدوليين. وإننا نؤيد إصلاح المجلس ونريد أن تستمر المناقشات بشأن التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه، بهدف إيجاد حلول مقبولة بشكل عام. ويرمي نهجنا أيضا إلى الحصول على مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

في سياق التحديات المتنوعة بشكل متزايد للأمن الدولي ووجود مخاطر غير عسكرية، يصبح دور الأمم

المتحدة في المجالات الأخرى - الاقتصادية والاجتماعية والقانونية - أكثر أهمية مما كان عليه من قبل. وإن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لأنشطة الأمم المتحدة توفر فرصا أكثر لإدارة الحوار بطريقة تمتاز بالتماسك والكفاءة وللتعاون بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باجمال (اليمن).

إن الحوار الرفيع المستوى الذي جرى مؤخرا في نيويورك بشأن التأثير الاقتصادي والاجتماعي للعولمة أكد من جديد ضرورة وضع نهج منسق للترابط الاقتصادي والأبعاد الأخرى للأمن الدولي. وأي استجابة فعالة للتحديات الحالية تتطلب مشاركة جميع الدول، وأيضا المؤسسات الدولية والتجارية الدولية، من أجل التوصل إلى توازن مالي عالمي جديد.

في عالم من الترابط المتزايد، تعطي المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة مثالا جيدا على الطريقة المنسقة التي يمكننا أن نتناول بها مختلف المشاكل التي تواجهنا. ورومانيا تطور تعاونا فعالا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصناديق وبرامج أخرى في إطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية. والحكومة الرومانية تود أن تستفيد استفادة أكبر من مساعدة الأمم المتحدة في المجالات ذات الأولوية بما يدعم الإصلاحات المحلية.

هذا العام تتيح لي الذكرى السنوية الخمسون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه الفرصة السارة لأشير إلى البعد الإنساني لنشاطنا. كما توفر لنا جميعا فرصة للتأمل بشكل أوسع بشأن الترابط القائم بين حقوق الإنسان والسلام والتنمية والديمقراطية.

إن رومانيا تؤيد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تأكيد الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان وفي دعم النظام الدولي لحماية هذه الحقوق، بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني.

نود أيضا أن نساهم في مشاركة الأمم المتحدة النشطة والفعالة في الكفاح ضد الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي هذا الصدد يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن الطابع العالمي لهذه التهديدات الجديدة يتطلب نهجا عالميا حتى تتمكن البشرية من التصدي لهذه التهديدات بطريقة مسؤولة. ولا يمكننا أن نتحمل ترف استبدال العمل الفعال بالمناظرات العقيمة أو استبدال مشاعر الحنان بالأحكام الازدرائية.

لابد أن ندين الإرهاب دون الكلام عن شعوب أو بلدان إرهابية. وينبغي أن ندين التعصب دون الادعاء بوجود ديانات أو طوائف متعصبة. وينبغي لنا أن نشجع الحوار لا المواجهة وأن نشجع التضامن لا الانعزال. لابد أن نعمل في سبيل وحدة أوروبا دون إعطاء درجات متباينة "للمظاهر الأوروبية" التي قد تؤدي إلى تقسيمات تعسفية تفصل بين المجتمعات بدلا من أن توحدها. ينبغي أن نشجع روح التعاون والمساعدة المتبادلة وليس الميل إلى إصدار أحكام على الآخرين. ينبغي ألا نحكم على الدول عن أعمال غير لائقة يقوم بها بعض المواطنين، وألا نحكم على الشعوب بسبب أحداث تاريخية فرضها عليهم قادة اساءوا استعمال السلطة أو عقائد بربرية. ينبغي أيضا أن نمتنع عن إدانة من تختلف آراؤهم عن آرائنا. وألا نستخدم اسم الديمقراطية لتشجيع الخلط بين الشؤون العامة والحياة الخاصة، أو بين قيم الخيلاء والاخلاص، أو بين النزاهة والديماغوجية. يجب ألا نضيف إلى الفوضى الموجودة في العالم بإصدار أحكام جزافية تقلل من قدر القيم والتقاليد المكتسبة.

وفي هذا السياق، تؤكد رومانيا من جديد تعلقها بمفاهيم تعدد الثقافات والتسامح من جميع الأنواع. واسمحوا لي أن أذكّر بمؤتمر دولي عقد في بوخارست نظمته أخوية القديس أغيديو حول موضوع الشعوب والديانات. ولقد شارك في ذلك المؤتمر ممثلون لجميع الأديان والطوائف الرئيسية في العالم. وكما ورد في رسالة البابا يوحنا بولس الثاني، يشهد نجاح الاجتماع على رسالة رومانيا بأن تكون

"نقطة التفاعل بين الشرق والغرب التي توفر توليفا حقيقيا بين الثقافات والتقاليد".

في الوقت الحاضر، تقوم بلدان كثيرة في العالم بممارسة معقدة وفريدة تتمثل في استعادة الديمقراطية. ولهذا السبب ينتشر اهتمام كبير بالحكم السليم وتعزيز

المؤسسات الديمقراطية وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في ممارسة الديمقراطية.

وبصفتي الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، يسعدني أن أوجه انتباه الجمعية إلى حقيقة أن الاجتماع الوزاري للبلدان المشاركة في ذلك المؤتمر انعقد منذ بضعة أيام هنا في مقر الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة، درست بعض التدابير الخاصة بتنفيذ التوصيات التي وردت في الوثيقة التي اعتمدت في العام الماضي في بوخارست. وفي هذا الصدد، نعتزم تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة لضمان متابعة هذه العملية حتى موعد انعقاد المؤتمر التالي.

تقدر رومانيا تقديرا كبيرا اطار العمل الذي توفره منظومة الأمم المتحدة لأنه يسمح بالمشاركة الواسعة لجميع البلدان في جميع الميادين ويشجع البحث عن المصالح المشتركة التي تتجاوز مشاعر الكبرياء الوطنية.

اسمحوا لي أن أشير الآن إلى بعض المسائل التي تتعلق برومانيا، البلد الذي يشارك في عملية صعبة وواسعة النطاق للاصلاح الاقتصادي. وبالنسبة لنا فإن الإبقاء على بيئة دولية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها وتحفز العمل التجاري والاستثمار عمل حاسم لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

والخيار الأساسي لرومانيا المتمثل في إعادة الاندماج في أوروبا وعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، معروف تماما. وأهدافنا السياسية لم تتغير. وحتى إذا اختلف مستوى تحقيق هذه الأهداف من بلد إلى آخر، فليس لدينا بديل آخر. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى استبدال نظام بآخر فإننا نواجه كل الصعوبات التي تمر بها عملية الانتقال، والتي تتمثل في انخفاض مستويات المعيشة، واختلاط القيم، والتغير الجذري في العقليات ضد خلفية من الخمول الاجتماعي والإداري. لقد أصبح كل شيء ذا أولوية وأصبح كل شيء إلزاميا. وأصبح كل شيء عاجلا. ولهذا السبب أشعر أننا في حاجة إلى دعم وتشجيع من المجتمع الدولي، خدمة للديمقراطية والتنمية.

أما التعاون دون الإقليمي، فتبين خبرتنا أن حالات الأزمات ينظر إليها عادة من مناظير سياسية وعسكرية، وفي بعض الحالات، إنسانية، ولكن لا ينظر إليها من منظور اقتصادي أو من منظور المجتمع المدني إلا نادرا أو لا ينظر إليها على الإطلاق. ومن المؤكد أن هناك مشاريع مستهدفة تماما على الصعيد دون الإقليمي مثل التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتلك المتعلقة بخطوط النقل التي تربط بحر قزوين بأوروبا الغربية عبر طريق الحرير القديم. ولكن يجب أن نعترف أن منطقة جنوب شرقي أوروبا تفتقر إلى مشاريع التكامل الاقتصادية الكبيرة التي تنفذ بمساعدة المؤسسات الدولية الرئيسية.

ونظرا لعدم وجود مثل هذه المشاريع الاقتصادية التعاونية فإننا ننتهج سياسة تقوم على رد الفعل إلى حد ما. ويجب أن نعترف بأننا لا نزال في حالات الأزمات نركز على الآثار وليس على الأسباب، ونحاول أن نخفف من الدمار ونمنع انتشار الأزمة، ولا نركز على منع الصراع في حد ذاته.

وفي رأينا، ينبغي لنا أن نستفيد على نحو أفضل من إطار العمل الذي توفره منظومة الأمم المتحدة لإعداد استراتيجية سياسية موجهة صوب التنمية، خاصة في المجال الاقتصادي. وهناك تطورات مماثلة - تؤدي إلى التضامن من ناحية وإلى تنوع أكبر في المشاكل التي تواجهنا من ناحية أخرى - يمكن ملاحظتها في مناطق أخرى من العالم وليس فقط في منطقة أوروبا الأطلسية. إننا نتابع هذه التطورات بكل اهتمام ونرحب بالنتائج التي تحققت في إطار اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وفي إطار منظمات أخرى.

ومن بين الأولويات التي وضعتها رومانيا، ينبغي أن أشير إلى هدف تنمية وتنويع علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع بلدان في مناطق أخرى، مع مراعاة التطورات الدينامية المعقدة لعالم يتزايد تداخلا بفعل العولمة.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية التزام وفد رومانيا بالمساهمة بشكل فعال في أنشطة الأمم المتحدة في مختلف الميادين بغية تحقيق نتائج ناجحة للدورة الحالية. ونحن نثق في قدرة الأمم المتحدة على التصدي للمشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي على عتبة الألفية الثالثة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الكويت.

السيد الصباح (الكويت): يسعدني باسم دولة الكويت أن أتقدم إلى رئيس الجمعية العامة بخالص التهنئة لبلده الصديق ولشخصه الكريم على انتخابه لرئاستها في دورتها الثالثة والخمسين. وإننا على ثقة بأن ما يتمتع به من خبرة ودراية واسعة بالقضايا الدولية ستكون خير عون له في إدارة أعمال الدورة بنجاح. وأؤكد له استعداد ورغبة وفد بلادي في التعاون الجاد والبناء معه لكي تحقق هذه الدورة جميع الأهداف التي نصبو إليها.

ولا يفوتني هنا أن أعبر عن تقديرنا واعجابنا لجهود سلفه السيد هينادي أودوفينكو وإدارته المتميزة والموفقة لأعمال الدورة الماضية.

كما أغتنم هذه الفرصة لأحيي بكل تقدير واعتزاز الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لما يقوم به من جهود كبيرة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وتطوير أساليب عملها، وتنشيط دورها في كافة المجالات في إطار تأهيلها لمواكبة متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، نرحب ببيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي ألقاه في بداية مناقشاتنا العامة والذي قدم فيه تقريره عن أعمال المنظمة. ونلاحظ بكل ارتياح أن بعض مقترحات الأمين العام الأساسية لإصلاح المنظمة وجدت طريقها إلى التنفيذ. ونأمل باستمرار هذه الجهود ومواصلة دعمها من قبل جميع الدول الأعضاء.

إن إصلاح المنظمة وجعلها أكثر فعالية في سبيل تحقيق أهدافها وأولوياتها يتوقف إلى حد كبير على الإرادة السياسية للدول الأعضاء ومدى الالتزام بالتعهدات والالتزامات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن أجهزتها المختلفة. فليس من المعقول أن نطالب الأمم المتحدة بتقديم وعمل الكثير في الوقت الذي نقدم لها القليل. وترى الكويت أن المحور الذي يرتكز عليه نجاح عملية إصلاح المنظمة هو مدى توفير التمويل اللازم لقيامها بمختلف الأنشطة المقررة لها - هذا التمويل الذي يعتمد على وفاء الدول بدفع أنصبتها في ميزانية الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام.

وفي هذا المجال، يسرني أن أشير إلى أن دولة الكويت تواصل الوفاء بكل التزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد لها. ونأمل أن يتحقق هذا الالتزام من جانب بقية الدول الأعضاء في المنظمة.

إن عملية إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة أصبحت ضرورة عملية تقتضيها المصلحة المشتركة. فلا شك أن الظروف التي نشأت فيها الأمم المتحدة قبل أكثر من ٥٠ عاما قد تغيرت. ثم استجدت تطورات هائلة لا يمكن تجاهلها على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية. ومن هذا المنطلق، تؤيد الكويت إعادة هيكلة مجلس الأمن، حتى يعكس تكوينه وعضويته الواقع الدولي بمعطياته السياسية والاقتصادية، ولضمان مزيد من الفعالية والكفاءة في أدائه لمسؤولياته الهامة التي نص عليها الميثاق في صيانة الأمن والسلم الدوليين.

لقد بدا واضحا، بعد مرور خمسة أعوام على مناقشات الفريق العامل المعني بتوسعة عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله، أن التوصل إلى توافق في الآراء حول الزيادة المثالية ليس بالأمر اليسير، وأن خلافات عميقة ما زالت موجودة بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، لا يزال يحدونا الأمل بأن التوصل إلى اتفاق هو أمر ممكن. وفي هذا الشأن، نعيد التأكيد على ضرورة تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل المجلس، لإضفاء مزيد من الشفافية على عمله، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار. وتمثل الورقة الشاملة التي قدمتها بلدان حركة عدم الانحياز بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ إلى الفريق العامل أساسا مناسبا للتوصل إلى اتفاق حول الإجراءات التي يجب اعتمادها وإدخالها في النظام الداخلي للمجلس.

يشهد عالمنا اليوم، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، بروز الكثير من المشاكل والقضايا التي تتجاوز آثارها الحدود الوطنية والجغرافية، وتهدد مخاطرها الأمن الوطني والدولي، ويسهم انتشارها في تقويض ما تحقق حتى الآن من منجزات في المجالات التنموية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر: الإرهاب، سباق التسلح، المخدرات، تدهور البيئة، الفقر، حقوق الإنسان، جرائم الإبادة الجماعية.

وفي هذا السياق، تجدد دولة الكويت نبذها ورفضها المطلق لكافة أنواع العنف والإرهاب، أيا كان مصدرها. كما نؤيد أية جهود دولية من شأنها مواجهة هذه الظاهرة، بما

في ذلك العمل على ملاحقة مرتكبي هذه الأعمال، ومحاكمتهم. وتدين الكويت العمليات الإرهابية، التي تعرضت لها سفارتا الولايات المتحدة في كل من نيروبي ودار السلام في شهر آب/أغسطس الماضي، وتتقدم بأحر التعازي لأسر كل ضحايا هذه الحوادث المؤسفة.

وفي مجال نزع السلاح، نرحب بما تحقق حتى الآن من التوصل إلى اتفاقيات كتحريم الأسلحة الكيماوية، ومعاهدة حظر التجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ونحن في الكويت، عندما نتحدث عن الألغام الأرضية، فإننا نتحدث من واقع تجربة مريرة، حيث زرعت القوات العراقية الغازية ملايين من الألغام في الكويت، راح ضحيتها مئات من الأبرياء، منهم أطفال وشيوخ ونساء. وتضافرت جهود مضنية من عدة دول لإزالة هذه الألغام والتخلص منها. وقد سخرت الكويت جهودا كبيرة وأنفقت مبالغ طائلة على عملية تطهيرها من تلك الألغام.

لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده في هذا المجال، ونشجع التوجه للحد من سباق التسلح، ووضع ضوابط وقواعد تساهم في خفض حدة التوتر في مختلف بؤر النزاعات، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشبه القارة الهندية.

ومن التطورات الدولية الهامة في مجال مكافحة جريمة إبادة الجنس وأعمال الإبادة الجماعية التي ترتكب أثناء الصراعات والحروب، اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم في روما في شهر تموز/يوليه الماضي. ونأمل أن تتمكن هذه المحكمة من تحقيق التطلعات الدولية المشروعة في محاكمة كل من ارتكب جريمة حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وأن تكون رادعا فعالا ضد الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا ندعو إلى تضافر كافة الجهود الدولية، لضمان الاحترام الكامل لمبادئ حقوق الإنسان المكرسة في الميثاق والإعلان العالمي، والدفاع عنها. ونرى أن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، العمل على حماية هذه الحقوق، وتعزيزها، بما يضمن صيانة كرامة الإنسان وحقه في حرية التعبير والاعتقاد.

وفي مجال مكافحة المخدرات، فإننا نؤمن بضرورة دعم وتعزيز جهود الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة الدولية المختصة لمكافحة إنتاج هذه الآفة الخطيرة والحد من الأنشطة غير المشروعة، فيما يتعلق ببيعها والاتجار بها وتعاطيها. ونرحب في هذا الشأن بالإعلان السياسي الذي تم اعتماده في ختام الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، التي عقدت في شهر حزيران/يونيه الماضي. ونأمل أن ترى الخطوات التي تم الاتفاق حولها طريقها إلى التنفيذ العملي، للتصدي لهذه الظاهرة التي تشكل خطرا جسيما على صحة الإنسان، وعلى كرامة وآمال الملايين من الناس وأسرهم، وعلى استقرار واستقلال الدول.

تتشرف الكويت برئاسة الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يسير منذ إنشائه في عام ١٩٨١ بخطى حثيثة لتحقيق آمال وطموحات شعوبها، التي تؤمن بوحدة مصيرها ومستقبلها المشترك. ويعقد قادة دول مجلس التعاون مؤتمرات قمة سنوية يتدارسون خلالها الكثير من القضايا والأحداث، التي تشكل اهتمامات الأسرة الخليجية، وتنعكس آثارها على أمن واستقرار المنطقة.

وتعتبر مسألة تنفيذ العراق لالتزاماته التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغزوه لدولة الكويت، من الموضوعات الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مؤتمرات القمة. لذلك، فقد أولى قادة دول المجلس اهتماما كبيرا لهذه المسألة في مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في الكويت، في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وقد جاء البيان الختامي الصادر عن تلك القمة معبرا عن رؤية مستقبلية لكيفية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، والشروط التي يجب الوفاء بها، حتى يأخذ العراق وضعه الطبيعي في صفوف المجتمع الدولي. فقد أكد قادة دول المجلس على ما يلي: وأقتبس

"ضرورة تنفيذ الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن دون انتقاء، وخاصة ما تعلق منها بإزالة أسلحة الدمار الشامل التي لا تزال في حوزة العراق، وإطلاق سراح الأسرى من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة كامل الممتلكات الكويتية، والامتثال للقرار ٩٤٩ (١٩٩٤) بالامتناع عن

القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي للدول المجاورة. والتأكيد بأن قيام العراق بغزو واحتلال دولة الكويت هو خرق للمواثيق وللشرعية العربية والدولية، ولذلك فإنه يتحتم على العراق الاعتراف بأنه قد انتهك ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك وكذلك ميثاق الأمم المتحدة باحتلاله دولة الكويت. ودعا المجلس الأعلى العراق إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت ودول المنطقة قولا وعملا وذلك من أجل تجنيب المنطقة ويلات تكرار تلك الكارثة وتحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة. وأكد على دعمه للجنة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ولرئيسها في إطار تنفيذ مهمتها، ودعا الحكومة العراقية للتعاون الجاد مع اللجنة بدون قيد أو شرط، وشدد على ضرورة تنفيذ العراق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يحقق تخفيف العقوبات ورفع المعاناة عن الشعب العراقي، تلك المعاناة التي تتعاطف دول المجلس حيالها والتي رحبت إزاءها بصيغة النفط مقابل الغذاء لتوفير الاحتياجات الغذائية والدوائية لأبناء الشعب العراقي الشقيق، كما رحبت بكل مبادرة تخفف من تلك المعاناة. وجدد المجلس مواقفه الثابتة بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية".

وعلاوة على هذا الموقف الواضح لدول مجلس التعاون، فقد أكدت بلدان حركة عدم الانحياز، في مؤتمر قمة دول الحركة الذي عقد مؤخرا في جنوب أفريقيا، على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودعا إلى ذلك أيضا قادة الأمة الإسلامية في اجتماع القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وبالرغم من المطالب المشروعة والدعوات المخلصة الموجهة إلى العراق من أجل الاستجابة إلى قرارات الشرعية الدولية والعمل على تنفيذها، ما زال العراق يتجاهل هذه الدعوات ويستمر في نهجه في تحدي قرارات مجلس الأمن والإدعاء بأنه نفذ ما هو مطلوب منه. كل ذلك في الوقت الذي لم يبدر منه حتى الآن أي تصريح أو مبادرة توحي بأنه نادم على ما فعل. بل إن الانتقائية هي ما تميز تعامل العراق مع قرارات ومطالب الشرعية الدولية. ولعل الأزمة الأخيرة خير دليل على مماطلة الحكومة العراقية وانتهاكها لقرارات مجلس الأمن ومذكرة التفاهم التي وقعتها مع الأمين العام للأمم المتحدة. فهذه الأزمات التي تفتعلها الحكومة العراقية من حين إلى آخر في محاولات منها للتنصل من التزاماتها القانونية والالتفاف حولها، فشلت جميعها بسبب تماسك ووحدة موقف أعضاء المجلس المصر على ضرورة التزام العراق الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومما لا شك فيه أن هذه الأزمات إنما تساهم، في حقيقة الأمر ومع الأسف، في إطالة أمد العقوبات التي تتحمل الحكومة العراقية وحدها مسؤولياتها.

لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة ضغطه على العراق لإجباره على الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، ومعرفة مصير المفقودين - هذه القضية الإنسانية التي طال أمدها ويسبب استمرارها مزيدا من الآلام والمآسي لذويهم ولشعب الكويت الذي يتطلع إلى عودة أبنائه، وحسم هذا الموضوع بشكل يتفق وتعاليم الإسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الأوضاع التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقدين الماضيين أكدت الحاجة إلى ضرورة بناء نظام إقليمي يقوم على أسس ومبادئ الاحترام الكامل والمتبادل لسيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها، وحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسيادتها على مواردها الطبيعية، وأهمية اللجوء إلى الطرق السلمية التفاوضية من أجل حل النزاعات التي قد تنشأ فيما بينها.

وفي هذا الشأن، وإيمانا من الكويت بالحقوق الثابتة لدولة الإمارات العربية الشقيقة في جزرها الثلاث: أبو موسى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى، فإننا نؤكد التزامنا ودعمنا لما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة الخليجي الذي عقد في الكويت في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

تتابع الكويت باهتمام وقلق بالغين ما تتعرض له مسيرة السلام في الشرق الأوسط من مخاطر وجمود يهدد بتدهورها وفشلها وذلك بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية المتعنتة والرافضة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتنكرها للمبادئ والأسس والمرجعية التي قامت عليها العملية السلمية وعلى رأسها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨

(١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. فهذه السياسة الاستفزازية التي تنتهجها حكومة إسرائيل لا تقوض العملية السلمية فقط، وإنما تخلق شعورا عاما باليأس والإحباط وفقدان الأمل وتهدم كل الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف المعنية وتدفع باتجاه التصادم والتوتر وتولد العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

ومن هذا المنطلق نطالب الحكومة الإسرائيلية بالكف عن سياسات الاستيطان غير المشروعة ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والتوقف عن اتخاذ أية إجراءات أحادية بهدف فرض الأمر الواقع في الأراضي المحتلة، والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتعهدات والاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية بما يضمن تحقيق جميع الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

كما نشدد على ضرورة وقف الإجراءات الإسرائيلية المستمرة الرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس وتغيير وضعها القانوني. وندين بهذا الصدد القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية لتوسعة الحدود البلدية للمدينة المقدسة في شهر حزيران/يونيه الماضي. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما القانونية والسياسية لإجبار إسرائيل على الالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية وطابعها الديني المقدس.

وفي السياق ذاته نجدد دعوتنا إلى راعيي عملية السلام، وخاصة الولايات المتحدة، لمضاعفة جهودهما لإنقاذ العملية السلمية والضغط على إسرائيل لاستئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي من النقطة التي توقفت عندها تلك المفاوضات، بما يحقق انسحابها الكامل من الجولان العربي السوري المحتل. وكذلك انسحابها الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

فالسلام الدائم والعادل والشامل المبني على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، هو الضمانة الوحيدة لتحقيق تطلعات شعوب دول المنطقة نحو مرحلة جديدة من التعايش السلمي واللحاق بركب التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأوضاع المأساوية التي يشهدها كل من الصومال وأفغانستان نتيجة لاستمرار الصراعات الأهلية والطائفية وما نتج عنها من معاناة إنسانية لشعوبهما هي مدعاة للقلق. وإن الكويت، وبحكم ما يربطها بهاتين الدولتين من علاقات تاريخية، لتجدد مناشدتها إلى جميع

الأطراف والفصائل المتقاتلة هناك كي توقف أعمال العنف حقنا للدماء، وتستجيب فورا للنداءات والمبادرات الإقليمية والدولية الداعية إلى الحوار والتفاوض لحل الخلافات والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بما يؤدي إلى تسخير إمكاناتهما وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية وإعادة إعمار ما دمرته تلك الصراعات.

والكويت في الوقت الذي تدين فيه مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في أفغانستان، فإنها تتقدم بعزائها لشعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية ولذوي القتلى على هذا الحادث الأليم.

ونناشد جمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان السعي إلى التهدئة وضبط النفس ومحاولة حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاوض بدلا من المواجهة. وفي الوقت الذي نشيد فيه بقدرة الحكومة الإيرانية على معالجة الموقف على نحو يجنب الشعبين المسلمين ويلات حرب لا تعرف نتائجها، فإننا ندعم جهود مجلس الأمن الرامية إلى إحلال السلم في المنطقة.

وعلى الصعيد الدولي، وإذ نشيد بالجهود الدولية المبذولة لضمان التنفيذ الكامل والدقيق لاتفاق دايتون الهادف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك، فإننا يؤسفنا ما تقوم به القوات الصربية من ممارسات عدوانية وسياسة تهجير وتصفية عرقية ضد السكان المسلمين في إقليم كوسوفو. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل لوضع حد لهذه الممارسات غير الإنسانية، وتأكيد حق سكان هذا الإقليم في الحياة الحرة الكريمة.

وفي أفريقيا، نشهد بمزيد من الأسف، في عدد من دول القارة، استمرار النزاعات والحروب الأهلية التي تهدد أمن واستقرار كثير من دولها وتستنزف طاقاتها وإمكاناتها ومواردها التي هي في أمس الحاجة لها. وتدعم الكويت جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم وتوفير السبل والوسائل التي تكفل لشعوب ودول القارة تحقيق طموحاتها في التنمية الاقتصادية والتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها في مختلف المجالات. كما نشيد بدور مجلس الأمن في بحث الأوضاع في القارة الأفريقية بشكل دوري، وبالدور الذي أخذه على عاتقه الرئيس نيلسون مانديلا في هذا المجال، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز.

يشهد الوضع الاقتصادي العالمي الكثير من التقلبات والهزات العنيفة مما أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وترديها في كثير من البلدان، وعلى وجه الخصوص، البلدان النامية. كما أن التهديد الرئيسي للاقتصاد العالمي لم يعد يتمثل في التضخم، بل في الانكماش والركود والبطالة. ولكل ذلك ندعو هنا إلى تضافر كافة الجهود الدولية للتغلب على هذه الصعوبات التي تنعكس آثارها على الجميع، ووضع البرامج والخطط الوطنية الكفيلة بمعالجة أسباب هذه التقلبات، وتقديم المساعدة لاقتصادات هذه الدول عن طريق المؤسسات المالية الدولية حتى تستطيع إصلاح أنظمتها وتنهض من جديد.

وفي هذا الإطار استمرت الكويت، من جانبها، في تقديم المساعدات الاقتصادية وتمويل الكثير من المشاريع التنموية في البلدان النامية، عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية، على الرغم من تأثر اقتصاد الكويت الشديد من انخفاض أسعار النفط الذي وصل هذا العام إلى أدنى مستوياته.

إن التمسك بالأهداف والمبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة والعمل بمقتضاها، والسعي المشترك لنشرها وتعزيزها، كفيل بدعم قدرة المنظمة على مواجهة تحديات القرن القادم، وبلورة نظام دولي جديد يسوده الحوار والتعاون، وتختفي فيه الخلافات والنزاعات والحروب، ويشارك فيه الجميع في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، وتكرس فيه الجهود لإثراء الحضارة الإنسانية ولتحقيق تطلعات شعوب العالم التي تتوق إلى السلام والأمن والحرية والعدل.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية منغوليا، معالي السيد رينشينيامين أمارجارغال.

السيد أمارجارغال (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السيد أوبيرتي وأعضاء المكتب على انتخابهم عن جدارة، وأن أتمنى لهم كل النجاح في أداء مهامهم. واسمحوا لي أيضا ان أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقدير وفد بلادي للسيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، على قيادته الرائعة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

من بين القضايا الملحة التي تواجهها البشرية اليوم العولمة والترابط المتنامي بين الدول، وآثارهما على العلاقات الدولية. وهاتان العمليتان الموضوعيتان ستقرران، إلى حد بعيد، طبيعة العلاقات الدولية في مستهل الألفية المقبلة. فهما تتيحان فرصا هائلة وتحفلان في الوقت ذاته بتحديات خطيرة. وحتى الآن لا يبدو أن المستقبل مشرق بالنسبة للبعض، وبخاصة أقلهم نموا والضعفاء بينهم والمستضعفين، الأمر الذي قد يؤدي حتى إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والضعفاء فيما بين الدول وفي داخلها. ويتضح الترابط المتزايد بين الدول والآثار المترتبة عليه كل الوضوح في الأزمة المالية الآسيوية التي انتقلت إلى مناطق أخرى من العالم، وأثرت سلبا على الاقتصاد العالمي، وفرضت تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، وأثارت شواغل عميقة حول عمليات الأسواق المالية.

ونعتقد أن الأزمة المالية الحالية تقتضي أن ينشئ المجتمع الدولي نظاما للإنذار المبكر بشأن الأزمات. لذا، فمن الطبيعي أن تشغل هذه القضايا بال الشعوب، وتحتل مكانا في جدول أعمال هذه الجمعية. ونؤمن بأن الاجتماعات رفيعة المستوى التي عقدت في هذه الجمعية في الأسبوع الماضي ستوفر أساسا طيبا لمناقشات وقرارات بناءة ومثمرة بخصوص هذه القضايا.

ومنغوليا، بعد عقود كانت فيها شبه منعزلة عن التنمية العالمية، تعكف حاليا على اتخاذ تدابير فعالة لدمج نفسها في الاقتصاد العالمي، على أساس ما لديها من مزايا نسبية أيا كانت. وعلى الرغم من الخطوات الملموسة التي اتخذتها في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك فتح اقتصادها على العالم الخارجي، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فإن العواقب السلبية المترتبة على العولمة والتي يستشعرها خاصة الضعفاء والمستضعفون، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، تهدد بتهميشها اقتصاديا، إن لم يكن سياسيا. ومن ثم، نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي، عندما يبحث عن استجابات ملائمة للعولمة، أن يأخذ في الحسبان التحديات التي تواجهها هذه الدول الضعيفة وتلك التي تمر بمرحلة انتقال، وأن يتخذ تدابير لتسهيل تكيفها مع الواقع المتغير.

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما متزايدا لوضع الدول النامية غير الساحلية التي يعوقها موقعها الجغرافي وبعدها عن الأسواق العالمية، الأمر الذي يقلص نموها السنوي، كما يشير الخبراء، بنسبة ١ إلى ٣ في المائة على أقل تقدير. وليس من المستغرب إذن أن يكون ١٦ بلدا من البلدان الـ ٣٠ النامية غير الساحلية ضمن فئة أقل البلدان نموا، حيث يقل المتوسط الفردي للناتج القومي الإجمالي فيها عن ٤٠٠ دولار. إن التهميش التدريجي الذي تتعرض له تلك البلدان يتضح من حقيقة أن ٣٠٠ مليون من البشر يعيشون فيها يقتسمون ٠,٥ في المائة فقط من التجارة العالمية، مع تحرك المؤشر نحو مزيد من الانخفاض.

ومنغوليا، مثلها مثل غيرها من البلدان النامية غير الساحلية، تتخذ التدابير اللازمة للتغلب على الصعوبات التي تلازم البلدان غير الساحلية عن طريق التعاون الوثيق مع جيرانها من بلدان العبور. وفي هذا الصدد، تتطلع منغوليا إلى إبرام اتفاق دون إقليمي مع روسيا والصين ييسر النقل العابر للبلدان الثلاثة على السواء وللمنطقة دون الإقليمية بصفة عامة.

ومنغوليا إذ تأخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية في العالم والدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به، فإنها تؤيد الجهود المبذولة لزيادة دور الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في الدول الضعيفة والمستضعفة، وفي إنشاء آلية فعالة للتعاون الدولي من أجل التنمية. وبالمثل، تؤيد منغوليا عقد مؤتمرات دولية لتمويل التنمية وللشراكة من أجل التنمية.

وتعتقد منغوليا أن فكرة التنمية يجب ألا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط. وفي هذا السياق، نتفق تماما مع الفكرة الأشمل التي تتضح في تقارير التنمية البشرية.

والتنمية الاقتصادية، مثلها مثل غيرها من الأنشطة الإنسانية، ترتبط مباشرة بحالة البيئة في العالم، وفي الواقع، بمستقبل الجنس البشري. وفي كثير من البلدان ولا سيما البلدان ذات البيئة الضعيفة، ترتبط مسألة حماية البيئة ارتباطا مباشرا بأمن تلك البلدان، بل ببقائها ذاته. وتغيرات المناخ العالمي وتقلباته التي نراها ونشعر بها تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام وبذل جهود أكبر للتصدي لذلك الحظر المتسلل والمتزايد بشكل مستمر، الذي لا تحصى عواقبه. ولهذا، نرى أن العقد الدولي الأول لخفض الكوارث الطبيعية يجب أن يعقبه عقد ثان نركز فيه تركيزا أكبر على تحقيق

الأهداف المرجوة، فضلا عن تدعيم الآليات الموجودة وإنشاء آليات دولية جديدة عند الضرورة.

ومنغوليا، وفقا لتقاليدها العريقة بالعيش في وئام مع الطبيعة والبيئة، أعلنت ١٥ في المائة من أراضيها محمية طبيعية مصانة، وهي منطقة أكبر من أوروبا الوسطى. وستضم هذه المنطقة ثلث أراضي منغوليا في المستقبل القريب.

والاستقرار السياسي أساسي للتنمية الاقتصادية والتعاون المثمر. وانتهاء الحرب الباردة كان معلما هاما يحيي الأمل في مواصلة تعزيز السلم وتوثيق التعاون بين الأمم. إلا أن سنوات ما بعد الحرب الباردة دللت بوضوح على أن السلام والاستقرار يحتاجان إلى أن تبذل الدول جهودا متواصلة لتعزيز الثقة المتبادلة وتسوية النزاعات بالطرق السياسية. وعلى الرغم من إزالة بعض بؤر التوتر السياسي وحسم بعض المشاكل، بدأت مشاكل جديدة تظهر. وكما اتضح من المناقشة العامة، فإن الحالة في الشرق الأوسط وفي البلقان وفي الجنوب الأفريقي تسبب القلق للمجتمع الدولي. ومنغوليا تؤيد حل هذه المشاكل على أساس التفاوض وبروح تعاونية دون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد من جديد أنه يجب أن تصبح شبه الجزيرة الكورية منطقة سلم واستقرار ورخاء لصالح الشعب الكوري، ولصالح سلام شمال شرقي آسيا كذلك.

وفي جزء آخر من القارة الآسيوية، في جنوب آسيا، صدم المجتمع الدولي من جراء التجارب النووية التي يمكن أن تضاعف التوتر وتقوض النظام الموجود لمنع الانتشار النووي وحظر التجارب. ومنغوليا، التي تقع بين دولتين نوويتين، تعارض بشدة أية تجارب نووية، وقد أعربت، مثلها مثل غيرها من البلدان، عن عميق قلقها وأسفها إزاء التجارب التي أجريت مؤخرا. ولهذا نرحب بإعلان جمهورية الصين الشعبية عدم استئناف التجارب النووية ونعرب عن أملنا في أن تؤدي الإشارات المشجعة التي صدرت عن باكستان والهند إلى تعزيز نظام عدم الانتشار والتحرك قدما صوب أهداف نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد تؤيد منغوليا إعلان الدول الثماني المعنون "صوب عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد". وبالمثل، نعرب عن الأمل في أن تؤدي المفاوضات حول حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من أدوات التفجيرات النووية إلى إبرام معاهدة دولية بسرعة يمكن التحقق منها.

وترى منغوليا أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكنها، بطريقتها الخاصة بها، أن تسهم في تعزيز الأمن النووي ودعم الاستقرار. وفي هذا الصدد، تؤيد منغوليا وتدعم جهود دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. ومنغوليا بدورها تعمل على إضفاء الصبغة المؤسسية على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، مما يجعل أراضيها منطقة سلام واستقرار وقدرة على التنبؤ. وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك حركة عدم الانحياز برمتها، تدعم تدعيما تاما جهود منغوليا لإضفاء الصبغة المؤسسية على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

ومنغوليا تؤيد تعزيز نظامي تحديد الأسلحة والتحقق منها اللذين وضعتهما اتفاقيتا حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونرى أنه إذا توفرت إرادة صادقة لإنفاذهما، فستعززان الأمن الدولي. وبالمثل، تدعم منغوليا الجهود الدولية لكبح جماح انتشار الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السلم والأمن الدوليان يتعززان عندما وحيثما يتم التقيد بالقانون الدولي بصرامة. إننا نؤمن بأن القانون الدولي يجب تعزيزه بوصفه جوهر العلاقات الأمنية. وفي هذا الصدد، ترحب منغوليا باعتماد مؤتمر روما مؤخرا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونؤيد وجود محكمة مستقلة استقلالا حقيقيا ونتطلع إلى إنشائها وبدء عملها في مرحلة مبكرة. وهذا يشكل معلما هاما في تعزيز العدالة والقانون الدوليين.

ومنغوليا تدين كل أعمال الإرهاب الدولي. ولهذا فهي تدين بحزم تفجيرات القنابل الإرهابية في كينيا وتنزانيا وايرلندا الشمالية، وترى أنه يجب مكافحة الإرهاب الدولي عن طريق الجهود المشتركة التي تتفق اتفاقا تاما مع معايير القانون الدولي ومبادئه. وترى أنه يجب إدانة الأعمال الإرهابية أينما نفذت وأيا كان منفذها وأيا كان من نفذت ضده.

والذكرى السنوية الخمسون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حدث ذو أهمية خاصة. فالإعلان يرتبط بالتغيرات الهائلة التي جرت أثناء الخمسين سنة الماضية من هذا القرن في مفهوم حقوق الإنسان وفي ممارسة كفالتها.

وبفضل هذا الإعلان، وضعت معايير سامية لم يسبق لها مثيل لحماية الكرامة البشرية. ومنذ اعتماد الإعلان عام ١٩٤٨، جرى تدعيم هذه المعايير وتعزيزها بصفة مستمرة عن طريق إبرام معاهدات واتفاقيات دولية عديدة، وأصبحت معايير عالمية حقا.

وفي دستور منغوليا لعام ١٩٩٢ أرسيت الأسس القانونية التي تبين المعايير العالمية لحماية حقوق الإنسان ولتعزيزها. ومنذ ذلك الوقت يتعزز تطويرها وترسيخها بصفة مستمرة عن طريق سن التشريعات الهامة وإنشاء الآليات الإدارية والقانونية اللازمة على أساس معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي انضمت إليها منغوليا. ويجري الآن التحضير لإنشاء مفوضية وطنية لحقوق الإنسان. وقد جرى تقديم مشروع قانون لذلك الغرض إلى البرلمان لكي ينظر فيه ويعتمده.

ويعلق المجتمع العالمي آمالا كبارا على الأنشطة التي يرجو أن تقوم بها أمم متحدة قوية مؤهلة وهو يواجه مشكلات عالمية كثيرة إذ يقترب من الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، تؤيد منغوليا بشدة مجموعة الإصلاحات التي طرحها الأمين العام.

وتنفيذا لقرارات وتوصيات مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في العالم، ودعما لما يسمى الثورة الصامتة، أقرت حكومتي برنامج عمل وطنيا للقرن الحادي والعشرين، وهي تعمل في تعاون وثيق مع الهيئات التابعة لأسرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في منغوليا على استهلال برنامج طموح تحت عنوان: "سلسلة مؤتمرات عالم واحد". وهذا البرنامج يهدف إلى كفالة المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدت في بداية التسعينات.

ولا يمكن لإصلاح الأمم المتحدة أن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. وأود في هذا الصدد أن أكرر من جديد اقتناع حكومتي بضرورة أن يعبر المجلس عن حقائق الواقع السياسي، وأن يصبح فضلا عن ذلك، أشد فعالية وأن يزداد عدد أعضائه حتى يعبر عن تمثيل أكثر إنصافا. وأملنا أن تسفر المناقشات العامة للجمعية العامة فيما يخص هذا الموضوع الهام عن اتخاذ قرارات ملموسة في وقت قريب. ونؤمن بأنه يتعين القيام بجهود نشطة لكي تصبح جمعية الألفية مناسبة لإصلاح وإنعاش مجلس الأمن.

تصوغ الجمعية العامة، بناء على اقتراح منغوليا، مجموعة من المبادئ التوجيهية لإدارة المفاوضات الدولية. ونحن مقتنعون بأن وضع مثل هذه المجموعة من المبادئ واعتمادها سيسهم في تعزيز فعالية المفاوضات بوصفها أكثر أدوات التعاون الدولي شيوعا على النطاق العالمي.

وتواصل حكومتي السعي إلى تنفيذ إصلاحاتها السياسية والاقتصادية. ولا رجعة في التزام منغوليا بأن تطبق مبادئ الديمقراطية والليبرالية واقتصاد السوق تطبيقا نهائيا، رغم صعوبات فترة الانتقال. وستظل أولويات السياسة الرئيسية في المستقبل تشمل، في جملة أمور، توطيد المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز أساس الاستقرار السياسي، والتعجيل بالخصخصة في الميدان الاقتصادي، والحماية الاجتماعية للسكان، ولا سيما الفئات الضعيفة.

وإنني، باسم منغوليا حكومة وشعبا، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، للمساعدة التي قدمتها لمنغوليا منذ انضمامها إلى أسرة المجتمعات المنفتحة والأمم الديمقراطية.

والآن يوشك قرن حافل بالأحداث الدرامية الهامة على الانتهاء. لقد كان قرنا اتسم بالجيشان الاجتماعي العظيم والتجريب فضلا عن تقدم اجتماعي وتكنولوجي لم يسبق لهما مثيل. ونحن نؤمن بأن البشرية جمعاء تنتظرها ألفية جديدة تعد بخير عميم يفوق ما سبقها وأن المجتمع العالمي سيكون قادرا على تلبية تحديات القرن الحادي والعشرين. ومنغوليا مستعدة في هذا المنعطف التاريخي لكي تسهم في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق مستقبل أكثر إشراقا وأمنا.

الرئيس بالنيابة: الآن أدعو معالي السيد سورين بيتسوان وزير خارجية تايلند.

السيد بيتسوان (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن حكومة مملكة تايلند وشعبها، أود أن أزجي تهاني الحارة إلى سعادة السيد ديدييه أوبيرتي لانتخابه بالإجماع رئيسا لدورة الجمعية العامة الجارية. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بسلفه، سعادة

السيد هينادي أودوفينكو سفير أوكرانيا، تقديرا لقيادته ولإخلاصه بلا كلل للوفاء بالمسؤوليات الجسام التي عهدت إليه أثناء السنة الماضية. لقد قادنا بحكمته وخبرته بنجاح في الدورة الثانية والخمسين التي عقدت في ظل حالة من الانتقال السياسي والتحول الاقتصادي في العالم، فضلا عن إصلاح هذه المنظمة. واسمحوا لي أيضا بأن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة لويز فريشيت، التي أضفت طاقة إبداعية على منصبها الجديد، ألا وهو منصب نائب الأمين العام، منذ بداية هذه السنة.

إننا إذ نجتمع هنا لنناقش إصلاح الأمم المتحدة وغيره من المسائل الهامة الحيوية لهذه الهيئة العالمية يتحتم علينا في هذا الظرف أن نكون واضحين بشأن ما نحاول بالضبط تحقيقه. وثمة، برأيي أسئلة حيوية عديدة تنتظر بإلحاح إجابات في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لمواجهة تحديات ألفية جديدة.

ثمة سؤال يطغى على ما عداه ألا وهو: ما نوع المجتمع العالمي الذي نود أن نراه في القرن المقبل، وأي دور يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا المجتمع؟

نحن كأعضاء في الأمم المتحدة، ما هي مسؤولياتنا المشتركة فرادى وجماعة فيما يختص بالعمل على إقامة مجتمع عالمي يلبي رؤية آبائنا المؤسسين ويعبر عن احتياجات اليوم المتغيرة؟ وبأي وسيلة يمكننا أن نحول دون نجاح الأزمة الاقتصادية الراهنة في تقويض التقدم الهائل المتحقق خلال العقد الماضي في المجالات الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟ وبأي طريقة يمكننا تحويل التحديات الناشئة من الأزمة إلى فرص نغتنمها لتعزيز نسيج السلام والرفاهية والاستقرار في شتى أنحاء العالم؟ ومتى يمكننا تحقيق طموحنا المشترك إلى إقامة عالم ترتجى فيه الديمقراطية وتحترم فيه حقوق الإنسان، وتمارس فيه التنمية المستدامة، وتحقق فيه الحرية الاقتصادية، وتمنح فيه للناس فرصة تسخير طاقاتهم كاملة.

إنني لا أدعي أن لدي إجابات على هذه الأسئلة جميعها، ولكنني مقتنع بأن بوسعنا، معا، أن يساعد أحدنا الآخر في طرق هذه المسائل البالغة الأهمية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون بالضبط مثلما يوحي اسمها: أسرة من أمم توحدها رؤية مشتركة ومقصد واحد. ذلك لأن مصائرنا متشابكة ومترابطة حقا في عصر العولمة هذا. وليس على المرء أن ينظر إلى أبعد مما تبينه الأزمة الاقتصادية لكي يدرك مدى ضرورة تفكيرنا وعملنا كمجتمع عالمي يتملكه إحساس بالمسؤولية المشتركة.

والواقع أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون إلا ما نريده نحن أن تكون. وهي، كجهاز لتحقيق السلم والرفاهية، لن تعمل بفعالية وكفاءة إلا بقدر ما نبديه، نحن أعضاء الأمم المتحدة، من إرادة وتصميم والتزام فيما يختص بتحريك عملية الإصلاح قدما.

ومن ثم أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام على استجابته السريعة لنداءات الدول الأعضاء من أجل إصلاح البنية الإدارية وأساليب عمل الأمانة العامة وعلى تعزيزه التعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. والآن، بعد أن فعل الأمين العام ما طلبنا منه أن يفعله، علينا نحن الدول الأعضاء أن نضطلع بدورنا لإصلاح بنية الأمم المتحدة الحكومية الدولية وعملياتها، وأن نفعل ذلك دون إبطاء.

الواضح أن الإصلاحات لن تترك أثرا يذكر إن لم ننجح في تقديم الدعم سياسيا وماليا. وبالتأكيد لا جدوى من الحديث عن دور معزز للأمم المتحدة إذا فشلنا في مسؤوليتنا في تزويد الأمم المتحدة بالوسائل والموارد التي تمكنها من الاضطلاع بمهمتها. وتايلند، من جانبها، بذلت قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها على الرغم من الصعوبات المالية التي نمر بها. وهذا أقل ما يتعين علينا القيام به لإظهار دعمنا الذي لا يتزعزع للأمم المتحدة والقضايا التي تمثلها.

إلا أن الإصلاحات ليست غاية في حد ذاتها. إنها الوسيلة التي تمكننا من ربط الأمم المتحدة بمتطلبات العصر المتغير. وليس بوسع أحد أن يتنبأ بالتحديات التي قد يأتي بها القرن الحادي والعشرون. والشيء المؤكد الوحيد هو أن تلك التحديات ستكون أكثر تعقيدا، وسيزداد تعدد أوجهها، وستقتضي جهدا أكبر في مواجهتها أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من المسائل الراهنة التي سيكون لها دور متزايد الأهمية في الساحة الدولية. وتشمل هذه القضايا العولمة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والمخدرات غير المشروعة. واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز كلا من هذه المسائل.

إن التحدي الأكبر والأشد تعقيدا في عصرنا يتمثل في العولمة، التي برزت وكأنها قوة من قوى الطبيعة، قوة لا تزال تستعصي على الفهم إلا أن لها القدرة على البناء والقدرة على التدمير. وفي الجزء الأول من هذا العقد، رأينا فقط الجانب الإيجابي من العولمة - فرأينا أسواقا أكثر انفتاحا، ورفاها ماديا أكبر، ومزيدا من الخيارات، وانتشارا أيسر للأفكار والمعلومات. ومع اقتراب العقد من نهايته، تبين لنا أيضا أن للعولمة تكلفتها. فالاقتصادات تقع ضحية للتقلبات القادمة من خارج حدودها. وأصبح بوسع الأزمات المعزولة في ظاهرها أن ترسل أمواج الصدمة لتهز النظام الدولي بأسره.

أثناء السنة الماضية عاقبت الأسواق المالية العالمية تايلند وعددا متصاعدا من البلدان. ونقر بأن سوء إدارة الاقتصاد لدينا يرجع جزئيا إلى نواحي القصور في المؤسسات الداخلية. لذا يجري تنفيذ إصلاحات في العديد من الاقتصادات المتأثرة، ولكنها لن تؤتي ثمارها على الأرجح قبل سنين عديدة. ومن الواضح في هذه المرحلة، أن خطورة الأزمة تجاوزت بقدر كبير حجم أخطائنا. ولم تعد الأزمة أزمة آسيوية، فقد أصبحت أزمة عالمية وأزمة نظم.

ولما كانت البلدان الصناعية، هي التي تستفيد الفائدة الأكبر من العولمة وهي التي تخسر لو حدث تراجع عنها على نطاق العالم، فإنها يتعين عليها أن تساعد على احتواء العدوى المنتشرة. والفكرة القائلة بأنها ستتوقف عند نقطة معينة - في تايلند، في أندونيسيا، في كوريا الجنوبية - ثبت خطأها عدة مرات. والآن، والعالم يترنح على شفا هاوية الكساد العالمي، فإن مجموعة الدول الصناعية السبع، لو تصرفت لوقف الأزمة المالية، فلن تكون قد قامت بعمل من أعمال الخير العالمية فحسب بل ستكون قد عملت من أجل المحافظة على النفس.

إن قدرة التدفقات المالية العالمية المنفلتة على زعزعة الاستقرار، كما اتضح من الأزمة الآسيوية، تشير إلى وجود فجوة كبيرة في بنيتنا الاقتصادية العالمية. وأود أن أضم صوتي إلى المناشدات المتزايدة للمجتمع الدولي - الدول النامية مع الدول المتقدمة النمو - لاستحداث آلية أو إطار يعهد إليه بمهمة رصد التدفقات المالية الدولية وضبطها. وينبغي للأمم المتحدة أن تقترح عقد مؤتمر عالمي بشأن النظام المالي العالمي في أقرب موعد في المستقبل. كذلك فإن اقتراح لجنة الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي بإنشاء هذه الهيئة أو الآلية اقتراح جدير بالدراسة الجادة.

وبينما يجري وضع هذه الآلية، علينا إيلاء اهتمام أكبر للتكاليف البشرية والاجتماعية للأزمة. فمن أجل تخفيف أثر الأزمة ستقوم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مع شركائها في الحوار بمناقشة كيفية تعزيز الرفاه والتنمية البشريين داخل إطار الهيئة المنبثقة عن مؤتمر الرابطة الوزاري والمعنية بشبكات الأمان التي اقترحتها تايلند.

في هذا العصر، الذي تنتقل فيه الأفكار بعيدا لتعم كل منطقة بفضل وسائط الإعلام العالمية الحالية، تثير مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة مخيلات الناس في الأمم النامية في كل مكان. ويود وفدي أن يهنئ الأمين العام على قيامه بتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما بجمعه بين جنيف ونيويورك وتعيين ماري روبنسون في منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وسوف يسهم لطفها وخبرتها وإخلاصها وكفاءتها في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نطاق العالم.

في قرية اليوم العالمية لم تعد حقوق الإنسان رفاهية بل ضرورة. وأصبح للنهوض بحقوق الإنسان مغزى ليس من وجهة النظر الفلسفية وحسب، بل أيضا من وجهة النظر العملية. فالعراقيل الموضوعة في وجه التمتع بحقوق الإنسان وانتهاكاتها تؤدي إلى تشريد السكان عبر الحدود، حيث تنتظرهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لذلك، مما يضع عبئا هائلا على بلدان اللجوء الأولى، والبلدان الثالثة المستقبلة، والمجتمع الدولي برمته.

إن المسؤولية الرئيسية عن مراعاة حقوق الإنسان تقع بالضرورة على الدولة. ولا بد لاحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية أن يبدأ داخل البلدان. والتقدم يمكن أن يكون بطيئا. فعملية إرساء الديمقراطية بطبعها عملية تنهض بها الديناميات الخاصة لكل بلد.

في جنوب شرقي آسيا أعطت الأزمة الاقتصادية زخما للنضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتواجه الحكومات تحدي التوفيق بين تطلعات ومطالب جماهيرها والمعايير والبنى المؤسسية القائمة مسبقا. ومن الممكن أن تنجح الديمقراطية وحقوق الإنسان في إحراز

تقدم نتيجة لذلك، إلا أن هناك أيضا خطرا كامنا بأن يكون رد الحكومات عنيفا فيؤدي إلى عكس اتجاه التقدم المحرز.

وفي كمبوديا، على سبيل المثال، ثمة ديمقراطية هشة آخذة في التجذر، بيد أن النتيجة أبعد من أن تكون أكيدة. فاستمرار التحزب يهدد بتفكك السلام والاستقرار اللذين استغرق بناؤهما سنين عديدة. وتايلند، بوصفها بلدا مجاورا، لا يسعها إلا أن تشعر بالقلق من أن المحاولة الأخيرة هذه لو فشلت في تحقيق الديمقراطية، فقد يصيب همتنا الوهن. وبعد صرف قدر كبير من الوقت والجهد والمال على كمبوديا، ليس من غير المعقول أن يتوقع المجتمع الدولي بعض التنازلات من القيادة السياسية، لا لشيء إلا لصالح شعب البلد الذي طال أمد معاناته. ومؤسف حقا لو تخلى المجتمع الدولي عن كمبوديا، وأولى اهتمامه لأماكن أخرى. لكن تايلند تدرك مثل أي بلد آخر أن بناء الديمقراطية ليس عملية تتحقق بين عشية وضحاها.

إن تايلند لا تنادي بتعزيز حقوق الإنسان لمجرد أنه يطابق الموضة الرائجة. فحقوق الإنسان والديمقراطية تحققتا في تايلند بصعوبة - ودفعنا ثمنها دما وعرقا ودموعا. والشيء المكتسب بثمن غال جدا لا بد أن تكون قيمته عظيمة.

لذلك تؤيد تايلند تأييدا كاملا مبادرة الأمم المتحدة بتعزيز آلياتها لحقوق الإنسان، وتؤمن بأن المجتمع العالمي ينبغي أن يعزز التعاون الدولي والإقليمي من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها.

إن تطوير حقوق الإنسان والديمقراطية أصبح بالنسبة لتايلند جزءا لا يتجزأ من سياستنا الإنمائية القومية. وآخر دليل على هذا الجهد هو دستورنا الجديد الذي اعتمدناه عام ١٩٩٧. وإنني أعتز بالقول إن هذا الدستور - وهو أكثر الدساتير ديمقراطية في تاريخ تايلند - يعطي حقوق الإنسان في تايلند أهم شأن لها حتى الآن، ويتضمن عمليا جميع العناصر الهامة للصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وتعطي تايلند أيضا أهمية عليا للنهوض بالمرأة وحماية حقوق الطفل، تمشيا مع واجباتها والتزاماتها بموجب إطار الصكوك والخطط وبرامج العمل الدولية. إضافة إلى ذلك، وكجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإلى جانب تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية، تتخذ تايلند الإجراءات اللازمة للانضمام إلى العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد خطت الإنسانية طوال العقد الماضي خطوات كبيرة نحو إحلال السلام العالمي، ولكننا لم نجن بعد ثمارها بالكامل. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا تزال الدول تهتم بالأسلحة أكثر من اهتمامها بالوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها. وأحد الإحصاءات التي رأيتها في تقرير التنمية البشرية لهذا العام كان للوهلة الأولى مذهلا ومحبطا للآمال. فلقد أشار إلى أن دول العالم أنفقت في العام الماضي ما مجموعه ٦ بلايين دولار على التعليم الأساسي لشعوبها، و ٩ بلايين دولار على المياه والمرافق الصحية، و ١٣ بليون دولار على الصحة الأساسية والتغذية، ومبلغا مذهلا قدره ٧٨٠ بليون دولار على النفقات العسكرية.

ومن بين أشد التهديدات المدمرة المحتملة للبشرية، يظل انتشار أسلحة الدمار الشامل مبعثا على القلق بصورة خاصة. وتلتزم تايلند التزاما كاملا بالجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونرحب بإنشاء إدارة شؤون نزع السلاح تحت قيادة وكيل الأمين العام جايانتا داناباالا، كجزء من تدابير الأمين العام للإصلاح التي وافقت عليها الجمعية العامة في العام الماضي. وسوف نواصل أيضا توفير الدعم المالي والمادي لأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من الصعوبات المالية التي نواجهها في الداخل.

وفيما نواصل بذل جهودنا لتفكيك وإزالة أسلحة الدمار الشامل، يتعين علينا أن نواصل العمل على التقليل من الظروف التي من شأنها أن تستوجب استعمال تلك الأسلحة في المقام الأول. فبناء الثقة عن طريق الحوار والتفاعل الوثيق يجب أن يكون عنصرا جوهريا لأي جهد يبذل من أجل إحلال سلام دائم.

وبالنسبة للأسلحة النووية، فإن مهمة نزع السلاح لا يمكن أن تترك للدول النووية فحسب. ويجب أن يمارس المجتمع العالمي الضغط أيضا للتشديد على أن الأسلحة النووية لا مكان لها في جهود بناء الثقة. وقد انضمت تايلند إلى تسعة بلدان أخرى في جنوب

شرقي آسيا في التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وتلك المعاهدة دخلت بالفعل حيّز النفاذ. ويحدونا الأمل في أن تدعم الدول الحائزة للأسلحة النووية مساعينا في هذا الصدد بالانضمام إلى بروتوكول تلك المعاهدة.

وتأمل تايلند أيضا أن يصبح جنوب شرقي آسيا والعالم كله منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وينبغي ألا تقتصر المحاولات المتعددة الأطراف للتصدي للمشكلة على مجرد حظر الألغام الأرضية وتدميرها. يجب أن يعالج المجتمع الدولي أيضا مسائل أخرى ذات صلة ومساوية من حيث الأهمية، بما في ذلك توفير المساعدة المالية والتقنية لنزع الألغام في البلدان المتأثرة بالألغام، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام الأرضية. وعلم وفد بلادي بسرور كبير بعملية التصديق السريعة عليها من جانب الدول التي وقعتها، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن دخول اتفاقية أوتاوا حيّز النفاذ في أقل من ستة أشهر من الآن. وتايلند، بوصفها دولة موقّعة على الاتفاقية، تتطلع إلى التصديق عليها في المستقبل القريب.

ثمة تهديد خفي آخر ولكنه لا يقل تدميرا للبشرية هو آفة المخدرات. فكلنا يعلم ما تخلفه المخدرات كل يوم من آثار مدمرة على نسيج المجتمع، وما تزهقه من أرواح وما تحطمه من أحلام. وعلى الرغم من جميع الجهود التي نبذلها، لم تستأصل المشكلة استئصالا تاما بعد.

لذلك، جعلت حكومتي مكافحة المخدرات أولوية قومية عليا. وبمناسبة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، التي انعقدت في حزيران/يونيه، انضمت تايلند إلى البلدان الأخرى الموقعة على مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٣ بشأن مكافحة المخدرات وأصدرت إعلانا مشتركا يؤكد من جديد تصميمنا القوي على مكافحة مشكلة المخدرات. وفي الشهر الذي تلاه، أي في تموز/يوليه ١٩٩٨، أصدرت تايلند وزميلاتها الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إعلانا مشتركا يبيّن تصميمنا على أن تصبح منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠٢٠.

إن نجاح تايلند في خفض العرض من الأفيون مسألة معروفة. بيد أن المكافحة الفعالة للمخدرات تقتضي أيضا خفض الطلب، وهو ما تعمل حكومة تايلند أيضا على اتخاذ شتى التدابير الوطنية من أجله. ووفقا لذلك، نرحب بالإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية في وقت سابق من هذا العام.

وكغذاء للفكر، أود أن أكرر وجهة نظر وفدي بأن الجهود الدولية لمكافحة المخدرات ينبغي أن تتركز في العقد القادم على مشكلة المنشطات الأمفيتامينية بالإضافة إلى طرق ووسائل منع تسريب السلائف المستخدمة في الإنتاج غير المشروع للمخدرات، لقد وافقت على هذه الفكرة مؤخرا الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة المعقود في جنوب أفريقيا. ونحث جميع الدول على التعاون في القضاء على العرض من الأمفيتامينات والسلائف، إذ أن سوقها غير المشروعة أكبر بكثير الآن من سوق المخدرات المشتقة من محاصيل المخدرات، أي المصادر الطبيعية.

وإذ نقترب من مفتتح القرن الجديد، يصبح من الواضح أننا ندخل أيضا حقبة جديدة في تاريخ البشرية، تختلف عن أية حقبة أخرى سبقتها. وإذ تمارس قوى التكنولوجيا والعولمة والترابط المعقد تأثيرا مستمرا على العلاقات الدولية، فإن الحقبة القادمة ستكون محفوفة بمخاطر كبيرة وإن كانت تنطوي أيضا على وعد كبير.

لقد بينت السنة الماضية أن إنجازاتنا تقوم على أسس واهية. والعالم اليوم يقف عند مفترق طرق. وأحد الطريقين يقدم خيار العمل بحدٍّ أكبر من أجل تشكيل علاقات تعاون أقوى باستمرار. أو يمكننا أن نختار الطريق الثاني ونظل على لا مبالاتنا وتقاعسنا، يدغدغنا إحساس بأننا معصومون من الخطأ.

الخيار واضح تماما. والتحدي سيكون في ترجمة جميع النوايا الحسنة إلى أعمال فعالة. ولا يزال الكثير من أوجه عدم اليقين يكتنف طريقة عمل الأسواق المالية والتدابير والاستراتيجيات المناسبة التي سيحتاج المجتمع الدولي إلى تطويرها للرد على

التحديات الاقتصادية والسياسية الجديدة، وفيما يتعلق بمشاكل السلام والحرب القديمة بطبيعة الحال.

الأمم المتحدة، كالعهد بها ستضطلع بدور أساسي في حسم الخلافات بين الدول والمناطق، وفي ضمان تعزيز قواعد السلوك الدولي والأعراف الدولية، وفي تعزيز الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم، وفي سد الهوة بين الأمم الغنية والفقيرة، وفي محاربة آفة الجريمة الدولية، وفي النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق وحدها هذه الأهداف. إن تحقيق أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة لا يقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة، وإنما على عاتق أمم العالم المتحدة. والأمر يعود لنا في اختيار الخيارات الصحيحة، والاضطلاع بعمل مفيد إذ تستعد الإنسانية لدخول القرن الجديد بتصميم وأمل من أجل عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية دولة قطر.

الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني (قطر): أود في البداية أن أقدم خالص التهنئة إلى السيد أوبيرتي على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الجديدة، الثالثة والخمسين، للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له النجاح في إدارة جلساتها وتسيير أعمالها.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى سلفه السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية جمهورية أوكرانيا الصديقة، على الجهود التي بذلها أثناء رئاسته للدورة الثانية والخمسين السابقة، وأتمنى له النجاح في مهماته المستقبلية.

ها نحن نأتي مرة أخرى إلى هذا الصرح العالمي لنجتمع ونتباحث ونناقش القضايا التي تهم دولنا وشعوبنا. وقد أصبح ذلك ضروريا وملحا أكثر من أي وقت مضى. فالعالم الذي نعيش فيه اليوم، والذي ستعيش فيه أجيالنا الناشئة، بإذن الله، أصبح صغيرا في بعده الجغرافي والزمني، لكن مشاكله وأزماته لا تزال، للأسف الشديد، كبيرة ومعقدة، بل لعلها أصبحت أكبر وأشد تعقيدا بفعل ترابطها وتداخلها وتفاعل امتداداتها وتأثيراتها.

وما علينا إلا أن نتساءل، ونحن نجلس هنا في إطار هذه الهيئة الدولية الجامعة، عن الأحداث والتطورات التي شهدها عالمنا خلال العام المنصرم، وعما استجد فيه من قضايا وأزمات تستدعي أقصى درجات اهتمامنا. فهل استطعنا التقدم بخطوات نحو العالم الأفضل الذي ننشده لبلداننا وشعوبنا؟ وهل نجحنا في تسوية أي من النزاعات الدامية، أو تهدئة أي من مناطق التوتر وبؤرها المزمنة في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية؟ هل انتشرت الديمقراطية وتكرست حقوق الإنسان؟ هل عالجنا مشكلة الإرهاب، وهل نجحنا في القضاء على أسبابه وظواهره؟ أين وصلنا في جهودنا لمكافحة آفة المخدرات الخطيرة؟ وماذا حققنا من طموحات للحد من الفقر والبؤس والبطالة، وإيجاد حلول إنسانية لظاهرة الهجرة البشرية واللجوء الجماعي، والقضاء على عصابات الإجرام الدولي المنظم، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل عموما والأسلحة النووية خصوصا، ووقف التسابق على التسلح، ورصد المزيد من الموارد والطاقات لبرامج التنمية والتربية والرعاية؟

إنها تساؤلات كبيرة تتعلق بقضايا ومشاكل كبيرة وملحة، في حاجة إلى أقصى اهتمامنا وجهودنا من أجل التوصل إلى الحلول والمعالجات اللازمة التي طال انتظارها.

لقد تابعنا جميعا خلال الأشهر الماضية تطورات الأزمة النقدية والاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا والشرق الأقصى، وكيف أدت إلى إدخال عدد من هذه الدول في حال من الركود والتضخم والمعاناة الاجتماعية، بعد أن كانت مثالا على الازدهار والنمو السريع في العالم.

كما أننا لا نزال نراقب، بقلق شديد، التفاعلات المالية والاقتصادية التي تشهدها روسيا، التي أود في هذه المناسبة أن أتمنى لحكومتها الجديدة التوفيق في جهودها الرامية إلى معالجة هذه التفاعلات وإخراج البلاد من المصاعب التي تعانيها.

وننظر بعين القلق طبعا إلى احتمال امتداد الآثار السلبية الناجمة عن هذه الأوضاع الاقتصادية المضطربة إلى دول ومناطق عالمية أخرى كانت لا تزال في منأى عنها نسبيا حتى الآن. وهو ما يقودنا إلى الانعكاسات الناتجة عن كل ذلك على اقتصاديات دولنا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، خصوصا في ضوء انخفاض أسعار النفط العالمية وتقلص العوائد المالية المتأتية عن هذه المادة الحيوية، التي تعتمد عليها الدول المنتجة والمصدرة اعتمادا أساسيا في تحقيق برامجها وطموحاتها التنموية.

واذا كانت هذه التطورات تبرهن على شيء، فهو مدى الترابط والتداخل العضوي الذي بات يميز اقتصادات العالم، ويتحكم بأسواقه، ويحدد العلاقة المتحركة باستمرار بين منتجيه ومستهلكيه، وهذا ما يدعونا، بدوره، إلى التعامل مع هذه الأوضاع الاقتصادية والنقدية من منطلق عالمي منفتح، بعيدا عن روح الانعزال والانغلاق. كما يفرض علينا بذل ما يلزم من جهود لمعالجة الأزمات الراهنة، على قاعدة من الإحساس بالشراكة الدولية والعدالة الاجتماعية والتوازن النقدي والتنموي، والحؤول دون تفاقمها وتحولها، لا سمح الله، إلى انتكاسة شاملة للاقتصاد العالمي سوف تكون لها، في حال حدوثها، نتائج وآثار سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية للغاية يصعب التكهن بعواقبها علينا جميعا.

نتكلم عن شؤون وهموم عالمية شاملة، لكن الأوضاع والأزمات الإقليمية لم تكن أفضل حالا خلال الأشهر الماضية. فالسلام الذي كنا نصبو إلى تحقيقه في منطقتنا لا يزال، للأسف الشديد، سرابا بعيد المنال. كم هو أمر محزن، بل ومثير للغضب، أن يرى المرء أن سنوات عدة من المفاوضات والمساعي والوساطات لم تفلح، حتى الآن، في إيصال العملية السلمية في الشرق الأوسط إلى أهدافها المنشودة، المتمثلة في تحقيق السلام العادل والدائم والشامل القائم على مبادئ الشرعية الدولية، وقرارات هذه المنظمة العالمية، التي نتحدث الآن ونحن في ضيافتها، وعلى أسس الأمن والاستقرار والاعتراف المتبادل بين جميع دول المنطقة وشعوبها.

والمؤسف أيضا أنه منذ وصول الحكومة الحالية في إسرائيل إلى السلطة لم تشهد عملية السلام أي تطور إيجابي، بل منيت هذه العملية بانتكاسة قوية.

لقد كانت هناك، في وقت من الأوقات، آمال وتوقعات بأن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على سلام حقيقي يعيش الجميع في ظله بأمن وطمأنينة وحقوق متساوية، فتنتهي الحروب التي أشعلت المنطقة وأدمتها طويلا، وتحل مكانها مسيرة تنموية وتعاون وازدهار. وفي ضوء تلك الآمال بدأ عقد سلسلة المؤتمرات الاقتصادية المرتبطة بعملية السلام، التي كان آخرها مؤتمر الدوحة الذي توقفت بعده هذه المؤتمرات، الأمر الذي يعكس فعلا الحال التي وصلت إليها مساعي السلام والمصاعب التي واجهت هذه المساعي ولا تزال.

والمشكلة الأساسية التي تواجه عملية السلام، في نظرنا، هي أن إسرائيل، برئيس وزرائها الحالي وحكومتها المتشددة، قد تراجعت، وهي لا تزال مصرة على التراجع، عن المبادئ التي قامت عليها هذه العملية أصلا، وعن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه العملية بين الحكومة الإسرائيلية السابقة وجيرانها العرب.

وهنا أود أن أذكر الحكومة الإسرائيلية بأن عملية السلام قامت على أساس تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فيما يتعلق بضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) فيما يختص بجنوب لبنان وبقاعه. كما أن هذه العملية قامت على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة. وجميع هذه المبادئ تعتبر، بالنسبة لنا، التزامات دولية يتوجب على إسرائيل، كدولة عضو في هيئة الأمم المتحدة، الوفاء بها والتقيد بقواعدها.

واسمحوا لي هنا أن أخرج عن نص الكلمة لأقول إنني كنت أتمنى أن يكون السيد نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل مخلصا في كلمته يوم أمس حول حرصه على توفير الأمن والسلام لأطفاله وكما يدعي للأطفال الفلسطينيين على حد سواء. ولكن الواقع المرير الذي نعرفه جميعا يقول خلاف ذلك. فمنذ تولي السيد نتنياهو السلطة تنتهج حكومته سياسة مغايرة لأهداف وروح العملية السلمية في المنطقة، وذلك بعدم تنفيذ

الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، مما زاد من معاناة الشعب الفلسطيني بكل فئاته بمن فيهم الأطفال الفلسطينيون الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة يفتقدون فيها إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية في النواحي التعليمية والصحية والغذائية. وياليت السيد نتنياهو أخبرنا عن المستقبل الذي ينتظر هؤلاء الأطفال القابعين تحت وطأة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه عليهم حكومته.

ولا بد لي أيضا في هذا السياق من أن أركز على الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، وتحت وطأة الممارسات التعسفية اليومية التي يعانيها من جانب القوات الإسرائيلية، وكأن الظلم الذي لحق بهذا الشعب منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا الحاضر لا يكفيه. وأشدد هنا خصوصا على أعمال الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير العلائلات بأكملها من مساكنها.

إن في كل هذا ما يجدر أن يزيدنا عزما على الإسراع في الجهود للتوصل إلى حل عادل يعيد إلى الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ويؤمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه بالاستناذ إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، حتى يصبح ممكنا الحديث عن سلام حقيقي في المنطقة على أسس العدل والشمولية والاحترام والأمن المتبادل للجميع.

كما أود أن أبين أن قرار حكومة إسرائيل الصادر في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والقاضي بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس، الأمر الذي من شأنه أن يغير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، يشكل مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع. كما أن هذه الخطوة تناقض الاتفاقات المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتنتهك أسس العملية السلمية التي تنص على ترك موضوع القدس حتى يتم الاتفاق عليه في مفاوضات الوضع النهائي.

ولهذا، نعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ ردا على الخطوة الإسرائيلية، ودعا فيه إسرائيل إلى عدم تنفيذ خططها والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تخل بنتيجة تلك المفاوضات أو تستبق الاتفاقات التي قد تنبثق عنها، ويدعوها أيضا إلى التقيد بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وحقوقهم وقت الحرب.

وأود أيضا أن أسجل ارتياحنا لنتيجة التصويت المشرفة للجلسة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، والتي أدت إلى منح مراقب فلسطين في هذه الهيئة الدولية الموقرة حقوقا وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية ومداولاتها. ونحن نعتبر هذه الخطوة رد اعتبار بسيطا وخطوة متواضعة في اتجاه إقرار عضوية فلسطين وموقعها المشروع في إطار الأمم المتحدة ومؤسساتها، على أمل أن يأتي اليوم الذي نرى فيه وفد فلسطين وقد تم قبول دولته عضوا كاملا وفعالا في هذه الهيئة الدولية الجامعة في المستقبل القريب بإذن الله.

إن استتباب الأمن والاستقرار، وتكريس مبادئ الثقة المتبادلة وحسن الجوار، وتسوية النزاعات والخلافات كافة عن طريق الوسائل السلمية والحوار والاستناد إلى مبادئ القانون الدولي، هي قواعد أساسية لسياسة بلادي قطر حيال جيرانها. ولهذا نعتبر أن قضية الأمن والسلام في منطقة الخليج والشرق الأوسط مسألة حيوية تتمتع بالأولوية القصوى بالنسبة لنا ولأشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن هذا المنطلق ندعو إلى حل الخلاف حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة من خلال المساعي الدبلوماسية الثنائية أو اللجوء إلى التحكيم الدولي اذا اقتضى الأمر، وهذا من شأنه أن يسهم في تطوير العلاقات الخليجية الإيرانية.

وعلى صعيد آخر، نرى الأزمة العراقية لا تزال بدورها مستمرة منذ سنوات دون أن تظهر في الأفق دلائل على قرب التوصل إلى حل ملائم لها. ومع بقاء هذا لاوضع القابل للتفجر في أي لحظة مع بغداد، وبكل ما يحمل ذلك في طياته من عوامل عدم استقرار تطال المنطقة بأسرها، فإننا لا نزال نرى الشعب العراقي وقد بلغت أحواله درجات مأساوية من المعاناة تحت وطأة العقوبات الدولية المفروضة على البلاد منذ سنوات. وبمعزل عن اقتناعنا بجدوى هذه العقوبات، أو عدم جدواها، في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ومع تأكيدنا الكامل على ضرورة تنفيذ جميع قرارات

مجلس الأمن ذات الصلة بهذه القضية، فإننا نعرب أيضا عن أملنا في أن يتم رفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق تخفيفا للمعاناة القاسية والآثار الإنسانية السلبية التي ترتبت عليها.

وننظر بقلق أيضا غلى الأوضاع المتوترة في منطقة مجاورة لنا هي القرن الأفريقي، حيث تعاني دوله وشعوبه مشقات ومآسي عديدة نتيجة الحروب والنزاعات الأهلية والحدودية، وما ينجم عنها من إهدار للموارد والطقات وتفاقم أحوال الفقر والمجاعة والتهجير.

وأود أن أخص بالذكر هنا جمهورية السودان الشقيقة التي نتمنى أن يتم وضع حد لمعاناة أبنائها، أو بما يضمن وحدة أراضيها وشعبها، كما نتمنى تسوية جميع الخلافات بين دول المنطقة بالطرق السلمية وعلى أساس مبادئ الشرعية الدولية، بما يكفل تحقيق التعاون وحسن الجوار بين جميع هذه الدول وشعوبها.

كما أننا في دولة قطر نعتبر رفع الحصار والعقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية الشقيقة مطلبا رئيسيا وشعبيا، خصوصا بعد التطورات الإيجابية التي شهدتها هذه القضية أخيرا. ونعرب في هذا المجال عن أملنا وثقتنا بأن تتمكن المساعي الجارية حاليا من تحقيق النجاح في التوصل إلى صيغة دبلوماسية وقضائية ترضي جميع فرقاء هذه القضية وتضع حدا نهائيا لتفاعلاتها، بما يكفل رفع الحصار والعقوبات المفروضة على ليبيا، ويقفل ملف قضية "لوكربي" بشكل يحقق العدالة لكل الأطراف المعنية بها.

ومن المنطلق نفسه، وبناء على تمسكنا الشديد في دولة قطر بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وإيمان بلادي العميق بضرورة تثبيت الأمن والاستقرار والابتعاد عن أخطار الحروب وأعمال العنف والقتال، مهما كانت أشكالها، فإنني أود هنا أن أعرب عن قلقنا البالغ لما نشهده من أحداث مؤسفة في أفغانستان، وحيال تصاعد حدة التوتر على حدودها مع إيران. وإذ نشدد على اقتناعنا بأن الوسيلة المثلى لحل الأزمة الأفغانية بجوانبها المختلفة لا تزال، في نظرنا، المساعي الدبلوماسية الحميدة التي تتم تحت إشراف الأمم المتحدة وبرعايتها، فإننا نناشد الأطراف المعنية بهذه الأزمة، الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد من تصعيد حدة الصراع أو توسيع نطاقه.

ولا بد لي أيضا أن أتطرق الى المأساة التي ابتلي بها شعب إقليم كوسوفو، الذي يعاني الآن ما عانته الشعوب الأخرى في يوغوسلافيا السابقة من نزاعات أهلية وتصفيات عرقية وهجرات جماعية. ونحن إذ نشكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على جهوده وتحركاته المتواصلة التي يقوم بها دون كلل لتهدئة التوترات وتسوية النزاعات العالمية، فإننا ندعوه مرة أخرى لمتابعة مساعيه ومضاعفتها من أجل وقف هذه النزاعات والحد من انتشارها وتفاقمها، خصوصا في كوسوفو وأفغانستان، كما في العراق والقارة الأفريقية.

ليست هذه الأزمات والنزاعات التي أوردتها إلا أمثلة على حجم التحديات والمهمات التي يتعين علينا أن نواجهها. فهناك العديد من المسائل الشائكة والأمور المعقدة التي يتوجب علينا جميعا، نحن سكان هذا الكوكب، مهما اختلفت أعراقنا وأجناسنا ومعتقداتنا، أن نعمل سوية على إيجاد الحلول لها من أجل مستقبلنا ومستقبل أولادنا وأحفادنا.

من أولى هذه المسائل وأخطرها قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل الصاروخية والكيميائية والبيولوجية، والنووية خصوصا، وقد صدمنا، وصدم العالم بأسره قبل أشهر، من جراء التطورات المزعجة التي نتجت عن تبادل التجارب النووية الصاروخية بين الهند وباكستان، وما هدد به ذلك من مخاطر اندلاع سباق تسلح نووي وتقليدي بين الجارتين الكبيرتين. وأود التذكير هنا بموقف بلادي من مثل هذه التجارب، والداعي في الوقت نفسه إلى ضرورة التحلي بالحكمة والإسراع في توقيع جميع الدول دون استثناء على المعاهدات الخاصة بحظر التجارب النووية، والحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل هذه. والعمل جديا على تخفيض الموجود من هذه الأسلحة في العالم تمهيدا لنزعها تماما. وهو تحديدا ما نتمنى رؤيته في منطقتنا، حيث أود أن أشدد على رغبتنا في التوصل إلى جعل هذه المنطقة خالية تماما من أسلحة التدمير الشامل، لا سيما النووية.

وأشير في هذا السياق إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة المالكة للسلاح النووي في المنطقة، كما أنها

الدولة الوحيدة التي رفضت حتى الآن التوقيع على المعاهدات الخاصة بحظر هذه الأسلحة ومنع انتشارها، الأمر الذي سيؤدي، في حال استمرار هذا الوضع، إلى توترات ومضاعفات نتيجة للخلل الحاصل في موازين القوى بسببه. ولهذا، يصبح من الضروري والواجب، في نظرنا، تنفيذ خطوات ملموسة لنزع هذه الأسلحة بالكامل من المنطقة، حتى نتجنب مخاطر اندلاع سباق تسلح يزيد من عوامل عدم الاستقرار فيها.

كما قامت دولة قطر بالتوقيع على الاتفاقية الخاصة بحظر الألغام المضادة للأفراد، التي تم التوصل إليها في أوسلو. وقد وقعنا عليها رسميا في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر الماضي إيمانا منا بحظر هذه الألغام وتجنب المآسي الإنسانية الكثيرة التي تنجم عن استخدامها، خصوصا في صفوف المدنيين الأبرياء وبعد انتهاء الحروب التي زرعت أصلا خلالها.

والآفات العالمية الأخرى، التي نشهد انتشارها وتوسعها منذ مدة، لا تقل خطرا عن أسلحة التدمير الشامل من حيث آثارها السلبية والتدميرية ذات الطابع الشمولي على شعوب الأرض ودولها. فالمخدرات والجريمة المنظمة والمجاعات واختلال أحوال البيئة والمناخ أصبحت كلها مصادر تهديد شامل يواجهنا جميعا. ونحن نؤمن بصدق بعدم إمكانية التصدي لهذه التحديات إلا من خلال برامج وجهود دولية شاملة.

وأود في هذا المجال، نيابة عن حكومة بلادي، أن أتوجه بالشكر والتهنئة إلى حكومة إيطاليا الصديقة وإلى وفود العالم التي شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين، المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي عقد في روما خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام، وكانت نتيجته أن تم التوصل إلى إعلان إنشاء هذه المحكمة التي سيكون من ضمن صلاحياتها محاكمة المسؤولين عن عمليات الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب في العالم.

كما أشير إلى المؤتمر العالمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي انعقد في هذه القاعة في بداية شهر حزيران/يونيه الماضي، والذي بين لنا حجم هذه المشكلة المستعصية وأبعادها الخطيرة التي تشمل في تأثيراتها كل شعوب الأرض دون استثناء. إن حكومة بلادي توجه شكرها إلى الحكومة المكسيكية الصديقة على أخذها المبادرة بتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة لعقد دورة استثنائية معنية بصياغة استراتيجية دولية شاملة برعاية الأمم المتحدة لمواجهة هذه المشكلة التي تهدد الجميع.

لقد أصبحت البيئة وضرورة حمايتها والمحافظة عليها، قضية ملحة تحتاج منا جميعا، كشعوب تعيش على هذا الكوكب، أن نخصص المزيد من الجهود والموارد لمعالجتها في إطار من التعاون والتنسيق على المستوى الدولي الشامل، وضمن شعور كل منا بمسؤولياته وواجباته الذاتية. ولا شك أن البيئة في عصرنا الحاضر تعاني انتهاكات واسعة نتيجة ممارسات وسياسات خاطئة لا تزال بعض الدول والمؤسسات الصناعية تقوم بها، وكذلك نتيجة تراكم طويل من الإهمال وعدم الاكتراث اللذين ميزا تعامل بني البشر مع محيطهم على مر العصور. لكن الوقت حان في نظرنا للقيام بجهد عالمي جدي ومتناسق بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات والممارسات التي أصبحت نتائجها تهدد بوضوح بالتحول إلى احتمالات كارثية على مستقبل الكرة الأرضية وشعوبها ومناطقها كافة.

يبقى حق الإنسان في العيش بكرامة وحرية. وهذا الحق بالنسبة إلينا في دولة قطر، حكومة وشعبا، حق إلهي مقدس يتعين علينا جميعا أن نحترمه ونصونه. ولكن ليس في مقدورنا، للأسف الشديد، أن نقول حاليا أن الأمور على هذا الصعيد في كل مكان من عالمنا الحاضر هي على ما يرام وأن حقوق الإنسان وكرامته وقدرته على العيش بحرية وأمان مصانة ومتوافرة. فهناك الكثير من الاستثناءات والانتهاكات المزعجة التي لا تزال تحدث في العديد من مناطق العالم ودوله. لكننا نشهد، لحسن الحظ، خطوات إلى الأمام تجري في المقابل، ويتم بموجبها إحراز تقدم لا يستهان به نحو الإقرار بهذه الحقوق الإنسانية المشروعة، ونحو المزيد من الديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية والانفتاح الإنساني والحضاري.

وهذا ما نرغب ونأمل بشدة في أن نراه يتكرس ويتعزز في جميع أنحاء العالم. ولعله من دواعي شعورنا بالفخر بشكل خاص، في دولة قطر، أننا نخطو حاليا في هذا المجال، وبرعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وبمقتضى توجيهاته، خطوات أساسية ورائدة نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية، وتكريس مشاركة الشعب بقطاعاته

كافة في تحمل المسؤولية وحرية الاختيار، وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم المدنية والاجتماعية، واحترام تعددية الرأي والتعبير والصحافة في إطار القوانين والمثل والقيم التي نؤمن ونعتز بها.

وإذ يقف عالمنا اليوم على عتبة قرن جديد، بكل ما يحمله من متغيرات وتحولات ومفاجآت مستمرة ومتسارعة، وبما يفرضه علينا من مسؤوليات وتحديات ومهمات مضاعفة، فإن الاقتناع الراسخ لدينا هو في ضرورة الاستعداد والتأهب لملاقاة هذه التحديات، ومقارعة المهمات الملقاة على عاتقنا، وتحمل مسؤولياتنا، بروح من التعاون والتنسيق والصداقة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة لما فيه خير بلادنا وشعوبنا جميعا.

وانطلاقا من إيماننا العميق بالله عز وجل، فإن ذلك هو أقل ما يمكن أن نقوم به تجاه أنفسنا، وتجاه بلادنا وشعوبنا، وتجاه عالمنا الواحد. وهو ما تمليه علينا مسؤوليتنا تجاه أجيالنا الصاعدة التي لا بد لنا أن نوفر لها عالما أفضل وحياة أفضل ومستقبلا أفضل. والله الموفق.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إمارة ليختنشتاين، معالي السيدة أندريا ويلي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أورتيغا أوربينا (نيكاراغوا).

السيدة ويلي (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أرحب في البداية برئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إنه يتحمل مهمة شاقة وهامة، ونحن نثق ثقة تامة بقدرته على إيلاء هذه الهيئة التوجيه المطلوب في وقت تدرج على جدول أعمالها مسائل معقدة كثيرة.

وأود أن أعرب عن التحية للأمين العام كوفي عنان، الذي واصل تمثيل منظمتنا بطريقة بارعة، والذي ندين له جميعا بفضل المبادرة بعملية الإصلاح الشامل. إن عرضه لتقريره عن أعمال المنظمة في بداية المناقشة العامة، أعطى لنا صورة واضحة لحالة الأمم المتحدة اليوم وللمسائل الكبرى التي يجب علينا أن نتناولها.

إننا لا نزال ملتزمين بعملية الإصلاح ونأمل أن تسفر التغييرات الجارية عن التحسين الذي يحتاج إليه بشدة في الحالة المالية للمنظمة. ونحن نشاطر الأمين العام قلقه العميق بشأن تدهور الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة المشاركين في العمليات الميدانية ورأيه بأن من الضروري أن تتخذ الجمعية العامة إجراء صارما لمواجهة هذه المشكلة، التي تفرض تهديدا لأنشطة رئيسية عديدة للأمم المتحدة. وعلى الجانب الإيجابي، نتشاطر الشعور بالرضا لبدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الربيع القادم، ويسرنا أن نعلن أن ليختنشتاين ستودع صك تصديقها في القريب العاجل.

بعد سلسلة من المؤتمرات الكبرى في النصف الأول من هذا العقد، علينا الآن أن نضطلع بمهمة هامة هي متابعة نتائج تلك الأحداث الهامة، حتى نضمن تنفيذ الوثائق الختامية على الصعيدين الوطني والدولي وترجمتها بالتالي إلى أعمال ملموسة لنفع الشعوب في العالم أجمع.

هذا العام، نحتفل بذكرى اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا قبل خمس سنوات، واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨، ويشار إليها عادة بالذكرى "٥٠ زائدا ٥". وإننا نأمل أن يبعث هذا الحدث برسالة قوية إلى العالم بأن الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها تدرك الحاجة إلى سياسات وطنية فعالة وحقيقية وإلى تعاون دولي حتى تحقق المستويات التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن الإعلان العالمي يشكل معلما في تاريخ أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والأساس للمنجزات الكبرى التي تتحقق عبر السنوات والعقود المقبلة. لذلك نرى أننا ينبغي أن نؤكد مجددا يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر بعبارات قوية واضحة فحوى هذا الإعلان، وكذلك التزامنا بتنفيذ أحكام الإعلان تنفيذا كاملا، حتى نضمن أن يستفيد جميع الأفراد في العالم كله من المعايير الموضوعة فيه.

لقد كان إعلان وبرنامج عمل فيينا عنصرا رئيسيا في مداولات حقوق الإنسان لمدة نصف عقد حتى الآن. وقد أصبحت قيمة وأهمية هذه الوثيقة واضحتين تماما خلال هذه الفترة من الوقت، بينما كان تنفيذ العديد من محتوياتها بطيئا وغير مرض. إن صك

فيينا مكمل للصكوك والمعايير التي كانت قائمة من قبل في مجال حقوق الإنسان.

ومهمتنا الرئيسية هي أن نكفل أن تصبح هذه المعايير الرفيعة المستوى في ظل القانون الدولي حقيقة واقعة في الحياة اليومية للشعوب في أنحاء العالم، نظرا لأنه لا تزال توجد فجوة واضحة تماما بين هذه المعايير وتنفيذها عمليا. ويسرني أن أعلن أن برلمان ليختنشتاين وافق على الانضمام إلى العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وكذلك إلى بروتوكولات العهد الدولي الثاني.

نحن نؤيد تماما المبدأ القائل بأن جميع حقوق الإنسان مترابطة ويعزز البعض منها البعض الآخر على نحو مشترك وبالتالي ينبغي أن تعامل على قدم المساواة. ومع ذلك نود أن نركز بصفة خاصة على أحد المجالات وهو تعزيز وحماية حقوق الأطفال، التي تحظى باهتمامنا الخاص. إن نطاق وعدد الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الطفل تثير القلق. ونشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن المجتمع الدولي في الماضي القريب، صعد جهوده لمكافحة بعض الأشكال الفظيعة لهذه الانتهاكات. ونرحب أيضا بتدبير ضروري آخر، هو تعيين الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل للأنشطة التي يقوم بها السيد اولارا اوتونو ونعرب عن أملنا في أن تتوفر لهذا المكتب الموارد البشرية والمادية اللازمة التي تمكنه من الوفاء بالمهام المعقدة والبعيدى المدى المناطة به. ونشعر بالاحباط لأنه لم يتسن بعد اعتماد بروتوكول اختياري يتعلق بأثر النزاعات المسلحة على الأطفال، يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا في هذا الصدد.

إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في صيف هذا العام في روما، يعتبر دفعة هامة جاءت في وقتها لقضية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولئن كانت المحكمة الجنائية الدولية ليست محكمة لحقوق الإنسان فإننا نعتقد أن النظام الأساسي الذي اعتمد في روما اسهام بالغ الأهمية في سنة حقوق الإنسان. ونرحب بنتائج مؤتمر روما باعتبارها إنجازا له أبعاد تاريخية حقا، وعلى غرار عملية أوتاوا تعتبر مثالا للدور المثمر الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في عملية تفاوض بالغة التعقيد فيما بين الحكومات، ولئن كنا نفضل أن تعطى المحكمة الجنائية الدولية المزيد من الاختصاصات البعيدة المدى، إلا أنه يشجعنا ويريحنا أن نشعر أن ما كان يبدو مجرد حلم في السنوات القليلة الماضية قدر له أن يصبح حقيقة واقعة. والأمر الذي له أهمية قصوى هو أن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة لم يكن نهاية العملية بل إنه بالأحرى خطوة حاسمة تتطلب متابعة مصممة، ومزيدا من العمل الشاق من جانبنا جميعا، والعمل الجدي البناء في اللجنة التحضيرية، والإسراع في التوقيع والتصديق تعتبر من أهم الواجبات في المستقبل القريب ونأمل أن تبعث الجمعية العامة رسالة قوية لتحقيق هذا الهدف. وبصفتنا مشاركين في مؤتمر روما ومن أوائل الموقعين على النظام الأساسي فإن ليختنشتاين مستعدة لتقديم اسهامها في هذا الصدد.

إن أحد التطورات المقلقة في العام الماضي حدث في ميدان عدم الانتشار. وليختنشتاين تدين باستمرار جميع التجارب النووية، ولقد أعربت عن قلقها بشأن أثر التجارب التي أجريت هذا العام على الاستقرار السياسي في المنطقة المعنية. إن هذه المسألة تتعلق بوجود الجنس البشري وبالتالي يجب أن نبذل كل جهد ممكن لإنشاء نظام لعدم الانتشار يكون عادلا وفعالا وله مصداقية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ تشكلان، إذا ما نُفذتا بالكامل، ركنان أساسيان في هذا النظام. وسيكون من الضروري اتخاذ تدابير أخرى ومن المهم أن تكون جميع البلدان مستعدة للاسهام في حسم هذه القضية وذلك لمصلحتنا جميعا.

تأثرت المنطقة التي ننتمي إليها بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة منذ عدة سنين وحتى الآن. وقد رحبنا جميعا باتفاقات دايتون لأنها تضع حدا للمعاناة الشاقة للشعب في يوغوسلافيا السابقة. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق بالانشغال إزاء الابطاء في تنفيذ هذه الاتفاقات وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المدنية منها.

في عام ١٩٩٨ حدثت أزمة لها أبعاد تثير القلق، وهي النزاع في كوسوفو. وليختنشتاين تدين الانتهاكات العديدة والخطيرة للقانون الإنساني الدولي في هذا النزاع ولا تزال تشعر بالقلق الشديد إزاء حالة السكان المدنيين والأثر المحتمل لتطورات الأحداث في كوسوفو على استقرار المنطقة، وبالتالي فإن منع

استمرار تدهور الحالة الإنسانية وإيجاد حل سياسي قابل للتطبيق مسألتان هامتان لحل أزمة كوسوفو، التي تفرض تهديدا واضحا على السلم والأمن الدوليين وبالتالي ينبغي للأمم المتحدة أن تتناول هذا الموضوع على النحو اللازم، ومرة أخرى أصبح من الواضح أن قدرة المنظمة على تناول هذه التحديات تحتاج إلى تعزيز وتحسين. وكما هو الحال في الأزمات الأخرى التي حدثت في الماضي القريب وأبرزها الأزمة في رواندا، فإن اندلاع العنف في كوسوفو لم يكن مفاجأة لأحد ومع ذلك لم يبذل حتى الآن الجهد الكافي لمنعه.

إن مواصلة تطوير مفهوم الوقاية وترجمة هذا المفهوم إلى عمل ملموس تعتبر في نظرنا أحد المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، وزيادة مشاركة المرأة في الدبلوماسية الوقائية لا تزال أمرا نعلق عليه أهمية كبيرة. ونلاحظ مع الامتنان بعض العلامات على تزايد الإرادة السياسية لدعم مفهوم الوقاية ونرى في الوقت نفسه أنه ينبغي بذل جهود أخرى مصممة وعازمة لتحقيق هذا الهدف. ونحن مستعدون للمساهمة في هذا الجهد. وفي هذا السياق أود أن أذكّر مرة أخرى بمبادرتنا الخاصة بالحق في تقرير المصير. ونحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن تطبيق وتنفيذ هذا الحق على نحو أكثر مرونة وابداعا يمكن إلى حد كبير أن يؤدي إلى تخفيف حدة التوترات ومنع نشوب النزاعات بين الدول، وخاصة النزاعات التي يواجهها المجتمع الدولي بوجه العموم في هذه الأيام. إن الحوار السياسي الحقيقي بين الحكومات المركزية والمجتمعات التي تعيش داخل الدول تعتبر من صميم أفكارنا التي تستهدف في نهاية المطاف تفادي ميل بعض المجتمعات إلى المطالبة بحقها في إنشاء دولة ومحاولة تنفيذ ذلك الهدف عن طريق العنف. إن برنامج البحوث بشأن تقرير المصير الذي تدعمه ليختنشتاين وتقوم به جامعة برينستون واصل أنشطته وسعى إلى زيادتها في العام الماضي. ونلاحظ بارتياح وتقدير كبيرين اهتمام عدد كبير من البعثات الدائمة في نيويورك واسهاماتها في هذا البرنامج. وسنعمل على مواصلة تعزيز الدعم السياسي لجميع أفكارنا ونأمل أن نتمكن بذلك من الاسهام في فعالية منظمتنا في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هالدور آسغريمسون وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في أيسلندا.

السيد آسغريمسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ السيد أوبيرتي بمناسبة انتخابه لشغل هذا المنصب المرموق. واثق في أنه سيقود أعمالنا بحكمة أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

يواجه المجتمع الدولي اليوم عددا من الحالات الخطيرة التي تعرض للخطر بقاء الملايين من البشر، وهي حالات تحتاج إلى عمل مباشر من هذه المنظمة. وأود أن أسترعي الاهتمام بوجه خاص إلى محنة شعب كوسوفو والحالة المروعة في العديد من البلدان في أفريقيا، حيث تتسبب الحروب في معاناة لا حد لها وتهدد على نحو مباشر عملية التنمية والتقدم في القارة كلها.

تواجه منظمتنا أيضا مسائل لها طبيعة عالمية يملك، أن تحدد مستقبل البشرية، مثل موضوع حماية البيئة والتوازن الدقيق بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار فإن حماية المحيطات والنظام الايكولوجي البحري من أهم الواجبات التي تواجهنا اليوم.

إن كون هذا العام هو السنة الدولية للمحيطات يسمح لي باسترعاء انتباه الجمعية العامة الى أن المحيطات هي أكبر مورد واحد للبروتينات، وجزء جوهري من النظام البيئي للأرض. وعلينا أن ندرك الحقيقة التي مفادها أن سخاء المحيطات هو سخاء محدود، وأن المحيطات ليست مستودعا لا قاع له للنفايات والتلويث البشريين.

إن تلويث البحار من مصادر كائنة على الأرض يظل مشكلة خطيرة جدا. بيد أن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل واشنطن سوف يحدث بالتأكيد تحسينا كبيرا في هذا الشأن. والتلويث الناشئ عن مواد عضوية ملوثة دائمة، هو شاغل رئيسي آخر. والإنجاز السريع، بحلول عام ٢٠٠٠، لصك ملزم قانونا، يعالج بعض هذه المواد الملوثة، سيكون خطوة هامة نحو تخفيض هذا النوع من التلويث، ونحو إزالته في نهاية الأمر.

إن الحوادث التي حدث فيها أن أريقت في البحر مواد مشعة، من مصانع معالجة النفايات النووية، قد دلت بوضوح على مخاطر هذه المنشآت. فينبغي ألا يسمح، في أي ظروف من الظروف، لمثل تلك المصانع

بأن تعمل بالقرب من المحيطات. وإني آمل أن يتخذ جيلنا التدابير اللازمة حتى ترث الأجيال القادمة محيطات نظيفة، خالية من التلوث.

إن على الأمم ذات المصالح المتشابهة أن تجهد لعقد اتفاقات حول تقاسم الأرصدة ومصائد الأسماك المشتركة في أعالي البحار، وحول إدارتها بصورة منطقية. علينا أن نكفل إمكان استمرار حصاد الموارد البحرية الحية، وسير التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد جنبا الى جنب وفي سبيل كفالة وجود قطاع من مصائد الأسماك نابض بالحياة ومفيد، تحتاج الدول الى أن تدخل في صناعة الصيد مبادئ المنشآت الخاصة، وأن تجعل منتجاتها منافسة في الأسواق الحرة. وقد وضعنا في أيسلندا نظاما لإدارة مصائد الأسماك، مدفوعا بعوامل السوق، يشمل المحافظة على مواردنا واستعمالها بطريقة مستدامة.

إن الأرصدة السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حول أيسلندا قد تزايدت باستمرار منذ تنفيذ نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل من الأسماك التي تصاد، وذلك في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، من ناحية، وحماية مواردنا، من ناحية أخرى. غير أن مصائد الأسماك، في كثير من أنحاء العالم، تُستغل استغلالا مفرطا. وفي رأيي أن مرد ذلك، أساسا، الى أن قطاع مصائد الأسماك مُغْرق في فيض المعونات الحكومية، مما يؤدي الى الافراط في الطاقة الصيدية والى التواء مبادئ السوق. وليس هناك إجراء آخر يمكن أن يؤدي الى مثل هذه النتائج الإيجابية، في وقت قصير، نحو تحقيق تنمية مستدامة في مصائد الأسماك، كإلغاء المعونات الحكومية.

وأود أن أذكر أننا، عندما نقرأ منشورات الأمم المتحدة التي تعالج حالة مصائد الأسماك في العالم، نواجه دائما بعبارة "الإفراط في الصيد"، وليس "الصيد". إن ذلك ينطوي أولا على أن مصائد الأسماك في كل مكان تستعمل الى أقصى طاقتها، وثانيا على أن الدول، بصفة عامة، قد أخفقت في إدارة مواردها داخل مناطقها الاقتصادية. إن ذلك يعطي صورة مشوهة عن الحالة القائمة.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى دراسة مفيدة صدرت منذ بضعة أسابيع عن الصندوق العالمي للأحياء البرية، عن الأسباب الجذرية لتقلص الموارد السمكية في كثير من أنحاء العالم. تذكر هذه الدراسة أن الطاقة المفرطة لأساطيل الصيد هي عامل أساسي، وأن الإعانات الحكومية لتلك الصناعة هي عامل آخر. وتشير الدراسة بحق، الى أن من الحلول الممكنة لهذه المشكلة إعطاء كل سفينة صيد حقوقا، قابلة للتبادل أو للاتجار بها، في نسبة مئوية من المحصول السمكي. وتمضي الدراسة الى القول بأن هذا النظام قد أدى نتائج طيبة في نيوزيلندا واستراليا وأيسلندا.

في المفاوضات حول بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، نوهنا بأن المزيد من التحكم في موارد الطاقة الغزيرة والنظيفة والمتجددة في أيسلندا يمكن أن يساهم في الجهد العالمي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وقد ركزت أيسلندا، على مدى عقود، تركيزا خاصا على استعمال موارد الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل الطاقة الجيوحرارية والطاقة المائية. وقامت أيسلندا، بمبادرة ذاتية منها، وبفضل استثمارات واسعة، بالاستعاضة عن الوقودات الحفرية في مجال تسخين الأماكن وتوليد الكهرباء، بموارد من الطاقة نظيفة ومتجددة. إن هذه الجهود، التي بُذلت قبل عام ١٩٩٠، قد حدت، بدرجة شديدة جدا، من قدرات أيسلندا على تحقيق المزيد من تخفيض غازات الدفيئة.

وفي رأينا أنه لا بد من الاعتراف بأن اقتصاد بعض الدول يعتمد على بضعة موارد طبيعية. ولذا فإن لتلك الدول قَدرا أقل من الخيارات لكفالة قاعدتها الاقتصادية، بالقياس الى البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة. وليس منطقيا ولا عادلا أن يُنكَر على بلدان ما حق التحكم في طاقة نظيفة ومتجددة واستعمالها. فإن مثل هذه النتيجة تكون مضادا لهدف الاتفاقية، وغير متمش مع جدول الأعمال ٢١.

إن دورة هذا العام الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دلت، بوضوح، على أن البلدان المصنعة عليها بذل جهد مركز لإزالة الحواجز التي تعرقل التجارة، ولإدماج البلدان النامية في الأسواق العالمية. ولكثير من البلدان النامية الآن، قطاعات خاصة مزدهرة، تَنْزل حَلْبَة المنافسة في الأسواق العالمية.

سعدت في الشهر الماضي بزيارة بعض بلدان الجزء الجنوبي من افريقيا، وبملاحظة ما لدى هذه البلدان من ثروة بشرية وطبيعية هائلة، وبتعرفي

المباشرة على الإمكانيات المتاحة للناس هناك. من الواضح أن السلام قد آتى هذه البلدان الازدهار. وبلدي قائم بالتعاون على التنمية في تلك المنطقة، مركّزا في ذلك على بناء القدرات، وكذلك على التدريب والتثقيف في مجال مصائد الأسماك. وينبغي التنويه بأنه لا بد بمحاذاة خصخصة الاقتصاد من زيادة التمويل لإسداء الخدمات الاجتماعية، والعناية الصحية، والتعليم. وأنوي نية راسخة أن تزيد أيسلندا من مساعدتها الرسمية على التنمية للبلدان المشاركة هنا في أفريقيا. وطاب لي أن أرحب، في هذا الخريف، بالفوج الأول لطلاب قادمين من ثلاثة بلدان أفريقية، في نطاق برنامج جامعة الأمم المتحدة الجديد للتدريب على مصائد الأسماك، في أيسلندا. ونأمل أن يأتي في المستقبل طلاب من جميع أنحاء العالم للتدرب على جميع جوانب مهنة مصائد الأسماك.

وأود بصفة خاصة استرعاء الانتباه الى أهمية تعزيز وضع المرأة ودورها في المجتمع، وأساسا فيما يتعلق بتعليمها ومشاركتها الفعالة في الاقتصاد. وعلينا في هذا الصدد أن نعالج مشكلة الزيادة السكانية المفرطة بحلول شاملة.

والتقلبات في أسواق العالم المالية قد أسفرت عن كساد شديد في كثير من البلدان وبطء في النمو الاقتصادي في بلدان أخرى. والعولمة جزء من التنمية في عالم اليوم؛ وهي تنطوي على مخاطر ومزايا في جميع البلدان. ويجب أن يتحمل الجميع مخاطرها كما يجب توزيع مزاياها بالتساوي وعلى نطاق واسع، ولا سيما بالنسبة لأشد البلدان فقرا.

ونادرا ما تواجه منظمتنا مشاكل أكثر إلحاحا من صون السلام والأمن وحقوق الإنسان. وأود أن أعرب عن القلق البالغ إزاء التجارب النووية التي أجراها بلدان مؤخرا في جنوب آسيا؛ وأرحب بالبيانات التي أدليا بها، والتي تفيد أنهما سوف يتقيدان بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولقد أصابت الحرب بلدانا كثيرة منذ اجتماعنا هنا في العام الماضي. وحفظ السلام يتطلب يقظة دائمة. ففي عدة بلدان أفريقية جلبت الحرب والتوترات الإثنية الموت والدمار. وأصبح مصير الأطفال القاسي في الحرب أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وهنا أيضا فإن أهل يوغوسلافيا السابقة يواجهون مشكلة ذات أبعاد مأساوية. ففي كوسوفو يواجه آلاف اللاجئين الجوع والشتاء الزمهرير.

وأصبحت المنازعات التي يستهدف فيها المدنيون مروعة وتترك جروحها التي تحتاج الى وقت طويل كيما تندمل. ونحن نسلم الآن بأن صون السلام يتطلب أكثر من ذي قبل المزيد من التدابير الشاملة، من قبيل تعزيز المؤسسات الديمقراطية ورسم السياسات والإشراف على الانتخابات وإرساء النظم القضائية ورصد حقوق الإنسان.

وفي كثير من البلدان يبدو وكأن العصور الوسطى لم تنته بعد، وأن ظلام التعصب والقسوة وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تلحق بحياة الناس في كل يوم. وينبغي أن تشجعنا الذكرى الخمسون لإعلان حقوق الإنسان على الإيمان الراسخ بمبادئنا. فحقوق الإنسان عالمية ولا ولن يقبل أن يتخذ ستار الدين أو التقاليد ذريعة لتحمل الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

وعلى المجتمع الدولي أن يعالج بنجاح مشاكل كالإرهاب وجرائم الحرب. ويتعين على المجتمع العالمي أن ينظر في هلع الى الإرهابيين الذين يستهدفون في جبن الأبرياء الذين يسعون لكسب رزقهم اليومي. ونحن نحث الدول على أن توقع وتصدق على الاتفاقيات المناهضة للإرهاب. وإن إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في صيف هذا العام في روما، ليوضح الالتزام الثابت من المجتمع الدولي بأن يجعل للقانون الأسبقية على الخروج عليه وللعدل الأسبقية على الظلم. وبمجرد أن تبدأ المحكمة عملها بثبات يصبح أملنا هو ألا يجد المجرمون الذين يقومون بأعمال فظيعة كالجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية والقتل الجماعي وجرائم الحرب، مفرا من يد القانون الدولي الطويلة. ونحث جميع الدول على أن توقع وتصدق على النظام الأساسي.

ونحن نتطلع الى التنفيذ الفعال للنتائج المتفق عليها التي تمخضت عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمخدرات. فتعزيز التعاون القضائي والتعاون في إنفاذ القوانين أمر ضروري، ناهيك عن تشديد النكير على غسل الأموال في العالم. وينبغي أن تولى للقضاء على المحاصيل غير المشروعة أولوية عالية في استراتيجية المكافحة العالمية للمخدرات.

ونؤيد بشدة المبادرة النرويجية والكندية الرامية الى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالأعداد الضخمة من هذه الأسلحة ينبغي أن تشغل البال كثيرا في المجتمع الدولي.

ويجب أن تدخل منظمتنا الألفية القادمة منظمة فاعلة وقد تم إصلاحها لتصبح ذات إدارة هينة، وميزانية قائمة على النتائج، وإمكانات عمل متزايدة في أكثر الميادين حيوية، وتمويل معزز، والتزام واضح من جميع البلدان الأعضاء بسداد اشتراكاتها بلا شروط.

وأخيرا، فإن آيسلندا ملتزمة بالمُثل التي تجسدها الأمم المتحدة. وأبدينا دائما استعدادنا للنهوض بمسؤولياتنا في كل جانب من جوانب عمل المنظمة لأننا نؤمن أن على جميع البلدان الأعضاء أن تترك بصماتها على الأحداث التي تشكل العالم الذي نعيش فيه اليوم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمرة الأولى وعلى ٥ دقائق للمرة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد برليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التزام الولايات المتحدة بأن تصبح كوبا ديمقراطية حقا التزام عميق وثابت. وهجوم وزير خارجية كوبا على الولايات المتحدة بالأمس في هذه القاعة إنما يعكس خشية الحكومة الكوبية من التحول الديمقراطي السلمي وخشيتها من احترام حقوق الإنسان. وتبين ملاحظات وزير الخارجية بوضوح، السبب في أن خلافاتنا هي مع الحكومة الكوبية وليست مع الشعب الكوبي.

وأنا أتوجه الى الجمعية بسؤالين: متى ستسمح الحكومة الكوبية للكوبيين بتقرير مستقبلهم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة؟ ومتى ستفرج كوبا عن السجناء السياسيين الذين يصيبهم الخور في السجون، وما ذلك إلا لأنهم لا يريدون أكثر من أن يروا كوبا ديمقراطية مستقرة.

وقد أعربت وزيرة الخارجية أولبرايت عن رأي الولايات المتحدة في شباط/فبراير في خطاب لها أمام الشعب الكوبي. فقالت إن الولايات المتحدة تعزز الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونحن نفعل هذا لا لأننا نرغب في فرض قيمنا أو أسلوب حياتنا. فالعكس تماما هو الصحيح. فنحن نريد للشعب في كل أمة أن يتمكن من أن يحدد لنفسه زعماء وكيفية وضع قوانينه واتباع نمط الحياة الذي يريده. وليس في ذلك إجبار. فالدكتاتورية هي الإجبار. والديمقراطية هي الاختيار.

ومن التناقض المأساوي أن يستشهد ممثل للحكومة الكوبية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بينما يبقى السجناء السياسيون كالزعماء الأبطال للجماعة المعارضة، "وجريمتهم" الوحيدة هي التعبير السلمي عن المعارضة، رهن الاعتقال في السجون الكوبية في ظروف لا إنسانية. وقد جلبت هذه السياسات المعاناة الأليمة للشعب الكوبي.

وعلى النقيض من ذلك، فرغم السياسات المضللة للحكومة الكوبية التي جلبت الفقر لمواطنيها أبدى عشرات الآلاف من المواطنين الأمريكيين سخاءهم على مر السنين بإرسالهم الملايين تلو الملايين من الدولارات لمساعدة المحتاجين وأسرهم في كوبا. والواقع هو أنه قد تمت الموافقة على عشرات الصفقات من الأدوية والمعدات الطبية الى كوبا. والواقع هو أن هناك آلاف من الزيارات التي يقوم بها الكوبيون الى هذا البلد، ويقوم بها الأمريكيون الى كوبا. والواقع هو أن هناك صلات شاملة ومتنامية بين جماعات غير حكومية في هذا البلد وجماعات مستقلة في كوبا.

وقد حان الوقت لأن تنضم الحكومة الكوبية إلى مجتمع الديمقراطيات العصري في النصف الغربي من الكرة الأرضية، حتى يتمكن الشعب الكوبي من التمتع بما يستحقه عن جدارة من استقرار وحرية ورخاء. وآن الأوان لأن تتعظ الحكومة الكوبية بكلمات الشاعر الكوبي الشهير خوسيه مارتي الذي كتب ما يلي في مجلته "العصر الذهبي" مخاطبا شباب كوبا: "الحرية

هي حق كل إنسان في أن يكون شريفا، وأن يفكر ويتكلم بلا نفاق".

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئ رئيس الزمرة التي تتولى السلطة في كوريا الجنوبية يروج جهرا لسياسته، "سياسة الشمس المشرقة" القائمة على الحوار والمصالحة والتبادل مع الشمال، منذ توليه السلطة في شباط/فبراير من هذا العام، كما لو كان على وشك إحداث تغييرات عظيمة في العلاقات بين الشمال والجنوب. ولكننا نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء سلوك السلطات الحالية في كوريا الجنوبية أثناء الأشهر الماضية، ولا يمكننا إلا أن نتشكك فيما إذا كان بوسعهم أن يسهموا بشكل إيجابي في العلاقات بين الشمال والجنوب. لقد أعلنت سلطات كوريا الجنوبية أن مواطنيها في الشمال هم أعداؤها الرسميون، وهي تحاول بكل ما في استطاعتها، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة واليابان، أن تعزل الشمال وتكتم أنفاسه.

وبوسعنا أن نستشهد بأمثلة يمكن إعزاؤها إلى سلطات كوريا الجنوبية. في حزيران/يونيه، أرغمت سلطات كوريا الجنوبية أفراد طاقم غواصتنا التي غرقت وتحطمت على الانتحار بدلا من إنقاذهم. وسلطات كوريا الجنوبية التي لا يحق لها الكلام في أمر المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية دأبت على التشهير بنا فيما يتصل بهذه المسألة؛ بينما تعكف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على تنفيذ الاتفاق الإطاري.

ومن المثير للسخرية والمنافي للعقل أن تحاول سلطات كوريا الجنوبية تلقيننا مبادئ السلوك فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري. وإذا كانت كوريا الجنوبية تريد تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية فينبغي أن تتخلى عن المظلة النووية الأمريكية، وأن تطالب بسحب جيش الولايات المتحدة من أراضيها. وبدون ذلك فأيا كانت الكلمات الطيبة التي قد تقولها كوريا الجنوبية، ستظل كلها محض أكاذيب. وحجة كوريا الجنوبية بأننا لم ننضم إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، حجة خالية من المنطق، لأن الانضمام إلى المعاهدات الدولية مسألة تقع في نطاق سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيحسن الكوريون الجنوبيون صنعا لو أنهم كفوا ألسنتهم لأنهم، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، استخدموا الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع أثناء الحرب الكورية؛ وما زالوا يحتفظون بالأسلحة الكيميائية في القواعد العسكرية.

وحتى في هذه اللحظة، تتآمر سلطات كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة واليابان في تصديهما لإطلاقنا تابعنا الاصطناعي الذي كان حدثا وطنيا عظيما سيسجل في تاريخ أمتنا، حدثا قدم الدليل على روح الأمة الكورية ومواهبها. لقد حققنا هذا الإنجاز بتكنولوجيتنا ومواردنا الخاصة، وهذا هو الدليل على قوة اقتصادنا الوطني المستقل. وأود أن أسأل سلطات كوريا الجنوبية كم عدد البلدان والدول في العالم التي تملك القدرة على إطلاق تابع اصطناعي؟ أليس هذا حدثا عظيما جديرا بأن تحتفل به الأمة بأكملها؟ ومع ذلك، فإن سلطات كوريا الجنوبية تحاول، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة واليابان، ممارسة الضغط على الشمال على اعتبار أن إطلاقنا التابع الاصطناعي يمثل "تهديدا للأمن". وهذه التصرفات من جانب سلطات كوريا الجنوبية تثبت أنهم خونة للأمة وكلاب تابعة لقوى أجنبية.

إن الجهود التي يبذلها الشمال بلا كلل لتحقيق الرؤيا العظيمة التي توخاها الرفيق كيم جونغ - إيل، لبناء أمتنا وجعلها بلدا مزدهرا، هي أعمال وطنية، أما محاولات سلطات كوريا الجنوبية لعزل الشمال وكتم أنفاسه بمساعدة قوى أجنبية، فهي أعمال تنم عن بيع الوطن. وسلطات كوريا الجنوبية تعلن أن سياستها التي تسميها "سياسة الشمس المشرقة" تستهدف حث الشمال على الإصلاح والانفتاح؛ ولكن هدفها هو تقويض إيديولوجية الشمال ونظامه الاجتماعي ودفعه إلى الانهيار في نهاية المطاف. وإذا كانت سلطات كوريا الجنوبية تريد حقا المصالحة الوطنية وإعادة التوحيد فالأجدر بها أن تدلل على وجدانها الوطني وولائها الوطني، بدلا من محاولة تضليل الرأي العام العالمي بسياسة "الشمس المشرقة".

أولا وقبل كل شيء ينبغي لسلطات كوريا الجنوبية أن تتخلى عن سياسة التبعية للقوى الأجنبية، وأن تنتهج سياسة مصالحة عمادها التحالف مع الشمال. وعلى سلطات كوريا الجنوبية أن تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ الثلاثة - الاستقلال والسلم والوحدة الوطنية الكبرى - المكرسة في الإعلان المشترك بين

الشمال والجنوب، الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢. والدم أغلظ قواما من الماء، كما يقول المثل.

وينبغي لسلطات كوريا الجنوبية أن تحاول حل الأزمة الاقتصادية الراهنة بتضافر جهود الأمة، بدلا من الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية. لقد بدأت سلطات كوريا الجنوبية الآن تبيع لرأس المال الأجنبي الأراضي والمصانع وشتى أشكال الممتلكات العقارية، ونخشى أن يجيئ اليوم الذي يبيعون فيه البلد برمته، ولا يتركون شيئا للشعب الكوري الجنوبي.

إن تكنولوجيتنا الفضائية ذخر قومي نحفظه للأمة الكورية بأسرها. وكوريا الجنوبية بإمكانها أن تطلق تابعا اصطناعيا على صواريخنا بنصف الثمن أو مجانا، بدلا من اللجوء إلى بلدان أخرى تطالب بأسعار باهظة.

ثانيا، ينبغي لكوريا الجنوبية أن تتخذ تدابير عملية لتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب، دون اللجوء إلى التشدق بالكلام. وينبغي لسلطات كوريا الجنوبية، في المقام الأول، أن تلغي قانون الأمن القومي وتحل وكالة تخطيط الأمن القومي. فلا يمكننا أن نفكر في الحوار والمصالحة دون إلغاء نظام قانوني ومؤسسي يعرف الشمال بأنه عدو، ويجرم أي اتصال مع الشمال باعتباره عملا "يستفيد منه العدو". فذاك عمل ينطوي على خداع للأمة وللعالم.

السيد الهيتي (العراق): أود أن آخذ الكلمة لكي أمارس حق الرد على بعض ما ورد في كلمة السيد وزير خارجية الكويت مساء اليوم أمام الجمعية العامة. لقد تطرق السيد وزير خارجية الكويت إلى كثير من القضايا التي تخص العراق. ولكنه، للأسف، تناولها بشكل مجتزأ أو غير مطابق للحقائق. لذلك، اسمحوا لي أن أعلق على قضيتين فقط من تلك القضايا.

أولا، إن العراق قد أوفى بجميع التزاماته التي فرضها عليه مجلس الأمن. وهنا لا بد لي من الإشارة إلى مجموعة الأسئلة التي طرحها السيد نائب رئيس وزراء العراق أثناء اجتماعه الأخير، في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، مع السيد ريتشارد بتلر، رئيس اللجنة الخاصة، حول ما إذا كان لديه أي دليل على أن العراق غير خال تماما من كل الأسلحة المحظورة، أو لا تزال لديه أية مصانع أو معدات وأجهزة ذات صلة بالأسلحة لم يتم تدميرها بعد، أو فيما إذا لاحظت اللجنة الخاصة أية مخالفة جدية من قبل العراق باتجاه إعادة إنتاج هذه الأسلحة.

بالطبع لم يستطع السيد بتلر من الإجابة على جميع تلك الأسئلة لأنه لا يمتلك الشجاعة لقول الحقيقة لأسباب وضغوطات معروفة لدينا جميعا.

ثانيا، يكرر الأخوة الكويتيون بمناسبة أو بدونها الحديث عن ما يسمونه بالأسرى والمرتهنين الكويتيين في العراق، رغم علمهم الأكيد أن العراق ليس لديه أي أسرى أو مرتهنين. ثم إن هذا الموضوع تتم متابعته بشكل مهني ضمن إطار اللجنة الثلاثية تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، بل إن الكويت لا تكلف نفسها حتى الإجابة على تساؤلات العراق حول أسراه ومرتهنيه الموجودين في الكويت الذين لم يحدد مصيرهم لحد الآن.

إن إصرار الحكومة الكويتية على إثارة هذا الموضوع ليس له إلا تفسير واحد، وهو أن الكويت لا تزال مستمرة في نهجها المعادي للعراق، الذي يرمي إلى استعداء المجتمع الدولي ضد بلادنا لإطالة أمد الحصار المفروض على الشعب العراقي، وبالتالي زيادة معاناته. إن استمرار هذا النهج المؤسف للحكومة الكويتية يدعونا مجددا إلى تذكيرها بأنها إذا كانت حقا تبحث عن الأمن والاستقرار عليها أولا أن تكف عن سياسة التآمر على العراق لأن هذه السياسة هي التي أوصلتها إلى ما هي فيه الآن.

على الحكومة الكويتية أن تدرك وتحترم حقائق التاريخ والجغرافيا وأن تستفيد من دروس الماضي عن طريق التفاعل الإيجابي مع محيطها العربي والاعتراف بمتغيراته الثابتة. أما إذا أصرت على استيراد وشراء أمنها بشكل مصطنع من الخارج، كما صرح بذلك وزير الدفاع الكويتي قبل أيام، فإننا نعتقد مخلصين أن هذا الطريق لن يفضي إلى أية نتيجة إيجابية سوى تبذير وإهدار موارد الشعب الكويتي الشقيق لأن البوارج الأجنبية وقوات "المارينز" التي تحتمي بها الكويت حاليا لا يهمها غير نهب ثروات المنطقة. كما أن القوى الأجنبية التي ترسل هذه القوات هي في الواقع ليست حريصة إلا على مصالحها الآنية والشديدة الأنانية. ولنا في التاريخ دروس كثيرة في هذا الميدان.

وفي هذا الصدد لا بد لي أن أشير إلى المقولة المشهورة للكاتب العربي المشهور محمد حسنين هيكل، التي قال فيها حول هذا الوضع نفسه:

"إن الجغرافيا ثابتة وظلال البوارج متحركة".

أخيرا، أود أن أعرب عن استعداد العراق لحل جميع المشاكل المعلقة مع إخواننا في الكويت أو غيرهم بطرق التفاوض الأخوية بما يحفظ مصالح وكرامة جميع الأطراف لأننا في نهاية الأمر في قارب واحد ولا يوجد بديل للحوار والتفاهم الأخوي. يجب أن ننظر إلى المستقبل بتفاؤل ونستفيد من تجارب الماضي ونمضي قدما إلى الأمام، لأننا إذا بقينا أسرى لأحداث الماضي سنضيع حاضرنا ومستقبل أطفالنا، ولن يرحم التاريخ جميع المسؤولين عن هذا الوضع المؤلم الذي تمر به أمتنا.

السيد روباينا غونساليس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إننا لا نحتاج إلى الانتظار ٢٤ ساعة لكي نرد، فهذه الحجج قد سمعناها طوال ٤٠ عاما.

وما نشهده هو ذروة الاستخفاف الخالص. فلا يدهشنا طلب الولايات المتحدة الكلمة للرد على حجج كوبا بل كنا نتوقع ذلك. ولا يدهشنا لأن ذلك البلد يصر على تنفيذ كل ألوان العدوان الاقتصادي والسياسي الذي شجبته كوبا أمس، والذي رفضه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا. وتوقعنا ذلك لأن غطرسة الولايات المتحدة وطبيعتها الاستعلائية لا تعرف حدودا. لقد كانت تتصف دائما بالغطرسة الفائقة، كما كانت تفتقد دائما الابتكار، وفوق كل شيء، التواضع.

والمبالغة في العبارات الرنانة تشعرنا بالإجهاد والسأم. وكوبا تتمتع بالديمقراطية البالغة التي يقف شعب كوبا مستعدا للذود عنها بدمائه إذا استدعى الأمر. وكفى رياء. فالعمل الإنساني الحقيقي الوحيد هو رفع الحصار دون قيد ولا شرط.

وأود أن أوضح شيئا لوفد الولايات المتحدة، أن المعونة الإنسانية التي تصل إلى كوبا من ذلك البلد تصل ليس بفضل حكومة الولايات المتحدة، بل على الرغم من العوائق والقيود والتحديدات التي تفرضها دائما. لا يوجد تغيير في سياستها التي تقضي برفض إعطاء رخص التصدير للشركات والمنظمات غير الحكومية الأمريكية التي تعمل في المجال الإنساني لتوصيل الأغذية والأدوية بما فيها الأدوية المستخدمة في علاج أمراض القلب والسرطان ولتقديم المعالجة الطارئة.

وهذا البلد، الذي تتحمل حكومته مسؤولية عقود أربعة من الحروب الاقتصادية القذرة والأعمال العدوانية ضد كوبا، يحاول إبادة شعب بأسره عن طريق نشر الجوع والمرض. كما ينتهك حقوق الإنسان لشعب كامل بطرق مفتوحة ومستفحلة ومنتظمة. إنه البلد المسؤول تاريخيا عن أعمال المرتزقة والإرهابيين ضد بلدي، وإنه البلد الذي نظمت من أراضيه مؤخرا الأعمال الإرهابية ضد كوبا دون قصاص. وإنه البلد الذي يفلت فيه من العقاب المسؤولون عن خطف طائرات الركاب أثناء طيرانها.

هذا البلد، معقل الأموال السهلة، والاتجار بالسياسة، حيث تُباع القوانين وتُشترى، ويفوق التسويق دماثة الأخلاق، يجب عليه ألا يعطينا دروسا في الحرية والفضيلة. فعلى المرء أن يكون على قدر فائق من الاستخفاف لكي يتهم الآخرين ثم يسمح لنفسه في الوقت ذاته بغير حق أن يهاجم، وأن يستخدم القوة، وأن ينشر الذعر بين شعوب بأكملها، وأن يتآمر لزعزعة دول ذات سيادة، وأن يدين الإرهاب عندما يضره، وأن يمارسه ضد من يختاره من الدول الأخرى. إن البطل الأولمبي في أخلاقيات الكيل بمعيارين يجب عليه ألا يتكلم عن الفضيلة.

وما تطلبه كوبا هو أن تدون بدقة الكلمات الصادرة عن الولايات المتحدة بعد ظهر اليوم وأن تدرج في السجل بوصفها مثلا لنمط السلوك الذي يجب ألا يحتذى في الألفية القادمة.

والبلد الذي سمعناه بكل صبر يعرب عن شواغله الشهيرة بشأن كوبا هو البلد الذي يضم ٤٢ مليونا من البشر ليس لديهم تأمين صحي ونصفهم من الأطفال. وهو البلد الذي يزيد فيه بنسبة ٢٠ في المائة كل عام مرضى السل المواكب للفقر. وهو البلد الذي تزيد فيه

وحشية الشرطة كل يوم. وهو البلد الذي لقي فيه أكثر من مائة فرد حتفهم نتيجة تعرضهم لرذاذة الفلفل. وهو البلد الذي يجري فيه ضرب المساجين كل يوم وتستخدم فيه الكلاب المدربة أدوات للتعذيب. ويعاني حوالي نصف المساجين في بعض سجونه من مرض الإيدز. وهذا البلد أيضا ملجأ للمساجين السياسيين من بورتوريكو. وهو البلد الذي يزيد فيه سجن الأمريكيين الأفريقيين عن البيض بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا. وهو البلد الذي تبلغ فيه نسبة وفيات الأطفال الرضع السود ضعف أمثالهم من البيض. وهو البلد الذي يزيد فيه عدد الشباب السود في السجون عن عددهم في الجامعات. وهو البلد الذي يتضاعف فيه عدد المتشردين. والبلد الذي تسود أطفاله ثقافة العنف وتبلغ نسبة انتحارهم وارتكابهم للجرائم أعلى نسبة في كوكبنا. وهو البلد الذي أطلق فيه الرصاص ١٣ مرة على طفل أسود وهو على دراجته بحجة أنه يحمل بندقية للعب، ثم وصف بأنه شخص أسود مسلح.

وقد قال لنا خوسيه مارتي، "كل ما فعلته وسأفعله على الإطلاق ... سأفعله لكي أمنع الولايات المتحدة من الانقضاض على بلدان الأمريكتين".

السيد العتيبي (الكويت): يؤسفنا أن ممثل العراق طلب حق الرد على الحقائق التي وردت في خطاب معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد. وتلفظ بألفاظ غير لائقة لن أرد بمثلها. ويؤسفنا أن نستمع مرة أخرى إلى الادعاءات التي يرددها المسؤولون العراقيون في كل مناسبة، وهي أن الكويت تستغل قضية الأسرى سياسيا وتستغلها لإطالة أمد العقوبات ضد العراق.

وبالطبع هذه الادعاءات سمعناها كثيرا ولكن الحقائق تكشف عما يلي، وبإيجاز شديد. أولا، أن لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تترأس أعمال اللجنة الثلاثية المكلفة بمتابعة ملفات الأسرى والمفقودين لم تتوصل حتى الآن إلى أي نتيجة بسبب مماطلة العراق وعدم تعاونه في الكشف عن مصير أكثر من ستمائة أسير ومفقود. ثانيا، أن العراق اعترف وقدم معلومات عن أكثر من ١٢٦ ملف لأسير ومفقود، بعد أن كان ينكر معرفة أي معلومات عنهم. وادعى انه فقد أثرهم. وطبعا هذه المقولة لا نعتد بها، وذلك من واقع تجربتنا المريرة مع سياسات النظام العراقي.

وكما تعلمون، فإن العراق كان يدعي ومنذ سنوات طويلة بعدم وجود أسرى إيرانيين، ولكنه فاجأ العالم بإطلاق سراح بعضهم في العام الماضي.

يدعي ممثل العراق بأن الكويت تسعى إلى إبقاء الحصار على العراق. وهذه المقولة يجانبها الصواب. فالكويت أولا، ليست عضوا في مجلس الأمن. ثانيا، المجلس وخلال مراجعاته الدورية العديدة التي قارب عددها الأربعين، لم يقرر، وبالإجماع، رفع العقوبات عن العراق. ودائما ما يكون هناك توافق في الآراء على إبقاء العقوبات بسبب عدم تنفيذ العراق لالتزاماته التي نصّت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثا، إن مجلس الأمن وبالإجماع قرر إضافة عقوبة على العراق، وذلك في قراره ١١٩٤ (١٩٩٨) الصادر في بداية هذا الشهر عندما قرر تعليق مراجعة العقوبات بسبب تعليق العراق تعاونه مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفتين بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية.

رابعا، إن الكويت دولة صغيرة، وليست لها سلطة على الدول الأعضاء في المجلس، سواء كانت دولا دائمة، أو غير دائمة. فقضية العراق هي مع مجلس الأمن الذي يمثل الشرعية الدولية.

ادعى ممثل العراق بأن العراق أوفى بجميع التزاماته، هذا ما يدعيه العراق دائما. ولكن هناك رأيا آخر لمجلس الأمن في هذا الموضوع. فمجلس الأمن يرى غير ذلك. كما أن حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الأخير طالبت العراق باستكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي. ولا أعتقد أن جميع هذه المنظمات الدولية والإقليمية متحاملة على العراق كما يدعي.

والسؤال هنا: هل جميع هذه المنظمات على خطأ والعراق وحده على صواب؟ فلنتذكّر دائما أن العراق هو الذي قام بعمل عدواني مشين، عندما قام بغزو الكويت واحتلالها في عام ١٩٩٠.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزام الكويت بما جاء في بيان معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا بد أن أقول إن الهجاء الذي لجأ إليه ممثل كوبا لوصف بلدي خاطئ تماما من جميع النواحي. فهذه صورة لا يمكن التسليم بها أبدا وبعيدة كل البعد عن الواقع، وحسبما أظن فإنه يعرف ذلك كل المعرفة.

والنقطة التي كنا نناقشها هنا هي حالة الشعب الكوبي، وإنني أود مجرد التأكيد لزملائنا الكوبيين أن الشعب الكوبي يصوت بأقدامه مثلما نقول في أمريكا.

إنهم يتركون كوبا حينما تتاح لهم الفرصة، ويذهبون إلى الولايات المتحدة وأماكن غيرها كثيرة حيث يمكنهم أن يزدهروا وأن يعيشوا في ظل الحرية. ويحصلون على الحرية والازدهار كليهما، ليس في كوبا ولكن في الأراضي التي يلوذون بها، بما في ذلك بلدي.

وثمة نقطة حقيقية أخيرة، ألا وهي أن مساعدات إنسانية غير رسمية قيمتها أكثر من بليوني دولار - بليوني دولار وليس مليوني دولار - قد رخص بإرسالها من الولايات المتحدة إلى كوبا منذ عام ١٩٩٢.

السيد روباينا غونزاليس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في هذه المناسبة، لن اضطر إلى الانتظار حتى الغد. فمرة أخرى نُلقن درسا أمريكيا في الازدواجية الأخلاقية. فالولايات المتحدة لا تدفع ما عليها للأمم المتحدة وتريد أن تقودها. وهي تتحدث عن الديمقراطية وتتصرف كإمبراطورية. وهي تتكلم كثيرا عن حقوق الإنسان وتنتهك تلك الحقوق المقررة لمواطنيها وأقلياتها وفقرائها. وهي تتكلم كثيرا عن حقوق الإنسان ثم تنتهك تلك الحقوق المقررة لثلثي البشرية، وذلك من خلال الحصارات والجزاءات التي تفرضها من جانب واحد. وهي تطلق القذائف بمبادرة منها، وتفرض تدابير سخيفة على الدخول إلى مبنى الأمم المتحدة، بينما يستمر في إقليمها تنظيم الأنشطة الإرهابية التي أتحدث عنها، وذلك دون أي عقاب للجناة.

نرجو ألا تكلمونا بعد ذلك عن هذه الأخلاقيات المزدوجة لأن ذلك يستلزم ما لا يقل عن مداخلتين هذه الليلة. ولا تحاولوا أن تعلمونا أي شيء، لأننا جميعا عازمون على المضي في الحفاظ على أوضاعنا كدول ذات سيادة ، وفوق كل شيء لا تهددوا كوبا، لأن شعبنا مستعد لأي شيء.

برنامج العمل

في كرسي الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة عطيفة (تركمانستان).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أوجّه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/53/3، التي تتضمن برنامج عمل مؤقت وجدولا زمنيا للجلسات العامة في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أشير إلى أن هذا الجدول الزمني قد أُعد لتسهيل تنظيم أعمال الوفود وللمساعدة على ضمان تجهيز الوثائق ذات الصلة بمناقشة كل بند من البنود. وستفتح قوائم المتكلمين بشأن جميع البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/53/3 اعتبارا من يوم الاثنين، الموافق ٢٨ أيلول/سبتمبر.

وسيعلن الرئيس في الوقت المناسب مواعيد النظر في بنود جدول الأعمال الأخرى، وسيبقي الجمعية العامة على علم بأية إضافات أو تغيرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠

- - - - -